

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX - www.jilrc.com - politic@journals.jilrc.com



ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

العام التاسع - العدد 35: يونيو 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة / أ.د سرور طالبي المؤسسة ورئيسة التحرير: أ.د. هادية يحيوي



DOI Prefix: 10.33685/1411

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديمان - تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت-العراق

د. أمين البار

أستاذ العلوم السياسية جامعة تبسة - الجزائر

أعضاء الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

أ.د. عادل زقاغ (جامعة باتنة 01، الجزائر)

أ.د. فتيحة ليتيم (جامعة عنابة، الجزائر)

أ.د. مبروك ساحلي (جامعة أم البواقي، الجزائر)

أ.د. نورالبحراتي (جامعة بني سويف مصر)

أ.م.د. مرتضى عبد الله خيري (كلية الحقوق، جامعة الشرقية، سلطنة عمان)

د. زوبر الخواجا (جامعة تشالرز جمهورية التشيك)

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالمياً تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

قواعد النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصاله العلمية والدقة والجديه وتحترم قواعد النشر التاليه:

بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دوليا في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجديه وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقيل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الإنجليزية أو الألمانية .
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 5 دقائق من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون شهر من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهتمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التهميش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الإلكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@journals.jilrc.com

الفهرس

الصفحة	
09	• الافتتاحية
11	• تأثير طوفان الأقصى على التطبيع الخليجي مع الكيان الصهيوني، ديداوي محمد أمين (جامعة عباس لغرور خنشلة - الجزائر)
35	• إشكالية الجغرافيا السياسية في قيام "دولة" الكيان الصهيوني وبقائها، محمد أحمد صيام (جامعة بيروت العربية - لبنان)
51	• تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي: مقارنة تحليلية، عزالدين القدري (جامعة محمد الخامس بالرباط - المغرب)
67	• مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة ودورها في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، يحي جمال (جامعة عباس لغرور-الجزائر)
91	• الوسائل البديلة لحل منازعات الاستثمار الأجنبي: (التحكيم والوساطة نموذجًا) سالم بن راشد بن سالم الهاشمي (جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان)

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الإفتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه الذي بفضلله استطاع فريق عمل المركز والمجلة إصدار هذا العدد وهو يحوي مقالات رصينة ترتبط بمجال التخصص وتتناول قضايا على غاية من الأهمية وذات راهنية بالغة وأبرزها القضية الفلسطينية وعملية طوفان الأقصى وكذا الحرب الروسية الأوكرانية وهي القضايا التي أثرت وبعمق على العلاقات الدولية وفواعلها وعلى صناعة القرار العالمي.

كما تضمن العدد مواضيع أخرى ترتبط بالحياة العامة كالأمّن الغذائي والوسائل البديلة لحل منازعات الاستثمار الأجنبي.

يحرص فريق المجلة دوما على تقديم أجود الأعمال بفضل جهود المحكمين والقائمين على إصدارات المركز الذي نتقدم إليهم بأسمى عبارات الشكر والامتنان.

تمنياتنا بقراءة مثمرة ومفيدة على أن نلتقي في العدد القادم بحول الله تعالى

والحمد لله رب العالمين الذي بفضلله تتم الصالحات

رئيسة التحرير / أ.د. هادية يحيايوي

تأثير طوفان الأقصى على التطبيع الخليجي مع الكيان الصهيوني

The impact of the Al-Aqsa flood on Gulf-Israeli normalization

الباحث ديداوي محمد أمين (جامعة عباس لغرور خنشلة - الجزائر)

Didaoui Med El Amin/ University Of Khenchela

ملخص:

شهد العقد الأخير هرولة غير مسبوقة من الدول العربية وخاصة الخليجية، من أجل إقامة علاقات ثنائية مع الكيان الصهيوني، والتي جاءت على حساب القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، وهذا ما عجل بالمقاومة الفلسطينية لتبني نهج جديد للدفاع على حقوق الشعب الفلسطيني، وإعادة قضية الفلسطينية إلى سلم أولويات القضايا الدولية، فجاء طوفان الأقصى المبارك بأهداف محلية وإقليمية ودولية و غير مجرى الأحداث الدولية، وأثر على توازن القوى في صراع الفلسطيني الصهيوني، مما ينبأ بتغيرات مستقبلية في العلاقات الإقليمية والعربية الصهيونية.

الكلمات المفتاحية: طوفان الأقصى - دول الخليج - الكيان الصهيوني-القضية الفلسطينية.

Abstract :

The last decade has witnessed an unprecedented rush by Arab countries, particularly the Gulf states, to establish bilateral relations with the Zionist entity, which came at the expense of the Palestinian cause and the rights of the Palestinian people to establish their own state. This prompted the Palestinian resistance to adopt a new approach to defend the rights of the Palestinian people and to bring the Palestinian issue back to the forefront of international priorities. The Al-Aqsa flood came with local, regional, and international objectives, changing the course of international events and affecting the balance of power in the Palestinian-Israeli conflict. This heralds' potential future changes in regional and Arab-Israeli relations.

Keywords: Al-Aqsa Flood - Gulf States - Zionist Entity - Palestinian Cause.

مقدمة:

تُعتبر العلاقات العربية الصهيونية من أبرز وأعقد الملفات في السياسة الدولية، حيث تمتد جذورها إلى منتصف القرن العشرين وتتشابك فيها المصالح الوطنية والأيديولوجيات المختلفة؛ هذه العلاقات شهدت تطورات متسارعة ومتباينة عبر العقود، تتراوح بين الصراع المفتوح ومحاولات التقارب و السلام وفي العقود الأخيرة، وخاصة منذ تسعينيات القرن الماضي، بدأت تظهر ملامح جديدة للتقارب والتطبيع بين بعض الدول العربية و الكيان الصهيوني متجسدة في إتفاقيات سلام وتحالفات إستراتيجية مثل اتفاقية وادي عربة بين الأردن والكيان الصهيوني عام 1994، ومؤخرًا اتفاقيات أبراهام في عام 2020، التي شملت الإمارات والبحرين والسودان والمغرب.

حيث أن التطبيع مع الكيان الصهيوني أثار جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والشعبية العربية، و التي إعتبرت خيانة للقضية الفلسطينية وتنازلاً عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، و في هذا السياق المتوتر، جاءت عملية "طوفان الأقصى" التي شنتها حركة حماس و الفصائل المقاومة في السابع من أكتوبر 2023 كحدث مفصلي، أثارت تداعياته إهتماماً واسعاً وتفاعلات معقدة على الساحة الإقليمية والدولية.

فالعلمية "طوفان الأقصى"، التي تزامنت مع ذكرى حرب أكتوبر 1973، حملت في طياتها رمزية قوية ورسائل متعددة الأبعاد، فقد هدفت هذه العملية إلى التأكيد على إستمرار المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني وإحياء الروح المعنوية للشعب الفلسطيني والأمة العربية، كما أظهرت تطوراً نوعياً في استراتيجيات المقاومة الفلسطينية، حيث تمكنت من تحقيق إختراقات عسكرية مفاجئة برأً وبحراً وجواً، مما أثر على توازن القوى وقواعد الاشتباك في المنطقة.

في ظل هذه التطورات، تبرز إشكالية محورية تتعلق بتأثير التصعيد العسكري في غزة على مسار التطبيع الخليجي الصهيوني.

الإشكالية الرئيسية:

كيف يمكن أن تؤثر عملية "طوفان الأقصى" والتصاعدات العسكرية في غزة على العلاقات الناشئة بين الدول الخليجية والكيان الصهيوني؟

وهل يمكن لهذه الأحداث أن تدفع الدول الخليجية إلى إعادة النظر في سياساتها التطبيعية، أم أنها ستستمر في نهجها رغم الضغوط الداخلية والإقليمية؟

حيث تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذه الإشكالية من خلال استعراض العوامل المؤثرة والتداعيات المحتملة على مسار التطبيع والعلاقات الإقليمية.

أهداف الدراسة:

1. تحليل دوافع وأهداف عملية "طوفان الأقصى" وتأثيرها على توازن القوى في الصراع الفلسطيني الصهيوني.

2. دراسة تأثير التصعيد العسكري في غزة على مسار التطبيع العربي الصهيوني.

3. تقييم ردود الفعل الشعبية والرسمية في الدول العربية إزاء التطورات الأخيرة.

4. استشراف مستقبل العلاقات الخليجية الصهيونية في ضوء الأحداث الجارية.

من خلال هذه الدراسة، نأمل في تقديم فهم أعمق للعلاقات المعقدة بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وكيفية تأثير الصراعات المستمرة في غزة على مسار هذه العلاقات وآفاقها المستقبلية.

و للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية :

المحور الأول: تاريخ العلاقات العربية الصهيونية.

1. مراحل التطبيع العربي الصهيوني من العداء الى الصداقة .

2. أهداف ودوافع التطبيع .

المحور الثاني: عملية طوفان الأقصى وتغيير استراتيجية المقاومة الفلسطينية

1. دوافع وأهداف إطلاق عملية "طوفان الأقصى".

2. التحولات المحتملة في نمط وأساليب المقاومة.

المحور الثالث: تأثير الأحداث في الأقصى على السياسات الحكومية الخليجية تجاه الكيان الصهيوني

1.مراجعة سياسية التطبيع .

2. إعادة ضبط الأجندات مع الكيان المحتل .

المحور الأول: تاريخ العلاقات العربية الصهيونية

يعود تاريخ التطبيع العربي-الصهيوني إلى فترة ما بعد النكبة عام 1948، عندما بدأ الكيان في السعي لتحقيق التطبيع مع الدول العربية المجاورة، وقد تم ذلك من خلال استخدام وسطاء دوليين مثل بار ندوت الذي اغتيل في القدس في سبتمبر 1948، والذي حل محله رالف باتش، حيث تم توقيع اتفاقيات هدنة مع الدول العربية التي شاركت في الحرب عام 1948 ضد الكيان المحتل، وبواسطة هذه الاتفاقيات، نجحت الكيان الصهيوني في فرض جولات تفاوضية مع كل دولة عربية على حدة، هذا الجانب الجولات التفاوضية يُعتبر انتصارًا تفاوضيًا للكيان الصهيوني، إذ نجحت في تشتيت الوحدة العربية وتفكيك البُعد القومي للقضية الفلسطينية.

أولاً: مراحل التطبيع العربي الصهيوني

حيث جرت اتفاقيات هدنة بين مصر والكيان المحتل في 24 فبراير 1949 في رودس، و بين لبنان والكيان في 23 مارس 1949 في رأس الناقورة، و بين الأردن و الكيان المحتل في 03 أبريل 1949 في رودس، و بين سوريا و الكيان المحتل في 20 تشرين الأول 1949، في الحدود السورية الفلسطينية حيث ساهمت هذه الاتفاقيات باعتراف بالكيان كدولة يتمتع بسيادة على إقليم جغرافي، رغم أن هذه الاتفاقيات كانت سرية و غير مكتوبة. كما تعود المراحل الأولى للتطبيع إلى الاتصالات واللقاءات السرية التي جمعت بعض حكام العرب بالكيان الصهيوني، من بين هؤلاء كان الملك المغربي الحسن الثاني، الذي سمح للمخابرات الصهيونية بالتواجد في الفندق الدار البيضاء المغربي خلال اجتماع القمة العربية في المغرب عام 1965؛ حيث، نجحت المخابرات الصهيونية في الحصول على معلومات لحرب 1967 وتحركات القوات العربية المشتركة للدفاع عن فلسطين.

في نفس العام 1965، قدم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة مشروعًا للتسوية السياسية العلنية، ورغم رفضه من قبل الجانب العربي والفلسطيني، إلا أنه كان اعترافًا رسميًا بحق الوجود للكيان الصهيوني، من قبل رئيس دولة عربية. حيث بعد حرب حزيران 1967، وهزيمة العرب في الحرب و الذي مكنت الكيان الصهيوني من الإستيلاء على ثلاث أضعاف من الأراضي العربية التي كانت قد إحتلتها عام 1948، عقد مؤتمر الخرطوم سنة 1967 الذي عرف بالمؤتمر اللات الثلاثة لا الصلح لا اعتراف لا تفاوض مع الكيان الصهيوني، إلا أنه منطلق التسوية السياسية بدأ يجادل به بعد صدور قرار 242 لمجلس الأمن، و قبول الدول العربية بقرار التسوية السياسية للصراع العربي-الصهيوني، وجاء هذا القبول كاعتراف ضمني بالكيان الصهيوني كدولة مع

بروز محورين في السياق العربي المحور الأول القابل للتفاوض السياسي، تقوده كل من مصر و الأردن، و محور الثاني الرفض الكلي للتفاوض وقبول الكيان الصهيوني على الأراضي العربية بزعامة الجزائر و العراق و سوريا و منظمة التحرير الفلسطينية .

وبعد حرب أكتوبر 1973، بدأ الموقف العربي الموحد في التبدد تدريجياً، حيث دخلت الدول العربية في مفاوضات مباشرة مع الكيان الصهيوني، حيث أن هذا التغير في الموقف العربي كان نقطة قوة للكيان ، حيث استغله لتحييد مصر كأكبر قوة عسكرية وبشرية في المنطقة وجرها نحو التطبيع.

فكانت أول موجات التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني كانت من خلال معاهدة كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الصهيونية في عام 1979. وتبعتهما بعد ذلك اتفاقات وموجات تطبيع عربي علني مع الكيان في كل المجالات السياسية والعسكرية والثقافية، واستمرت هذه الاتجاهات على مراحل مختلفة حتى الوقت الحالي.

أ) المرحلة الأولى:

لقد قادت مصر بزعامة أنور السادات الموجة الأولى من التطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني عام 1977 في عمل منفرد خارج عن الموقف العربي الموحد، وسط ذهول و رفض عربي كبير شعبي و رسمي لخطوة التي قامت بها مصر مع الكيان الصهيوني، و التي مزالت انعكاساتها و أثارها مستمرة على تسوية القضية الفلسطينية، و قد استغلت الكيان الصهيوني التطبيع المصري لمساومة الدول العربية الأخرى لحدوا الموقف المصري للتطبيع معها سياسيا و اقتصاديا و عسكريا، و هذا ما جاء في البند الثالث في المادة الأولى من معاهدة السلام المصرية الصهيونية " عند اتمام الانسحاب للصهيوني المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول ، يقيم طرفان علاقات طبيعية وودية بينهم طبقا للمادة الثالثة الفقرة الثالثة ، والتي ستضمن الاعتراف الكامل بينهما والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وانتهاء المقاطعة الاقتصادية .

وبناء على إتفاقية السلام المصرية الصهيونية أنشأت على إثرها مصر عدة قوانين تثمن جدية العلاقات الثنائية فقد ألغت قانون 506/ 1955 في 18 فبراير /شباط 1980 الذي يدين التعامل مع الكيان الصهيوني، كما قررت الجمهورية المصرية إنشاء سفارتها في تل أبيب وفق قرار 26 / 1980 كما أصدر رئيس المصري أنور السادات قرار رقم 650 / 1981 والذي نص بموجبه على إنشاء قنصلية عامة في ايلات فكانت مصر أول دولة عربية تنشأ سفارة و قنصلية مع الكيان المحتل، وتعترف به كدولة رغم أنها لم تكن ترتبط معه في علاقات سرية من قبل مثل المغرب .

ويهدف فرض نفوذها في الشرق الأوسط والعالم العربي، قامت الكيان الصهيوني بضرب المفاعل النووي العراقي في عام 1981، وشنت حملة عسكرية في لبنان عام 1982. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت رسمياً ضم هضبة الجولان السورية إلى الكيان في ديسمبر 1981، بهدف تأكيد سيطرتها على الأراضي العربية، علاوة على ذلك، لم تلتزم الكيان الصهيوني بمعاهدة السلام مع مصر والتي أكدت على ضرورة انسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة هذه التصرفات أظهرت اختلاف وجهات نظر بين مصر والكيان، حول مغزى التطبيع والسلام بين الطرفين، حيث أن مصر قررت أن التوصل إلى إتفاق سلام مع الكيان الصهيوني هو وسيلة فعالة لاستعادة الأراضي العربية و كسب دعم الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى، رأت الكيان الصهيوني في هذا التطبيع مرحلة هامة تمكنها من كسب المزيد من الوقت لتعزيز سيطرتها على المنطقة الشرقية للشرق الأوسط. وقد شل هذا التطبيع مسار حل القضية الفلسطينية الى اليوم بسبب بنود الإتفاقية التي حتمت على مصر البقاء حيادية في الصراع الفلسطينيالصهيوني، كما أن الضغط الأمريكي على النظام المصري حول هذا الأخير الى صديق حميم للكيان الصهيوني، وعدوا للمقاومة الإسلامية خاصة حماس، وقد أثبت طوفان الأقصى التضيق والحصار الذي يمارس ضد الشعب الفلسطيني من قبل نظام عبد الفتاح السيسي خدمة لمصالحه الضيقة و إرضاء للولايات المتحدة الأمريكية.

(ب) المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة منذ انطلاق مفاوضات مباشرة بين العرب والكيان المحتل وذلك بعد مشاركة في مؤتمر مدريد عام 1991، الذي نظم تحت إشراف الولايات المتحدة، حيث كانت تفرض توجهاتها على عملية السلام مع الكيان الصهيوني، وذلك وفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام، وقد تم ممارسة ضغط على الدول العربية بعد حرب الخليج الثانية للمشاركة في مفاوضات مباشرة مع الكيان المحتل، الذي دخل المفاوضات كحليف استراتيجي للولايات المتحدة، بينما كان الموقف العربي ضعيفاً وممزقاً بسبب غزو العراق للكويت وتداعياته؛ كما أن منظمة التحرير الفلسطينية، بعد فقدان دعم الخليج بسبب دعمها للعراق، اضطرت للبحث عن حلول سلمية بعيداً عن الموقف العربي، مما أدى إلى فتح قناة أوسلو السرية، التي نتج عنها اتفاق أوسلو وإعلان مبادئ الاعتراف المتبادل في 13/09/1993.

حيث إعترفت بموجها الكيان الصهيوني بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل الوحيد لشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير بالكيان الصهيوني كدولة لها حق في الوجود، حيث تم الإتفاق على إقامة دولتين فلسطينية و الكيان الصهيونية يعيشان بالسلام على أن يكتمل اتفاق الوضع النهائي خلال خمس سنوات القادمة ، بعد

فترة إنتقالية يتم التحضير فيها لإنشاء مؤسسات فلسطينية، وتحضير لانتخابات محلية لاستلام السلطة في الضفة الغربية وغزة ، على أن يتم الإعلان قيام دولة فلسطينية في مناطق التي تم تحديدها في الاتفاق بعد انتهاء الفترة الانتقالية، ويتم التفاوض على قضايا الوضع النهائي، لكن كان الإتفاق الصهيوني حبر على ورق، وحقق الكيان من هذا الاتفاق تحيد منظمة التحرير الفلسطينية من الصراع معها، و جعلها أداة سياسية و أمنية في يدها لتوفير له الحماية في المناطق التي تشرف على إدارتها في الضفة الغربية وإحداث انقسام فلسطيني بينها وبين الفصائل الفلسطينية الأخرى، خاصة حركتي حماس و الجهاد الإسلامي اللذان أدركوا منذ البداية أن الكيان الصهيوني ماضية في مشروعها الاستيطاني، ولن تتنازل عن الأراضي التي اغتصبتها بالقوة، وفي مقابل ذلك لن تعترف الكيان الصهيوني بقيام الدولة الفلسطينية.

• معاهدة وادي العربة 1994:

تعود العلاقات الصهيونية - الأردنية إلى فترة ما بعد الحرب العربية الصهيونية الأولى عام 1948، حين عُقد أول اتفاق سلام سري بين الأردن والكيان الصهيوني في قصر الشونة بحضور الملك عبد الله وموشي ديان، لكن بريطانيا أحبطت هذا الاتفاق. رغم ذلك، استمرت المحادثات بين الجانبين بسبب العلاقات الوثيقة بين الأردن وبريطانيا والولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى تناغم العلاقات بين الأردن والكيان الصهيوني، خلافاً للعلاقات مع الدول العربية الأخرى. الأردن سعى دائماً للحفاظ على تأثيره في الضفة الغربية وإبعاد سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد بدأ التطبيع الرسمي بين الكيان الصهيوني والأردن في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، حيث شارك الأردن وفلسطين بوفد عربي مشترك، بسبب انعكاسات حرب الخليج الثانية سياسياً واقتصادياً على الأردن، واتهامه بدعم العراق، وتعرض الأردن لضغوط أمريكية للانخراط في عملية السلام ، حيث أن مع انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، واعتبر السلام مع الكيان الصهيوني مقبولاً بعدما أقرت الجامعة العربية مبادرة السلام في مؤتمر فاس 1982، في هذا السياق، وفي 26 أكتوبر 1994، وقّعت معاهدة وادي عربة للسلام بين رئيس الوزراء الأردني عبد السلام المجالي ونظيره الصهيوني إسحاق رابين، بحضور الملك حسين وولي العهد الحسين بن طلال. نصت المعاهدة على إقامة علاقات سياسية، اقتصادية، وثقافية، واعتراف الأردن بسيادة الكيان الصهيوني على الأراضي التي احتلتها منذ 1948، مع تعهد الطرفين بحل الخلافات بوسائل سلمية وعدم اللجوء إلى القوة. كما شملت المعاهدة التبادل الثقافي والعلمي، وفتح التبادل الاقتصادي والتجاري لتعزيز التنمية الاقتصادية .

حيث أثارت المعاهدة جدلاً واسعاً في العالم العربي والإسلامي، حيث إعتبرتها بعض الدول والجماعات الفلسطينية خيانة للقضية الفلسطينية. ومع ذلك، كان لها تأثير كبير في تحقيق التعاون والتفاهم بين الأردن والكيان الصهيوني في مجالات مختلفة، وساهمت في تأمين الجبهة الشمالية للكيان الصهيوني وضمان السلم مع الأردن الذي لم يدخل في صراع مباشر مع الكيان الصهيوني منذ عام 1967.

ج) المرحلة الثالثة:

تميزت هذه المرحلة بأخطر مراحل التطبيع التي قامت بها الدول العربية الخارجة عن مجال الطوق، ولا تربطها أي احتكاك جغرافي أو أي صراع مباشر مع الكيان، منذ تأسيس هذه الأخيرة حيث جاءت هذه الاتفاقيات مختلفة عن إتفاقية السلام المصرية الصهيونية، وعن معاهدة وادي العربية، لأن المعاهدتين السابقتين رضختا للتطبيع مع الكيان في إطار مبدأ الأرض مقابل السلام، وقد كانت القضية الفلسطينية جزء من الاتفاق وليس كله، عكس التطبيع العربي الذي جاء في أواخر 2020 بضغط أمريكي في فترة الرئيس ترامب على الدول العربية المطبوعة، والتي تمت في إطار مبادرة "صفقة القرن" التي قدمها الرئيس الأمريكي، والتي كانت تهدف للتطبيع من أجل إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية فقط، و تحقيق مصالحها مع الكيان المحتل، حيث شرعت هذه الدول بدأ من صيف 2020، في تطبيع علني مع الكيان المحتل و وصلت إلى حد تحالف عسكري بينهما، وكان لكل دولة منهما مصالحها الخاصة من التطبيع .

لم يشكل إتفاق إبراهيم الموقع في 15 سبتمبر 2020 بين الإمارات والبحرين والكيان الصهيوني مفاجأة كبيرة في الساحة السياسية العربية والفلسطينية، فقبل هذه الفترة، كانت العلاقات بين الإمارات والكيان الصهيوني جيدة، وكانت الإمارات تتبنى نهجاً جديداً في سياستها الخارجية بقيادة محمد بن زايد، ولي العهد، بمختلف معاييرها وممارساتها، حيث قبل 2004 وأثناء حكم مؤسس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان، كانت الإمارات تتبنى النهج العربي الخليجي في سياستها الخارجية، وكانت تعامل مع الكيان الصهيوني بموجبه. ولكن منذ تولي محمد بن زايد الحكم، تغير هذا النهج تماماً، حيث أصبحت الإمارات تسعى لتحقيق مصالحها وتطلعاتها السياسية بشكل مستقل ومختلف.

وقد جاء اتفاق السلام الموقع في سبتمبر أيلول 2020 بعد سلسلة من اتفاقات العسكرية والاقتصادية الموقعة بين البلدين منذ 2008 ، و التي شملت التعامل الاقتصادي بين الطرفين، وصولاً الى شراء معدات عسكرية، و أمنية من شركات يملكها رجال أعمال صهيانية حيث قامت شركة AGT International بتزويد أبو ظبي بطائرات مسيرة في 2016 ، كما كان التبادل الزيارات الدبلوماسية علني منذ 2018 حيث قامت وزيرة

الثقافة الكيان ميري ريغيف بزيارة الى أبو ظبي مع وفد رسمي في أكتوبر 2018، وقد قام وزير الخارجية الصهيوني بزيارة أبو ظبي في يوليو 2019 في مؤتمر الأمم المتحدة الذي أقيم في الإمارات، كما كانت مشاركة إعتيادية للوفود الرياضية الصهيونية في الدورات التي تقام في الإمارات، ليأتي اتفاق إبراهيم ليوثق العلاقة الوطيدة بين الجانبين التي بدأت منذ وفاة مؤسس دولة الإمارات، والذي كانت الإمارات تريد من هذا الاتفاق حماية نفسها من وهم الخطر الإيراني، و من القوى الإسلامية مدعومة من إيران في الدول العربية، وقد أسس الاتفاق مع الكيان، التطبيع في جميع المجالات بين الجانبين الإقتصادي و السياسي و الثقافي، وحتى التعاون العسكري ليتحول الإتفاق السلام الى تحالف استراتيجي بين الطرفين، حيث أعتبرت خطوات المتسارعة التي قامت بها الإمارات إتجاه علاقاتها مع الكيان الصهيوني، ضربا من الخيال و يؤكد أن الإمارات كانت تعمل جادة منذ وقت بعيد من أجل إقامة علاقة تحالف مع الكيان المحتل .

كما حملت اتفاقية ابراهام، اتفاق عربي ثاني بين البحرين و الكيان الصهيوني، والذي جاء بعد إكراه و ليس رغبة في ذلك مثل الإمارات، لكن ضغط محمد بن زايد و ترامب و بن سلمان على البحرين عجل بقبول الاتفاق السلام مع الكيان المحتل، و الذي أكد كذلك على إقامة سلام وعلاقات دبلوماسية ثنائية ، بما في ذلك تبادل السفراء و فتح قنصليات، و هذا ما جاء في نص البند الخامس من المعاهدة التي تضمنت أن تكون الإتفاقيات ثنائية في مجالات الرعاية الصحية و تكنولوجيات العلوم و الطاقة، والسياحة والرياضة ، والتعليم و الزراعة، والاستثمار، وخدمات القنصلية من أجل دفع عملية السلام نحو الازدهار والتطور، حيث أمضى وزير خارجية البحريني على إتفاق مبادئ السلام مع رئيس الوزراء الصهيوني في نفس جلسة التوقيع اتفاق الإماراتي الصهيوني

- التطبيع المغربي الصهيوني ديسمبر 2020:

إن العلاقات التاريخية التي كانت تربط ما بين يهود المغرب و العرش الملكي، ساهمت بتشكيل علاقات حميمة سرية بين الكيان الصهيوني و النظام المغربي ، منذ أن تم توطين الكيان في الأراضي المقدسة سنة 1948 حيث حافظ الطرفان على ودية العلاقات الثنائية، مما سهل التطور التدريجي للعلاقات الدبلوماسية بين الطرفين خلال العقود الماضية، إلا أن وصلت الى الإعلان العلني الرسمي لتطبيع العلاقات بين الجانبين في أواخر سنة 2020، الذي جاء بعد مقايضة ثلاثية، و ضغط أمريكي على النظام المغربي، حيث وقعت الصفقة برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تقوم بموجها الولايات المتحدة باعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، في مقابل تستأنف المغرب العلاقات كاملة مع الكيان الصهيوني في كافة المجالات، و بهذه الخطوة حيدت المغرب نفسها كدولة عربية مدافعة عن القضية الفلسطينية .

حيث إن السياق السياسي للتطبيع المغربي العلي مع الكيان الصهيوني ، هو فقدان النظام المغربي لدوره الدبلوماسي في المنطقة المغاربية و الإفريقية و محاولة منه لتوظيف السياسي للوبي اليهودي في المنطقة، من أجل استرجاع وزنه الإقليمي المفقود و إن كان التطبيع المغربي جاء نتيجة لضغط الجزائر على المجتمع الدولي في ملف الصحراء الغربية، و إدراكه لحجم تأثير الدبلوماسية الجزائرية في القضية، فقد كان التطبيع مقايضة بالدرجة الأولى بين الرئيس الأمريكي " ترامب و المخزن المغربي، تعترف بموجبه الوم أ بحق المغرب في إقليم الصحراء، في المقابل تعلن المغرب عى التطبيع الكامل مع الكيان الصهيوني، كما أن تسوية العلاقات مع الكيان تعتبر دافع دبلوماسي وأمني للمغرب.

• التطبيع السوداني مع الكيان الصهيوني 2020:

شكل تقارب العلاقات بين جنوب السودان والكيان الصهيوني دعماً لانفصال الجنوب عن السودان، حيث سعت الكيان الصهيوني لتعزيز وجودها في حوض النيل والتغلغل في السوق السوداني، خاصة في المجال الزراعي. و قد بدأ التعاون بين الكيان الصهيوني والسودان في أواخر السبعينات عندما ساعد النميري يهود إثيوبيا في الهجرة إلى الكيان الصهيوني بتنسيق مع الموساد ؛ و بعد سقوط النميري، تراجعت العلاقات، وازداد التوتر في عهد عمر البشير (1989-2019) بسبب دعمه لإيران ومعاداته لأمريكا والكيان الصهيوني. لكن بعد انقلاب 2019، سعى المجلس الانتقالي السوداني للتقرب من الولايات المتحدة، التي اشترطت التطبيع مع الكيان لدعمه. و في فبراير 2020، التقى رئيس المجلس عبد الفتاح برهان مع نتنياهو في أوغندا، ما فتح الباب أمام رفع العزلة عن السودان. رغم تأكيد برهان أن اللقاء لا يغير موقف السودان من القضية الفلسطينية، و كان واضحاً أن السودان يمضي نحو التطبيع لتحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية . و في أبريل 2020، أكد برهان دعمه للتطبيع، مشيراً إلى أن السودان يجب أن يسعى لتحقيق مصالحه العليا، و الولايات المتحدة اشترطت التطبيع لرفع اسم السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب. و في سبتمبر 2020، أعلن ترامب استعداد الولايات المتحدة لرفع اسم السودان من القائمة، وعرضت الإمارات وأمريكا استثمارات كبيرة، و في 22 أكتوبر 2020، أُعلن عن اتفاق التطبيع بين السودان والكيان الصهيوني في بيان مشترك مع الولايات المتحدة.

ثانياً : دوافع الرئيسية للتطبيع الخليجي -الصهيوني

منذ احتلاله للأراضي الفلسطينية في عام 1948، سعى الكيان الاستيطاني إلى ترسيخ وجوده في المنطقة العربية وذلك من خلال تحسين علاقاته مع الدول العربية، بهدف تخفيف الضغط السياسي والدبلوماسي

والأمني على الكيان وتقليل تأثير القضية الفلسطينية، حيث يسعى الكيان الاستيطاني لتعزيز وجوده الطبيعي في المنطقة العربية ويدرك أن التفوق العسكري لوحده لا يكفي لتحقيق أهدافها الحيوية، بما في ذلك الاندماج في المنطقة العربية وتحقيق النمو الاقتصادي .

من هنا، يكمن أهمية التطبيع الخليجي للكيان الصهيوني في فتح الأسواق العربية أمام منتجاتها وتعزيز مكانتها الدولية والحصول على الدعم السياسي العربي، بذلك، تسعى الكيان الصهيوني إلى تحسين صورتها الدولية وزيادة تأثيرها في الأمم المتحدة، وذلك من خلال التطبيع مع الدول العربية التي كانت تتبنى مواقف معادية لها في السابق. أما الهدف الأساسي للتطبيع الصهيوني هو اختراق الثقافي بالدرجة الأولى ، للفرد العربي الذي يسوده فكر العدائي للصهيونية ، وإن كان التطبيع الرسمي مع المغرب و الأنظمة الخليجية، ناجح بدرجة عالية، إلا أن غالبية الشعب العربي رافض للفكرة التطبيع مع الصهاينة، و تسعى الكيان الصهيوني لإخضاع الشعوب العربية للفكر الصهيوني، والقبول بفكرة التعايش السلمي مع الكيان الصهيوني دون المطالبة بحق الأراضي الفلسطينية، كما تعمل في هذا الجانب على خلق قاعدة إرتكاز للتحالف مع الأقليات الدينية و العرقية كما يولي الكيان المحتل أهمية كبيرة للتطبيع علاقات مع دول الخليج ، خاصة في ظل حكم الحكومة الفاشية المتطرفة لرئيسها نتنياهو، من أجل تعزيز الاستيطان الصهيوني، و تهويد القدس بمباركة عربية في إطار صفقة القرن، حيث ترفض الكيان الصهيوني شرط التطبيع معها في إطار الأرض مقابل السلام، وتعوضه بمبدأ السلام مقابل السلام، من أجل تحقيق هدفين؛ أولاً الإنفراد في حل و الإستحواذ على القضية الفلسطينية بعيداً عن التدخل العربي، و ثانياً إخراج القضية من عمقها العربي لإضعافها دولياً، و مواصلة الكيان الصهيوني سياستها الاستيطانية التوسعية على حساب الأراضي الفلسطينية دون تلقي أي معارضة دولية أو عربية.

كما أن الهدف الاستراتيجي هو تقويض البيئة العربية، و إختراقها إقليمياً نحو دول المحيطة بالوطن العربي، كدول القرن الإفريقي، و ساحل الإفريقي من أجل تطويق العرب بحلفاء الكيان الصهيوني و تحقيق البعد الأمني و العسكري لها هذا ما يزيد فرض المزيد من الحصار الخارجي على العالم العربي و إرغامه للخضوع للكيان الصهيوني، وأبرز مثال عل ذلك تحالفها مع إثيوبيا على حساب مصر و السودان و دعمها لها لبناء سد النهضة، ما أدخل مصر في مشكل إقليمي يصعب حله بالطرق الدبلوماسية و هذا كله في صالح الكيان الصهيوني.

كما أن العامل الديمغرافي التي تعاني منه الكيان الصهيوني لعب دور في مساعمتها للتطبيع مع العالم العربي، من أجل ضمان عدم الهجرة المعاكسة التي حدثت للكيان الصهيوني أثناء الحروب العربية الصهيونية، و ضمان

يهودية الكيان الصهيوني عبر ضمان الإستقرار الإقليمي، والأمن الداخلي عبر إتفاقيات السلام مع العرب ، بما فهم السلطة الفلسطينية ، حيث يسعى الكيان لإزالة كافة العقبات أمام يهود العالم من أجل دفعهم للهجرة الى فلسطين، من خلال توفير لهم الأمن و الإستقرار، ورفاهية الحياة حيث كان الهدف من إتفاقيات الهدنة مع مصر، و الأردن، هو الاستفادة من مياه نهر الأردن و نهر النيل و ذلك لضمان مصادر المياه ، كما كان هدف إتفاقيات التطبيع إدماج الاقتصاد الصهيوني في المنطقة العربية الغنية بالموارد الطبيعية و البشرية، و رؤوس الأموال الخليجية، ما يسمح لها بتطوير إقتصادها الفتي المعتمد على المعونات الأمريكية، كما أن غياب الموارد الطبيعية و خاصة النفط، و الغاز يحتم على الكيان إقامة علاقة مع دول العربية، لتوفير المورد بأقرب مسافة و أقل التكلفة كما يبحث الكيان، عن مجال الحيوي و العمق الإقتصادي .

المحور الثاني: عملية طوفان الأقصى وتغيير استراتيجية المقاومة الفلسطينية

عملية "طوفان الأقصى" تمثل تحولاً استراتيجياً مهماً في نهج المقاومة الفلسطينية، حيث أظهرت مستوى عالياً من التخطيط والتنسيق بين الفصائل الفلسطينية، و قد جاءت هذه العملية في سياق تصاعد التوترات السياسية والعسكرية بين الفلسطينيين والكيان المحتل ، واستهدفت مواقع حيوية داخل عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يعكس تطوراً ملحوظاً في القدرات والتكتيكات المستخدمة خاصة من جانب المقاومة الفلسطينية؛ هذا التحول لم يقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل سعى أيضاً إلى تغيير المعادلة السياسية ورفع الروح المعنوية للشعب الفلسطيني، مجبراً الكيان المحتل على إعادة تقييم استراتيجياته الأمنية والعسكرية.

أولاً: دوافع وأهداف إطلاق عملية "طوفان الأقصى"

عملية طوفان الأقصى جاءت في وقت حساس من الناحية الجيوسياسية. و إن اختيار المقاومة السابع من أكتوبر لإطلاق العملية لم يكن عشوائياً، بل تزامن مع ذكرى حرب أكتوبر 1973، التي تمثل في الذاكرة العربية رمزاً لأول انتصار عربي على الكيان المحتل. و بهذه الخطوة، سعت حماس و الفصائل الفلسطينية إلى إحياء روح المقاومة العربية وتعزيزها، مؤكدةً على أهمية استمرار النضال المسلح ضد الاحتلال الصهيوني ، ومن أهداف الأساسية لطوفان الأقصى المبارك مايلي :

• إحياء ذكرى الانتصار العربي:

إستغلال الذكرى التاريخية لحرب أكتوبر 1973 لإرسال رسالة قوية مفادها أن المقاومة الفلسطينية، شأنها شأن الجيوش العربية في الماضي، قادرة على مواجهة الاحتلال الصهيوني والانتصار عليه. هذه الخطوة تهدف إلى

تعزير الروح المعنوية للفلسطينيين وللأمة العربية بأسرها، مشيرةً إلى أن الكفاح المسلح لا يزال أداة فعالة في مواجهة الاحتلال الصهيوني، بعد موجة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني .

• تغيير قواعد الاشتباك:

تسعى حماس من خلال هذه العملية إلى تغيير نمط المقاومة التقليدي. فمنذ الانتفاضة الثانية، تميزت المقاومة الفلسطينية بعمليات فردية ورشقات صاروخية متقطعة. جاءت "طوفان الأقصى" كعملية متكاملة تضمنت تسلل الصواريخ براً وبحراً وجوّاً، مما يشير إلى تطوير في تكتيكات المقاومة وقدراتها العملية. هذا التغيير يعكس تحسّن القدرة التكنولوجية والتنظيمية لدى الفصائل المسلحة، مما يعزز من تأثيرها على الأرض المعركة خاصة و أن الكيان المحتل، كان يدعي القوة و سيطرة العسكرية في الاراضي الفلسطينية.

• ردع السياسات العدوانية الصهيونية:

شهدت السنوات الأخيرة تصعيداً كبيراً في سياسات الاحتلال، بما في ذلك تهويد القدس، والتوسع الاستيطاني المستمر، وعمليات الضم الأراضي الفلسطينية، و جاءت العملية كرد مباشر على هذه السياسات، محاولةً لفرض توازن جديد وإعادة رسم قواعد الاشتباك، و حماس تسعى من خلال هذه العملية إلى إرسال رسالة واضحة بأن أي تصعيد الكيان الصهيوني سيواجه برد فعل قوي ومنظم.

• تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية:

على مدى السنوات الماضية، كانت الفصائل الفلسطينية تعاني من انقسامات داخلية . مثل هذه العملية الكبيرة تهدف إلى توحيد الصفوف وإظهار القدرة على التعاون والتنسيق بين مختلف الفصائل لتحقيق أهداف مشتركة. فالوحدة الوطنية الفلسطينية تعتبر عنصراً أساسياً في تعزيز الموقف الفلسطيني أمام المجتمع الدولي وأمام الكيان الصهيوني ، رغم أن السلطة الفلسطينية وحركة فتح مزالت ضد حماس و ضد النصر المحقق للمقاومة الإسلامية في هذه الفترة لأنه يهدد وجودها، و مصالحها .

• توجيه رسالة سياسية وعسكرية قوية:

إلى الاحتلال الصهيوني بأن المقاومة لم تُهزم، وأنها لا تزال قادرة على تنفيذ عمليات نوعية تؤثر على العمق الصهيوني. كما أنها رسالة إلى العالم بأن القضية الفلسطينية لا تزال حية ومطلب العدالة لم يُنس. هذه الرسالة تعزز من مكانة حماس كقوة رئيسية في الصراع الفلسطيني الصهيوني.

• إعادة توجيه الاهتمام الدولي نحو القضية الفلسطينية:

في ظل التطبيع المتزايد بين بعض الدول العربية والكيان الصهيوني، تأتي هذه العملية لتذكير العالم بأن التطبيع لا يعني انتهاء الصراع أو نسيان حقوق الشعب الفلسطيني. العملية تهدف إلى جذب الانتباه الدولي مجددًا إلى الممارسات الصهيونية ضد الفلسطينيين، وإعادة تسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال، وقد تعزز الموقف الدولي الداعم لفلسطين بعد عملية طوفان الأقصى.

• إثبات فعالية المقاومة المسلحة :

بعد فترة طويلة من العمليات الفردية والرشقات الصاروخية المتقطعة، تأتي هذه العملية لتثبت أن المقاومة المسلحة لا تزال قادرة على تحقيق نجاحات استراتيجية وتكتيكية مهمة. هذه الفعالية تعزز من الثقة في المقاومة المسلحة كوسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية ، فقد قامت كتائب عز الدين القسام بأكبر عملية برية و جوية حيث أطلقت حوالي 5000 صاروخ وقذيفة في مستوطنات غلاف غزة ، كما تمكنت من الإستيلاء على أسلحة ومعدات عسكرية للجيش الكيان الصهيوني، و كذا أسر عدد كبير من الضباط و الجنود ، وكذا المدنيين في عملية عسكرية الأولى من نوعها، إستطاعت المقاومة من خلالها المبادرة بالهجوم و تحقيق نصر عسكري كبير أصاب الكيان الصهيوني و العالمك الغرب في ذهول، و اثبت فشل الدعاية الصهيونية.

ثانيا : تأثير العملية على توازن القوى وقواعد الاشتباك

عملية "طوفان الأقصى" كان لها تأثير ملحوظ على توازن القوى بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني وكذلك على قواعد الاشتباك التي تحكم الصراع بين الجانبين. يمكن تلخيص هذا التأثير في النقاط التالية:

- رفع الروح المعنوية للمقاومة : أظهرت العملية قدرة المقاومة الفلسطينية على تنفيذ عمليات معقدة ومنسقة، مما عزز من الروح المعنوية لدى فصائل المقاومة وأتباعها و انتقالها من الرد و الدفاع الى المبادرة بالهجوم

- تحدي التفوق العسكري الصهيوني : تمكنت المقاومة الفلسطينية من استهداف مواقع حيوية وإلحاق خسائر كبيرة للكيان المحتل، مما أظهر قدرتها على تجاوز التفوق التكنولوجي والعسكري الصهيوني، هذه العمليات لم تقتصر فقط على الضربات الصاروخية، بل شملت أيضًا هجمات نوعية واستراتيجيات حربية مبتكرة نجحت في إحداث تأثيرات ملموسة على الأرض، هذا الأداء الميداني البارز أثبت أن المقاومة تمتلك القدرة على تطوير تقنياتها العسكرية وتنفيذ عمليات معقدة ضد أهداف محددة، مما يعكس تطورًا ملحوظًا في قدراتها القتالية والاستراتيجية ، على الرغم من الفجوة الكبيرة في القدرات التكنولوجية والعسكرية بين الطرفين، حيث

استطاعت المقاومة تحقيق نتائج ملموسة أظهرت فاعليتها وصدورها في مواجهة أحد أكثر الجيوش تجهيزاً في العالم، مما شكل مفاجأة كبيرة للأوساط العسكرية والإعلامية في العالم.

• تعزيز وحدة الفصائل : أظهرت العملية مستوى غير مسبوق من التنسيق بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، مما يعزز من قوتها الجماعية ويزيد من قدرتها على مواجهة الكيان الإستيطاني .

• تصعيد في نوعية الأهداف: انتقل المقاومة لاستهداف مواقع حيوية ورموز الكيان الصهيونية يعد تصعيداً في قواعد الاشتباك، مما يعني أن المواجهات المستقبلية قد تشمل أهدافاً أكثر حساسية.

• زيادة التعقيد في العمليات: استخدام تكتيكات متقدمة وتكنولوجيا جديدة في العملية يغير من قواعد الاشتباك، حيث يتطلب من الجانبين تطوير استراتيجيات وتكتيكات أكثر تعقيداً.

• تغيير في الردود الصهيونية: أجبرت العملية الكيان الصهيوني على إعادة تقييم ردودها العسكرية والأمنية، مما قد يؤدي إلى تغييرات في كيفية تعاملها مع التهديدات الفلسطينية، وربما زيادة في عملياتها العسكرية ضد البنية التحتية للمقاومة .

المحور الثالث : تأثير الأحداث على السياسات الحكومية الخليجية تجاه الكيان الصهيوني

شكلت الأحداث الأخيرة منذ أكتوبر 2023، وما صاحبها من تطورات ميدانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تغير كلي في مسار العلاقات الخليجية الصهيونية بعد موجة التطبيع الكبيرة التي قادتها الإمارات العربية بمباركة سعودية خليجية منذ نهاية 2020، إلا أن طوفان الأقصى المبارك غير ملامح العلاقات والقوى في الشرق الأوسط ، بعدما كانت تعتمد الدول الخليجية في علاقاتها مع الكيان الصهيوني على التعاون الأمني والإستخبارتي المشترك ، ليؤكد طوفان الأقصى مدى ضعف الكيان الصهيوني إستخبارتياً وعسكرياً و فشله في ساحة المعركة مع حركة مسلحة ، مما أثار شكوكاً في توفير الحماية لشركاءه الخليجيين وحمايتهم من المد الإيراني.

أولاً .مراجعة سياسات التطبيع:

في ضوء التطورات الميدانية، و طول فترة الحرب و العدوان الصهيوني على غزة ، الذي أسفر عن هدم كل البنية التحتية لقطاع غزة، مع الإبادة الجماعية و التطهير العرقي التي تمارسه الكيان الصهيوني بمساعدة الدول الغربية على الشعب الفلسطيني و في ظل صمت دولي رهيب و غير مسبوق و مزدوج المعايير ، قد تجد بعض الحكومات الخليجية نفسها مضطرة لمراجعة سياساتها التطبيعية مع الكيان الصهيوني، خصوصاً إذا

ما تصاعد الضغط الشعبي ضد هذه السياسات، و قد بادرت بعض الدول الخليجية على غرار البحرين إلى تجميد التعاون الإقتصادي مع الكيان الصهيوني.

فتصاعد الإجرام الصهيوني في غزة يضع الدول الخليجية التي بدأت بالفعل في إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني في موقف حرج خاصة الإمارات و البحرين وسلطنة عمان والسعودية، و قد تجد هذه الدول نفسها مضطرة إلى إعادة تقييم خطواتها نحو التطبيع، وذلك لتجنب التوترات الداخلية والغضب الشعبي، على سبيل المثال، الإمارات والبحرين، اللتان وقعتا اتفاقيات التطبيع ضمن اتفاقيات إبراهيم، قد تواجهان ضغوطاً محلية ودولية لاتخاذ موقف أكثر تحفظاً تجاه العلاقات مع الكيان المحتل، كما وجدت نفسها محرجة في القمم الجامعة العربية التي أقرت وقف التعامل الإقتصادي و السياسي مع الكيان الصهيوني ، مما أوقع خلافات سياسية بين الدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، والدول المطبعة وهذا الموقف المخزي للدول المطبعة التي رفضت توقيع عقوبات اقتصادية على الكيان الصهيوني، قد يؤثر في علاقاتها العربية و الإقليمية كما أن هذه الدول التي تسعى إلى تحقيق توازن بين علاقاتها مع الكيان الصهيوني والتضامن مع القضية الفلسطينية قد تجد نفسها في مواجهة تحديات دبلوماسية جديدة.

ثانياً: إعادة ضبط الأجندات مع الكيان الصهيوني

إن استمرار الحرب على غزة، مع مواصلة الكيان الصهيوني عمليات الإبادة والتطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، في ظل تنديد جماهيري كبير في الدول الغربية بسياسات حكوماتها الداعمة للكيان الصهيوني، قد يدفع الدول الغربية إلى مراجعة علاقاتها مع الكيان الصهيوني وزيادة الضغط الدولي على الحكومة الصهيونية المتطرفة. هذا الضغط قد يتضاعف في حالة إصدار محكمة العدل الدولية أوامر بالقبض على مسؤولين الكيان الصهيونيين. في هذا السياق، قد تجد الدول الخليجية نفسها مضطرة لإعادة ضبط توجهاتها وأجندتها في الصراع الفلسطيني الصهيوني الذي تخلت عنه في السنوات الماضية. وذلك من خلال يمكن أن تشمل تعزيز الدعم الدبلوماسي والسياسي للفلسطينيين، تصعيد الضغوط الاقتصادية على الكيان الصهيوني، وتعزيز الدعم الإنساني والمالي لغزة.

• تعزيز الدعم الدبلوماسي والسياسي للفلسطينيين:

يمكن للدول الخليجية العمل على إطلاق مبادرات سلام جديدة أو دعم مبادرات قائمة مثل "مبادرة السلام العربية" التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967. لتحقيق ذلك، يجب أن تمارس الدول الخليجية ضغطاً دبلوماسياً واقتصادياً على الولايات المتحدة الأمريكية، مستغلة دورها كعمول رئيسي للنفط والمصالح

المشتركة بين الطرفين . من خلال استخدام نفوذها الاقتصادي والسياسي، يمكن للدول الخليجية التأثير على السياسة الأمريكية لدفع عملية السلام وتقديم حلول عادلة ودائمة للصراع الفلسطيني الصهيوني.

• تشجيع المشاركة الدولية: و ذلك من خلال دعوة قادة الدول الكبرى ومنظمات حقوق الإنسان للمشاركة في هذه المؤتمرات لتسليط الضوء على الانتهاكات الصهيونية، مع دعم الجهود في الأمم المتحدة من خلال العمل على تعزيز الجهود داخل الأمم المتحدة لتمرير قرارات تدين الكيان الصهيوني وتطالب بإنهاء الاحتلال.

• التعاون مع الهيئات الدولية: من خلال تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية مثل مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية، يمكن أن يكون أداة فعالة لمتابعة الانتهاكات الصهيونية ومحاسبة المسؤولين عنها. يمكن للدول الخليجية أن تعمل على تقديم تقارير مفصلة ومدعمة بالأدلة حول الانتهاكات التي تحدث في غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقديم هذه الأدلة إلى مجلس حقوق الإنسان والمحكمة الجنائية الدولية.

لتحقيق هذا الهدف، يجب دعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال التمويل والمساعدة التقنية. هذا التعاون يمكن أن يشمل تقديم دعاوى قضائية ضد المسؤولين الصهيونيين المتورطين في الجرائم أمام المحكمة الجنائية الدولية وتوفير الدعم القانوني اللازم للفلسطينيين لمتابعة هذه القضايا. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول الخليجية دعم جهود جنوب إفريقيا في إدانة الكيان الصهيوني التي لها تاريخ طويل في مكافحة الفصل العنصري كما يمكن تنظيم حملات توعية دولية بالتعاون مع جنوب إفريقيا لزيادة الوعي حول الجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين، والعمل على الضغط لفرض عقوبات دولية على الكيان الصهيوني بسبب سياساتها القمعية والإبادة الجماعية .

• التعاون مع الدول العربية والإسلامية:

تعزيز التحالفات مع الدول العربية والإسلامية يمكن أن يكون خطوة استراتيجية لخلق جبهة موحدة تضغط على الكيان الصهيوني وتدعم الحقوق الفلسطينية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم اجتماعات قمة دورية تجمع قادة الدول العربية والإسلامية لمناقشة وتنسيق المواقف والسياسات تجاه القضية الفلسطينية، وتعزيز التعاون في المنظمات الإقليمية والدولية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لتقديم مقترحات ومشروعات قرارات تدين السياسات الصهيونية، كما يمكن تعزيز التعاون في المجال الإعلامي والثقافي لنشر الوعي حول القضية الفلسطينية وتوحيد الخطاب الإعلامي لمواجهة الدعاية الصهيونية، إضافة إلى ذلك، يمكن تفعيل التعاون الاقتصادي لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإنشاء صناديق استثمار مشتركة لدعم المشاريع

التنموية في فلسطين، هذه الجهود المشتركة يمكن أن تعزز من صمود الشعب الفلسطيني وتزيد من الضغط الدولي على الكيان الصهيوني لتحقيق السلام العادل والشامل .

• تصعيد الضغوط الاقتصادية على الكيان الصهيوني:

تصعيد الضغوط الاقتصادية على الكيان الصهيوني يمكن أن يكون وسيلة فعالة لدفعها نحو احترام الحقوق الفلسطينية وإنهاء انتهاكاتها. أحد الأساليب الرئيسية لتحقيق ذلك هو تجميد الاستثمارات والتجارة مع الكيان الصهيوني. يمكن أن تبدأ الدول الخليجية بإعادة النظر في استثماراتها الحالية في الكيان، وتعليق المشاريع المشتركة كوسيلة للضغط على الحكومة الصهيونية لتغيير سياساتها، مع تعليق التبادل التجاري بين الدول الخليجية والكيان الصهيوني، وخاصة في القطاعات الحساسة مثل التكنولوجيا والمنتجات العسكرية، يمكن أن يشكل ضربة كبيرة للاقتصاد الصهيوني ويزيد من الضغط على الحكومة لاتخاذ خطوات نحو السلام، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول الخليجية تنسيق هذه الجهود مع حلفائها في العالم العربي والإسلامي لزيادة تأثيرها وإرسال رسالة قوية مفادها أن استمرار الاحتلال والانتهاكات لن يكون مقبولاً على الساحة الدولية.

الخاتمة:

في ختام الدراسة، نجد أنّ عملية "طوفان الأقصى" كان لها تأثيرات عميقة على المشهد الإقليمي والدولي، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات العربية - الصهيونية ومسار التطبيع الخليجي - مع الكيان الصهيوني؛ و التي بدأت في التحول منذ معاهدة كامب ديفيد في عام 1979 الى مؤتمر مدريد عام 1991 و معاهدة وادي عربة في عام 1994، ومع تصاعد التطبيع بشكل ملحوظ بعد اتفاقيات إبراهيم في 2020 ، جاءت عملية "طوفان الأقصى" لتعكس تحولاً جديداً في ديناميات المنطقة، حيث أظهرت قوة المقاومة الفلسطينية وإرادتها في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

وأكدت العملية من أن الشعب الفلسطيني لا يزال صامداً ومستعداً لمواجهة الاحتلال بكل الوسائل الممكنة مما يشكل رسالة قوية للمجتمع الدولي وخاصة للدول العربية المطبعة، بضرورة إعادة النظر في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، ومع تزايد الضغوط الشعبية على هذه الدول للتخلي عن التطبيع مع الكيان، يمكن أن نرى تحولات إيجابية في السياسات الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

على الصعيد الإقليمي، قد تسهم الأحداث الأخيرة في زيادة التوترات والاضطرابات، خاصة مع تصعيد الصراع الإقليمي على عدة جبهات في المنطقة خاصة من لبنان و اليمن و ايران . ومع ذلك، يمكن أن تتوجه

الدول الكبرى والمنظمات الدولية نحو دعم جهود السلام والتسوية الشاملة، من أجل تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

كما أن التحديات القائمة تتطلب رؤية استراتيجية شاملة تضمن العدالة والسلام للشعب الفلسطيني، وتعزز الأمن والاستقرار لجميع الدول في المنطقة، و إن إحلال السلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار والتفاوض، وإيجاد حلول دبلوماسية عادلة وشاملة تلي مطالب جميع الأطراف المعنية.

نتائج الدراسة:

1. أظهرت عملية "طوفان الأقصى" قدرة المقاومة الفلسطينية على إحداث تأثير كبير في الساحة السياسية والعسكرية، مما يعزز الروح المعنوية للفلسطينيين ويعيد تأكيد أهمية المقاومة المسلحة في مواجهة الاحتلال.
2. أظهرت الدراسة أن العملية تسببت في تصاعد الضغوط الشعبية على الحكومات الخليجية التي قامت بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، مما يضع تلك الحكومات في موقف حرج أمام شعوبها.
3. كشفت العملية عن التحديات الكبيرة التي تواجه مسار التطبيع الخليجي-الكيان الصهيوني، حيث أثرت سلباً على مستوى الثقة بين الأطراف وأظهرت الحاجة إلى إعادة تقييم هذا المسار في ظل الظروف الجديدة.
4. أثرت العملية على التوازن السياسي في المنطقة، حيث دفعت بعض الدول العربية إلى إعادة النظر في سياساتها تجاه الكيان الصهيوني والقضية الفلسطينية.
5. أظهرت الدراسة أن إيران قد استفادت من تداعيات العملية لتعزيز موقفها في المنطقة، حيث أشادت بالعملية واستغلتها للتأكيد على أهمية المقاومة في مواجهة الكيان الصهيوني.

توصيات الدراسة:

تبنى الدراسة التوصيات التالية

1. تعزيز الحوار العربي-الفلسطيني: ضرورة تعزيز الحوار بين الحكومات العربية والفصائل الفلسطينية لتحقيق تفاهات مشتركة تدعم القضية الفلسطينية وتحد من الضغوط الداخلية على الحكومات.
2. إعادة تقييم سياسات التطبيع: على الدول الخليجية إعادة تقييم سياساتها تجاه التطبيع مع الكيان الصهيوني في ظل المستجدات السياسية، مع التركيز على تحقيق تقدم ملموس في عملية السلام وضمان حقوق الفلسطينيين.
3. دعم المبادرات السلمية: دعم المبادرات الدولية والإقليمية التي تسعى لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، مع التأكيد على حل الدولتين وضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

4. تعزيز التعاون الإقليمي: تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول العربية لمواجهة التحديات المشتركة، بما في ذلك التهديدات الأمنية والاقتصادية، من خلال تشكيل جبهة موحدة تدعم حقوق الفلسطينيين.
5. توسيع الدعم الدولي: الدعوة إلى توسيع الدعم الدولي للمبادرات التي تهدف إلى إنهاء الاحتلال الصهيوني وتحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، من خلال الضغط على الكيان الصهيوني للالتزام بالقرارات الدولية.
6. التوعية والتثقيف: زيادة الجهود التوعوية والتثقيفية على مستوى الشعوب العربية لتعزيز الوعي بالقضية الفلسطينية وأهمية دعم المقاومة في مواجهة الاحتلال، بما يعزز التضامن العربي والإسلامي. تبني هذه التوصيات، يمكن للمجتمع الدولي والدول العربية تحقيق تقدم ملموس نحو حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية، مع الحفاظ على استقرار المنطقة وتعزيز التعاون بين الدول.

قائمة المراجع:

(أ) الكتب:

1. محسن عوض ، الإستراتيجية الصهيونية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط01 1988 .
2. محسن محمد صالح ، تطور التطبيع العربي الصهيوني و أثره لى القضية الفلسطينية ، ط01 ، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت ، 2020 .
3. محمود عباس أبو مازن ، طريق أوسلوا ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت ، ط 01 ، 1994 .
4. جعفر عبد السلام . معاهدة السلام المصرية - الصهيونية ، دراسة تأصيلية و تحليلية على ضوء القانون الدولي، دار النهضة للطباعة و النشر ، القاهرة ، ط1 2016 .
5. سيدني بيلي، الحروب العربية الصهيونية وعملية السلام ، ت : الياس فرحات الحرف العربي للطباعة والنشر ، بيروت ، 1992.
6. صلاح عبد اللطيف، مأزق السلام في المفاوضات الفلسطينية الصهيونية ، مؤسسة الصحيفة الأردنية، 1997.
7. منير الهور، طارق موسى ، مشاريع التسوية الفلسطينية 1947-1985، دار الجليل لنشر، عمان، ط01 1986.

ب) المقالات والمجلات:

1. اتفاق ابرهام تطبيع العلاقات ام اعلان عن تحالف قائم بين الإمارات والكيان الصهيوني، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للدراسات والأبحاث السياسية، 2020 .
2. احمد ابراهيم ابوشك ، السودان والتطبيع مع الكيان الصهيوني البعد التاريخي والرهان السياسي، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2021 .
3. أحمد جلال محمود، أبعاد التحالف الإماراتي البحري مع الكيان الصهيوني و أثره على الأمن الإقليمي العربي، المجلة العلمية لدراسات التجارية و البيئية، جامعة السويس، لمجلد 12 ، العدد 01 ، 2021 .
4. أحمد قاسم حسين ، القبة الحديدية في مواجهة صواريخ المقاومة الفلسطينية ، أوراق استراتيجية ، وحدة الدراسات الإستراتيجية المركز العربي للأبحاث و الدراسات الإستراتيجية، قطر نوفمبر 2023 .
5. أسامة الغزالي ، الأعوام العشر الأولى للعلاقات المصرية الصهيونية، مجلة الدراسات الفلسطينية ، المجلد 01 ، العدد 01 ، 1990 .
6. وثائق معاهدة السلام الأردنية الصهيونية ، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5 ، العدد 20 ، 1994 .
7. وليد عبد الحي ، تحولات الراي العام الدولي و طوفان الأقصى، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024 .
8. وليد عبد الحي ، سيناريوهات ما بعد طوفان الأقصى، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2024 .
9. ابراهيم عبد الكريم ، التدمير الصهيوني في قطاع غزة ، ورقة علمية ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، 2024 .

ت) مواقع الإنترنت:

1. ننياهو التقى البرهان في أوغندا سعيا لتطبيع العلاقات (2020/02/4)، قناة الجزيرة، نقلا عن <https://www.youtube.com/watch?v=nMpZyfzVObA> (تم اطلاع في 2023/10/01)
2. البحرين تعلن وقف علاقاتها مع الكيان الصهيوني، قناة العربية 2023/11/07 نقلا عن <https://www.alarabiya.net/arab-and> - (تم اطلاع في 2024/05/22)

3. إيمان زهران، ابعاد و تحولات الإستراتيجية لطوفان الأقصى (11-10-2023)، مجلة السياسية الدولية، نقلا عن <https://www.siyassa.org/News/19704.aspx> (تم اطلاق في 20/05/2024)
4. موسوعة القضية الفلسطينية، معاهدة السلام المصرية الصهيونية، نقلا عن <https://www.palquest.org/ar/historictex>
5. عمر حسن عبد الرحمن، طوفان الأقصى وحرب الكيان الصهيوني، نقلا عن https://mecouncil.org/blog_posts/%/?lang=ar (تم اطلاق في 21/05/2024)
6. عملية الطوفان الأقصى الأداء القتالي للمقاومة الفلسطينية، الشارع السياسي نقلا على <https://politicalstreet.org/6227> (تم اطلاق في 20/05/2024)
7. جنوب افريقيا تقاضي الكيان الصهيوني في محكمة العدل الدولية بسبب الإبادة في غزة، أخبار الامم المتحدة، نقلا عن <https://news.un.org/ar/story/2023/12/1127327> (تم اطلاق في 22/05/2024)

ث)المراجع الأجنبية:

1. Amélie Mouton ,Émirats arabes unis : comment Mohammed Ben Zayed veut transformer le monde arabe (16-12-2020), Jeune Afrique Stable URL <https://www.jeunefrique.com/1090846/politique/emirats-arabes>, consulté en 12/01/2023)
2. Charles D. smith, palestine and the arab israeli conflict, second edition, new york, 1999.
3. Laura Zittrain ,Neil Caplan, Negotiating Arab-Israeli Peace , Indiana University Press, usa ,1998.
4. Rashid Khalidi, Brokers of Deceit: How the U.S. Has Undermined Peace in the Middle East, "Beacon Press, usa, 2013.
5. Muhammad Muslih, The Arab States and the Palestine Question: Between Ideology and Self-Interest, Praeger, usa , 1988 , p 22
6. Ronen Yitzhak , From Warm to Cold Peace: 25 Years of the Israel-Jordan Peace Treaty , Middle Eastern Studies, Volume 57, Issue 3 , 2021 , p 411

.7 Uri Blau . Avi Scharf, Mysterious Israeli Businessman Behind Mega-deal to Supply Spy Planes to UAE, Haaretz, 21/8/2019 <https://www.haaretz.com/middle-east-news/2019-08-21> accessed on 29/10/2023.)

إشكالية الجغرافيا السياسية في قيام "دولة" الكيان الصهيوني وبقائها¹

The Problem of Geopolitical Geography in the Establishment and Persistence of the State of Israel

محمد أحمد صيام (جامعة بيروت العربية – لبنان)

Mohammad Ahmad Seyam

Summary:

The State of Israel has been founded based on various ideas conceived by its founder, Theodor Herzl. Among the foundations upon which his ideas rested were the geopolitical factors surrounding the state he intended to establish in Palestine. Several factors, such as geographical location, climate, and others, played a role in attracting Jewish settlers, and Herzl specifically chose Palestine over other available options. Paradoxically, from another perspective, the geopolitical factors were against the possibility of establishing, sustaining, and maintaining the state. Israel was surrounded by a group of hostile countries that engaged in multiple wars against it. However, Israel emerged stronger than the rest, persevered, and remained resilient. This paper raises a research question concerning how the newly established state managed to overcome all the mentioned geopolitical factors, outperformed them, and succeeded in neutralizing some hostile neighboring countries through peace agreements or a significant military advantage. As a result, Israel became one of the most powerful states in the region, possessing a deterrence capability that may not be present in other Middle Eastern countries.

Keywords: Geopolitics, Israel, Herzl, Ratzel

¹ لا يعترف الباحث (ولا مركز جيل البحث العلمي) بدولة الكيان الصهيوني كدولة شرعية أو قانونية، فهي دولة احتلال في القانون الدولي، واستخدام تسمية "دولة الكيان الصهيوني" لا يأتي في هذه الورقة إلا للضرورة أكاديمية حسب ما يتطلبه السياق لا أكثر.

ملخص:

قامت "دولة" الكيان الصهيوني على العديد من الأفكار التي تحملها المؤسس ثيودور هرتزل، وكان من ضمن الأسس التي اعتمد عليها في أفكاره، عوامل الجغرافيا السياسية المحيطة بالدولة التي كان ينوي إقامتها على أرض فلسطين، حيث عملت مجموعة من العوامل مثل الموقع الجغرافي والمناخ وغيرهما، عملت على ترغيب اليهود، وبالتحديد هرتزل على اختيار فلسطين دون بقية الخيارات الأخرى التي كانت مطروحة أمامه، لكن المفارقة أنّ عوامل الجغرافيا السياسية من ناحية أخرى كانت ضد احتمالية إيجاد الدولة وصمودها وبقيائها، فقد أحيطت بمجموعة دول رافضة لوجودها، بل خاضت معها حروباً عدّة، لكن خدجت في النهاية أقوى من الجميع، وبقيت صامدة، وهنا تطرح الورقة سؤالها البحثي المتعلق بكيفية تغلب الدولة الوليدة على جميع عوامل الجغرافيا السياسية المذكورة، واستطاعت التفوق عليها، ونجحت في تحييد بعض دول الجوار المعادية باتفاقيات سلام، أو بتفوق عسكري فارق، حتى صارت واحدة من أقوى دول المنطقة، وتمتلك قوة ردع، ربما ليست موجودة عند غيرها من دول الشرق الأوسط.

كلمات مفتاحية: الجغرافيا السياسية، دولة الكيان الصهيوني، هرتزل، راتزل.

مقدمة:

يُعتبر قيام "دولة الكيان الصهيوني"¹ من المفارقات التاريخية نادرة الحدوث، فأُن يطلب اليهود من دولٍ عظمى في ذلك الحين، مَنْحَهُم دولةً على أرضٍ بعينها لا يقبلون غيرها، وجغرافيا يحددونها، ومواصفات لا يتنازلون عنها، ثم يتحقق لهم ذلك، باقتلاع شعبٍ من أرضه، وإحلالهم مكانه، وإنشاء دولة يعترف بها غالبية العالم، لهو مفارقة تاريخية وسياسية، ولكن المفارقة لا تنقضي عند ذلك الحد، بل يمتد التساؤل إلى الأسباب

¹ لا يعترف الباحث بدولة الكيان الصهيوني كدولة شرعية أو قانونية، فهي دولة احتلال في القانون الدولي، واستخدام تسمية "دولة الكيان الصهيوني" لا يأتي في هذه الورقة إلا لضرورة أكاديمية حسب ما يتطلبه السياق لا أكثر.

التي جعلت تلك الدول تدعم اليهود وتحقق لهم ما أرادوا؟ ورغم أنه تحدث بعضُ الكُتّاب والمفكرين عن أنّ مساعدة أوروبا لليهود في إقامة دولتهم كانت على سبيل التخلص من مشكلتهم، من خلال تصديرها للخارج، لأي أرضٍ كانت، وليس بالضرورة فلسطين¹، إلا أنّ اليهود لم يكونوا ليقبلوا بأي أرض غير فلسطين، لأنهم ينطلقون في ذلك من مبدأ ديني توراتي يقدّس أرض فلسطين بالنسبة إليهم، ويسرّ لهم "استغلال العاطفة الدينية لليهود تجاه فلسطين مما يسهل عملية تهجير اليهود الفقراء والفلاحين إلى أرض الميعاد والآباء ويعطي طابعاً دينياً للمشروع"²، ولذلك نجد هرتزل يقول في مذكراته: "لن يريد اليهود الذهاب إلى الأرجنتين، ولكن يريدون الذهاب إلى فلسطين"³، ولكن - في الواقع - ليس هذا وحده السبب، فقد كانت لليهود نظرة أخرى تتعلق بالجغرافيا السياسية لدولتهم القادمة، وهو الأمر الذي دفع هرتزل⁴ للتراجع أمام اختياره الأرجنتين وطناً لليهود، وصار يتكلم بلغة الجغرافيا السياسية قائلاً: "يجب أن تكون الحدود الشمالية الجبال التي تقابل كبادوكية"⁵، أما الجنوبية فقنال السويس، وسيكون شعارنا فلسطين داود سليمان"⁶. بهذه العبارة وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره، يمكن القول بأن الجغرافيا السياسية لعبت دوراً كبيراً في اختيار فلسطين لتكون وطناً لليهود يتجمعون فيه من كافة أنحاء المعمورة. بناءً على ما تقدم، تحاول هذه الورقة استكشاف الدور الذي لعبته مفاهيم ومحددات الجغرافيا السياسية في التصميم على اختيار فلسطين وطناً لليهود، وذلك بهدف الإجابة عن سؤال بحثي مركزي هو: كيف ساهمت مفاهيم الجغرافيا السياسية لدى هرتزل واليهود في اختيار فلسطين كوطن قومي لهم؟

تتدرج الورقة تحت منهجية البحث النوعي، وتتخذ من مراجعة وتحليل الدراسات السابقة، والأدبيات ذات العلاقة، والشواهد والوثائق والأحداث التاريخية مصدراً لجمع المعلومات.

أولاً: حقل الجغرافيا السياسية، تاريخ مختصر

¹ عبد الوهاب المسيري، "برنامج بلا حدود"، لماذا اختار الصهاينة أرض فلسطين لاستيطانها، موقع يوتيوب، 8، نوفمبر، 2000
<https://bit.ly/3mcMB85>.

² محمد عوض، "لماذا فلسطين؟ من يوميات هرتزل (2)"، مدونات الجزيرة، 16 أغسطس، 2017، <https://bit.ly/3DhF1zT>.

³ أنيس صايغ، يوميات هرتزل، ترجمة، هلداسعبان صايغ، الطبعة الأولى، سلسلة كتب فلسطينية 10 (بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1968)، 71.

⁴ ثيودور هرتزل (1860-1904)، زعيم الصهيونية، والمؤسس الحقيقي للدولة اليهودية، من أبرز مؤلفاته كتاب "الدولة اليهودية" الذي نُشر في فيينا عام 1896، للمزيد: <https://bit.ly/3ogZm3P>.

⁵ منطقة في تركيا.

⁶ صايغ، يوميات هرتزل، 72.

يتضح من التسمية المركّبة أنّ هذا المصطلح يضطلع بمجالين اثنين، هما الجغرافيا، والسياسة، وقد نُسبت الجغرافيا للسياسة للدلالة على أنّها هي المؤثر فيها، أي، هي التي غالباً ما تلعب الدور في السياسة وليس العكس، وذلك لأن الجغرافيا بالنسبة للبشر أمرٌ قهريٌّ، لا حيلة لهم فيه، ولا يمكنهم تغييره، ولم يشهد التاريخ منذ بدء الخليقة، انتقال دولة، أو مدينة، من مكانها الذي وُجِدَتْ فيه ابتداءً، إلى مكان آخر في الكوكب، وبهذا الاعتبار تكون الجغرافيا هي العامل الثابت في معادلة التآثر والتأثير، أما السياسة فهي العامل المتغير، ولذلك تستمر الجغرافيا بما تشتمل عليه من مواقع، تضاريس، وحدود، بالتأثير في السياسة، ولكن عند البحث في أصل المصطلح، ومفهومه، ودلالاته، سنجد أنّ كثافة واستمرار النقد والمناقشة التي تعرّض لها كتاب فريدريك راتزل¹ "الجغرافيا السياسية Politische Geographie" يوضحان بشكل أو بآخر كم هو هذا العلم محلّ جدال ونقاش لا ينتميان، ورغم أن بعض الباحثين أشاروا إلى ابن خلدون كأول متحدث عن الجغرافيا السياسية بالمفاهيم التي كانت سائدة في وقته بين الأعوام (1382-1405)²، إلا أنّ هذا الكتاب - كتاب راتزل - هو التاريخ الحقيقي لولادة الجغرافيا السياسية بمفهومها الحديث، وليست مبالغة لو قلنا إنّ هذا الأمر قد يكون موضع إجماع بين أهل الاختصاص والدارسين لهذا الحقل العلمي، فلا يخلو كتاب أو بحث يتكلم عن الجغرافيا السياسية إلا وينوّه بكتاب لراتزل على أنه أول ما كُتِبَ فيها، لكن الباحث أسامة الريح أشار في بحثٍ منشور له نقلاً عن كتاب محمد إبراهيم الديب أنّ "الجغرافيا السياسية منظور معاصر" وأنّ المبتدع الأول لمصطلح الجغرافيا السياسية هو رودلف كلن (Johan Rudolf Kjellén)³، وأياً كان الراجح في هذه المسألة، فإن هذه الورقة ليست بصدد التدقيق في صحة المعلومة بقدر ما هي إشارة إلى وجود أكثر من وجهة نظر في منشأ المصطلح.

بالعودة إلى كتاب راتزل، فقد أصدره عام 1897، ودُرَسَ فيه بشكل علمي علاقات المكان والموقع⁴، وللتأكيد على أن وحدة التحليل والدراسة في الجغرافيا السياسية هي الدولة، فإنّ "هدف الجغرافيا السياسية عند راتزل هو شرح وتصوير الدولة على أنّها كينونة حية مرتبطة بالأرض، وعلى أنّها جهاز متغير مع حركة التاريخ، وهكذا

¹ عالِم جغرافي ألماني من جامعة ليبزيغ (1844-1904) أول من ألف كتاباً في علم الجغرافيا السياسية، ويعتبر المؤسس الحقيقي له، للمزيد يُنظر: <https://bit.ly/3ABPkNo>

² Roger E. Kasperson and Julian V. Minghi, eds., The Structure of Political Geography (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2011), p2.

³ أستاذ جامعي سويدي (1864-1922)، يُعتقد أنه أول من صاغ مصطلح الجغرافيا السياسية، للمزيد يُنظر: <https://bit.ly/3B9Ijde>

⁴ محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، الطبعة الأولى (مصر: مؤسسة هنداوي، 2014)، ص46.

فإن المكان والموقع والتغيرات التي تطرأ على الشكل السياسي للمكان هي في نظر راتزل عوامل أساسية جوهرية، بينما يقف العامل البشري الذي يتمثل في صورة الشعوب في خلفية الصورة"¹.

إذا أردنا البحث عن تعريف للجغرافيا السياسية، فلن نجد تعريفاً واحداً مُجمَعاً عليه بين الباحثين، ذلك لأن الجغرافيين السياسيين اتخذوا عدداً من الأساليب المختلفة لتحديد مجال الجغرافيا السياسية. بالنسبة للبعض، كانت الجغرافيا السياسية تدور حول دراسة الوحدات الإقليمية السياسية والحدود والتقسيمات الإدارية. بالنسبة لآخرين، الجغرافيا السياسية هي دراسة العمليات السياسية، لكن، هناك نهج ثالث يرى أنه يجب تعريف الجغرافيا السياسية من حيث مفاهيمها الأساسية، والتي يحددها مؤيدو هذا النهج عمومًا على أنها الإقليم والدولة²، وهو من وجهة نظرنا الأقرب إلى الصواب، لأن الجغرافيا السياسية قائمة في الأساس على دراسة الدولة ولا يمكن تصورهما بدون الدولة، لأن الدولة تشتمل على الحدود، والتضاريس، والموقع، وهذه كلها مكونات الجغرافيا السياسية، فالجغرافيا بحد ذاتها هي علم الأرض والإنسان، وعلاقة التأثير المتبادلة بينهما بعيداً عن الواقع السياسي القائم، ولذلك فإن اهتمام الجغرافيا بالأرض ليس اهتماماً بها لذاتها، وإنما لأنها موطن الإنسان، وهكذا برز لدينا نوعان من الجغرافيا، هما الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية، وبنفس هذا المقياس، تأتي الجغرافيا السياسية لتهم بدراسة المجتمع في ظل واقعه السياسي داخل الوحدة السياسية التي هي الدولة³، وإذا عُرفت هذه الأمور مجتمعةً عن الجغرافيا السياسية، لم يُعد هناك ما يدعو إلى الوقوف على تعريف محدد، لاسيما في ظل كثرة التعاريف الموجودة، وهذا لا يمنع ذكر بعض التعاريف، مثل تعريف فان فالكنبرج⁴ Van Valkenberg للجغرافيا السياسية على أنها الدول أو الوحدات السياسية التي تتناول دراسة كل دولة كوحدة تتميز بظروف خاصة في الإنتاج والاستهلاك، والمساهمة في تحقيق متطلبات السكان، وتقدم الدولة وعلاقتها بالدول الأخرى⁵، وفي الحقيقة هذا التعريف يثير اللبس وسوء الفهم، فالجغرافيا السياسية ليست هي الوحدات السياسية، وإنما تقوم بدراستها، كما أن بقية الكلام المذكور في التعريف مفهومٌ بَدَاهَةٌ، ومن الطبيعي أن كل دولة تتميز بظروف خاصة في الأمور التي ذكرها التعريف. أما تعريف جورج كرسبي⁶ George

¹ رياض، ص 48.

² Martin Jones et al., An Introduction to Political Geography, 0 ed. (Routledge, 2014), p2, <https://bit.ly/3BD1bMD>.

³ علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، الطبعة الأولى (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998)، ص 9-10.

⁴ سامويل فان فالكنبرج (1890-1976) جغرافي هولندي أمريكي، عضو الجمعية الأمريكية للجغرافيين، للمزيد يُنظر: <https://bit.ly/30r4N6D>

⁵ هارون، أسس الجغرافيا السياسية، ص 28.

⁶ جغرافي وأكاديمي أمريكي (1896-1963) حاصل على شهادتي دكتوراه في الجغرافيا والجيولوجيا، له مؤلفات عديدة في المجالين، للمزيد يُنظر:

<https://bit.ly/3BEZCO0>

Cressey فنجدته متماسكاً أكثر، وله دلالة أكثر وضوحاً على مفهوم الجغرافيا السياسية، إذ يعرفها على أنها "تطبيق المبادئ الجغرافية على مشكلات السياسة الداخلية والخارجية، وهي بذلك تبحث في الحقائق المتعلقة بالموقع، والحدود السياسية والمساحة ومدى التماسك أو التجانس الداخلي للدولة¹.

ثانياً: مجالات الجغرافيا السياسية في الدولة

تنبع أهمية الجغرافيا السياسية من أهمية موضوعها، فالدولة والسكان والحدود والأوضاع الداخلية والمعيشة والحكم والتنوع الطائفي داخل الدولة، كلها مواضيع تأتي على رأس أولويات الدول، وتمسّ بشكل مباشر كينونة الإنسان الذي يعيش فيها، وهنا تأتي أهمية اعتبار راتزل الدولة مثل كائن عضوي يحتاج أن ينمو ويتمدد ويتطور، وإلا تلاشت وانتهت، ولذلك هناك قضايا تدرسها وتعالجها الجغرافيا السياسية من شأنها أن تضمن بقاء الدولة قوية وقادرة على النمو والتطور، والورقة في هذه المرحلة بصدد ذكر أمثلة على المجالات التي تدرسها الجغرافيا السياسية وليس كلها.

• السكان

يشكّل السكان عنصراً محورياً من عناصر الجغرافيا السياسية، إذ لا يُتصور وجود الدولة بدون السكان، حيث أنهم علامة فارقة في تمييز الدول الصغيرة والكبيرة، ومظهر من مظاهر قوة الدولة البشرية، وكثافة السكان هي التعبير الوحيد عن التناسب مع مساحة الدولة، ومن خلال كثافة السكان يمكن قياس حجم الضغط الذي يمثله السكان على موارد الدولة وإمكاناتها، وهكذا يلعب هذا المتغير الديناميكي (عدد السكان) دوراً في دراسة القوى السكانية وعلاقة ذلك بـموارد الدولة المتاحة²، لكن، قد يتحول الازدحام السكاني إلى معضلة في وجه التنمية، خاصةً إذا كانت التنمية الاقتصادية والموارد ضعيفة. قد تكون دراسة السكان جزءاً أساسياً في الجغرافيا البشرية، ولكن هذا لا يمنع دخولهم ضمن حقل الجغرافيا السياسية كذلك، لا سيما أن دراسة النمو السكاني لم يكن أكثر أهمية مما هي عليه اليوم، إذ يوجد أكثر من 7 مليارات شخص على هذا الكوكب، ولكن معظم هذا النمو حدث في المئة عام الماضية، أغلبهم في الدول النامية، ويقع ثلثا سكان العالم

¹ هارون، أسس الجغرافيا السياسية، ص 28.

² رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، ص 138.

ضمن ثلاث مجموعات كبيرة: شرق آسيا (الصين)، وجنوب آسيا (الهند وإندونيسيا)، وأوروبا¹، وهذا التقسيم للسكان بحد ذاته هو جوهر الجغرافيا السياسية في هذه الجزئية.

• موارد الدولة الطبيعية:

الموارد الطبيعية هي كنوز الأرض والطبيعة، إذا وُجدت في مكان فإنها تُكسبه أهمية خاصة، والمكان (الدولة) هو عبارة عن الجغرافيا، ومن هنا يأتي الارتباط بين الجغرافيا السياسية والموارد الطبيعية. تُعد الموارد الطبيعية، المتجددة وغير المتجددة، جزءاً من الثروة الحقيقية للأمم، بل هي رأس المال الطبيعي الذي تتكون منه أشكال أخرى من رأس المال، فهذه الموارد تساهم في الإيرادات المالية للدولة، والحد من الفقر، وتعزيز التنمية، وتوفير القطاعات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية فرص عمل، وغالباً ما تكون أساس سُبل العيش في المجتمعات الفقيرة. لقد كان بين الجغرافيا السياسية والموارد الطبيعية ارتباط متين في البحث عن السلطة والازدهار، بل إنه تمّ القيام بالبعثات الأوروبية إلى البلدان الأجنبية على مدى القرون الماضية في ضوء اكتشاف مناطق جديدة، والتي في الأساس، فتحت عدداً من الأراضي للاحتلال الأوروبي، ويمكن الجزم بأن أحد البواعث على تلك الاستكشافات كان الحصول على الموارد الطبيعية، والدليل أنه في وقت لاحق تم تنفيذ هذه البعثات الاستكشافية من قبل الشركات التجارية، والتي قامت بنقل الموارد الطبيعية للاستخدام في بلدانها الأصلية لتوسيع القوة الأوروبية العالمية، والمساهمة في نهضتها²، إذن لا سبيل إلى الفصل بين الجغرافيا السياسية والموارد الطبيعية، فكلاهما لازمٌ للآخر، في دورهما للصعود بقوة الدولة، ولذلك يسلط كلود رافستين (Claude Raffestin)³ الضوء على أهمية الموارد الطبيعية لبلدٍ ما للدفاع عن مكانة القوة العظمى بالنسبة له، ويُعتبر حجم الموارد أحد المتغيرات الرئيسية، لأنه يوفر للبلد إمكانية رفع القدرات العسكرية الخاصة بها.

• الحدود:

يُعبّر عنها أحياناً بالأرض، وهي التي تشكل إقليم الدولة، وإذا لم توجد الحدود، انْتَفَت الدولة من الأساس، لأنّ الحدود هي الخطوط الناظمة لجسم الدولة الجغرافي، وهي الفواصل الطبيعية بين دولة وأخرى، وباختلاف الحدود، تختلف العادات والتقاليد والقوانين واللغة وغيرها من الأشياء، وبالحدود ينضبط النطاق الذي

¹ R..Adam Dastrup, "Introduction to Human Geography," 2015, <https://bit.ly/3DMI3fE>.

² Sam Sarpong, "Geopolitics of Natural Resources," in The Palgrave Handbook of Corporate Social Responsibility, ed. David Crowther and Shahla Seifi (Cham: Springer International Publishing, 2021), p2. <https://bit.ly/2Z3b1sB>

³ جغرافي سويسري (وُلد عام 1936)، وهو أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعة جنيف، للمزيد يُنظر: <https://bit.ly/3B1ZoQ1>

تمارس فيه الدولة سيادتها، وتتحرك ضمن أبعاده قوانينها وقراراتها، وبسبب الحدود قامت الحروب بين الدول، وفي أحيان أخرى يلزم اتفاقيات ترسيم الحدود بينها، كل هذه المعطيات تعطي الحدود أهمية قصوى في مجال دراسة الدولة وكيونتها وسيادتها واستقلالها، وبالتالي تدرس الجغرافيا السياسية الحدود على أنها مظهر من مظاهر وجود الدولة، ولذلك، تعتبر قوات حرس الحدود جزءاً أصيلاً وأساسياً من القوات المسلحة للدولة¹، وهكذا يصبح تناؤل راتزل للحدود في كتابه مفهوماً وليس غريباً، بل إنه وضع لها القوانين، مثل قوله: "إن القانون العام لنمو <المكان> التاريخي هو أن حدود المنطقة الأكبر تنمو على حساب حدود المنطقة الأصغر، وكذلك قانونه القائل: إن تطور الحدود هو السعي إلى تبسيطها، وإن التبسيط هو السعي إلى تقصير أطول خط الحدود"²، ولسنا بصدد التعليق على هذه القوانين بقدر ما هي شاهد على أن الحدود تدخل في إطار القضايا التي تدرسها الجغرافيا السياسية.

ثالثاً: فلسطين والجغرافيا السياسية

كانت هناك عوامل عديدة شجعت اليهود لاختيار فلسطين وطناً لهم، لكن من المهم أيضاً معرفة كيف أثرت الجغرافيا السياسية في المخطط اليهودي للوصول إلى فلسطين، وكيف أنه لما حصل لليهود ما أرادوا، وأقيمت دولتهم على أرض فلسطين، برز السؤال لديهم حول تحديات البقاء والصمود في وجه الجغرافيا السياسية، التي كانت بالنسبة لهم هدفاً، ثم أصبحت أرقاً، وقد ذكرنا في مقدمة الورقة، كيف أن عامل الجغرافيا السياسية كان له دور لدى اليهود - هرتزل تحديداً - في تقديم أرض فلسطين لتكون وطناً لهم دون بقية البلدان الأخرى التي كانت مرشحة، وذلك لاعتبارات عديدة، منها أن "هرتزل لم يكن يفكر بفلسطين كأرض لدولته، فحسب، بل كان يفكر بها كفلسطين كبرى، أي أنه لم يعد يقنع بفلسطين بحدودها التقليدية، بل أرادها أوسع مدى"³، والاتساع الذي يريده هو باتجاه الشام، والعراق، والأردن، ومصر، ولن يتأتى له ذلك إلا إذا كانت نقطة تمركزه وانطلاقه من فلسطين. لقد جاءت نشأة دولة الاحتلال بهذا الشكل دون مقومات طبيعية منطقية، فالأرض كانت مسكونة بشعب مسبقاً، هو الشعب الفلسطيني، ولم تنشأ الدولة نتيجة تسلسل حضاري يمتد عبر

¹ "The Armed Forces Roles and Responsibilities in Good Security Sector Governance," DCAF, a Center for security, Development, and the Rule of Law, 2, accessed October 17, 2023, <https://bit.ly/3vkS2Wm>.

² رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، ص 149.

³ صايغ، يوميات هرتزل، ص 72.

أجيال متعاقبة يسكنون تلك الأرض، بل قامت بطريق العَصْب والإحلال¹، ولا يمكن اعتبار هذا موقفاً منحازاً يجافي الموضوعية المطلوبة في الطرح العلمي، بقدر ما هو حقائق تاريخية موثقة بالصوت والصورة والكتابة التاريخية، ولذلك يعود تسمية هذه الدولة في القانون الدولي دولة احتلال²، وهناك قرائن كثيرة تدعم هذه الحقيقة - التي لا تحتاج إلى دعم - فمثلاً قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 والذي اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين، إحداهما عربية والأخرى يهودية، ما هو إلا إقرار بأمر واقع تم التدبير له، وبعد هذا القرار اعترفت الأمم المتحدة بما لم يكن موجوداً أصلاً، ألا وهي دولة يهودية جديدة وُلدت للتو. بعيداً عن الأبعاد الدينية والفكرية التي ينطلق من خلالها اليهود في مشروع الاستعمار الاستيطاني الخاص بهم، فقد لعبت الجغرافيا السياسية لفلسطين في فكر هرتزل واليهود، دوراً محورياً جعلهم يتمسكون باختيار فلسطين وطناً قومياً لهم، فمن ناحية الموقع الجغرافي، يعتبر جيد جداً، إذ يوفر مناخاً صالحاً للعيش الأدمي والزراعة وتربية الحيوان، ولذلك نجد هرتزل يقول: "فلسطين كلها تتحدث عن مخططنا القومي، فنحن، في واقع الأمر، الأسياد، الوارثون للأراضي [...]"، والطقس ممتاز، والأرض غير قاحلة، والطبقة الرُغامية³ فقط جُرُفت إلى الوديان من الجبال، حيث كانت في الماضي جلاي خصبة. إن البرتقال مزهر حالياً في فلسطين، كل شيء يمكن فعله في تلك البلاد"⁴، وفي موضع آخر يقول: "يمكن إنشاء صناعات كيماوية عظيمة على شواطئ البحر الميت كثير الملوحة، ويجب تحويل مجاري المياه النقية التي تصب فيه الآن واستعمالها كميّاه للشرب، يجب استبدال الروافد بقناة في البحر المتوسط لابد لها أن تمر في نفق في جزء من طريقها بسبب الجبال، أما الفرق في المستوى بين البحرين فيستعمل لإدارة الآلات، قوتها عدة آلاف من الأحصنة، وفي أماكن أخرى من فلسطين، أيضاً، يوجد الكثير من المياه المولدة للقوة التي يمكن تحويلها إلى كهرباء .."⁵. هكذا كان عنصر الموقع

¹ تقرّ إحدى المؤسسات الصهيونية بوجود الاحتلال للصهيوني، وهذه المؤسسة هي مركز المعلومات الصهيوني لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية بيتسيلم، ويقول في أحد بياناته ما نصه "حد المصادر التي تتطرق إلى واجبات دولة الكيان الصهيوني تجاه سكان القطاع هو قوانين الاحتلال الموثقة في ميثاق لاهاي (1970) وميثاق جنيف الرابع (1949). تفرض هذه الأحكام على الدولة المحتلة مسؤولية شاملة عن أمن ورفاهية المواطنين الذين يعيشون داخل المنطقة المحتلة"، ولكن في هذه الكتابة مراوغة واضحة، فهو يعترف بوجود احتلال الكيان الصهيوني تجاه قطاع غزة بطريقة توجي أن دولة الكيان الصهيوني دولة شرعية تحتل منطقة جغرافية، ولم يبرر تفرقه بين قطاع غزة، والأراضي التي تقوم عليها دولة الكيان الصهيوني أصلاً، الرابط: <https://bit.ly/3vDtCYm>

² الوضع القانوني لدولة الاحتلال الحربي ومسئوليتها في الأراضي المحتلة "مركز الميزان لحقوق الإنسان"، تاريخ الدخول 24 أكتوبر، 2023، <https://bit.ly/3ns6pF7>

³ المقصود الرغوية أو المَخاطبية.

⁴ صايغ، يوميات هرتزل، ص75.

⁵ صايغ، ص75.

الجغرافي والموارد الطبيعية المرتبطان بالجغرافيا السياسية يرسمان شكل الدولة وإمكاناتها في عقل هرتزل. أما من ناحية الموقع بالنسبة لليابس والماء، فإنّ فلسطين تطل على البحر الأبيض المتوسط من ناحية الغرب، وهو ما سيمكّن دولة الاحتلال فيما بعد من الاتصال بالعالم الخارجي الأوروبي والأمريكي، وفعلاً تمّ إنشاء ميناء أشدود وميناء حيفا، وكذلك تطل فلسطين على خليج العقبة عند مدينة إيلات، وهو ما سيمكّن من التواصل مع أماكن التبادل الاقتصادي في ساحل شرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا، هذان الأمران كان لهما إيجابية كبيرة في التفكير اليهودي لاختيار فلسطين¹، لكن هناك عامل في الجغرافيا السياسية لم يغب عن هرتزل أيضاً، ألا وهو موقع الدولة الجديدة التي ينوي إقامتها بالنسبة للدول المجاورة، وكان هذا موضع التحدي الحقيقي للمشروع كما سنوضح لاحقاً، فكلما قلّت الحدود مع الدول المجاورة قلّت المنازعات والحروب، ولكن فلسطين كانت محاطة بالدول التي يُتوقع منها العداء لدولته ومشروعه، حيث لبنان شمالاً، وسوريا من الشمال الشرقي، ثم الأردن والبحر الميت من الشرق، أما الهاجس الأكبر فيأتي من الحدود مع مصر في الجنوب الغربي، وقد صحّت هذه المخاوف، إذ دخلت الدولة الجديدة في عدة حروب مع الدول الأخرى المحيطة بها قبل أن يستتب لها الأمر بشكل أو بآخر، مع البعض أو الكلّ.

رابعاً: أسباب البقاء والصمود في وجه الجغرافيا السياسية

لم ينته الحلم اليهودي بإنشاء وطن قومي في فلسطين، يجمع شتات يهود العالم، ويُنشئ الدولة المنشودة، ولكن اصطدم هذا الحلم بمجموعة من التحديات، فرغم الصورة الوردية التي رسمها هرتزل في مخيلته للكيان الجديد، إلا أن هذا الكيان واجه العديد من الأعداء المحيطين به، على الأقل بُعيد نشأته مباشرة حتى عام 1973 الذي وقعت فيه آخر الحروب العربية النظامية مع دولة الاحتلال، حيث كان الأعداء في لحظة ولادة الدولة الجديدة يحيطون بها من كل جانب، ففي الجنوب كانت جمهورية مصر العربية أكبر تهديد، وفي الشمال كانت هناك المقاومة الفلسطينية في لبنان، ثم سوريا، وفي الشرق كانت مواجهة الأردن، ودخلوا معه مجتمعين أو فرادى في حروب متعددة، إلا أنه استطاع البقاء، والصمود، بل أكثر من ذلك، تطوّر وحصل على دعم أوروبي وأميركي حتى تفوّق عسكرياً وربما اقتصادياً على جميع دول المنطقة، ووصل إلى الحال التي علمها اليوم، وعند هذه النقطة يبرز التساؤل حول العوامل التي مكّنته من البقاء رغم تلك المواجهات العسكرية المتكررة، ورغم أن دولة الاحتلال تفتقر إلى الموقع الاستراتيجي بالنسبة لما يحدها من دول، وتفتقر إلى العمق الاستراتيجي الذي

¹ أسامة مجي الدين خليل، "الجغرافيا السياسية للكيان الصهيوني"، مجلة جامعة غرب كردفان للعلوم والإنسانيات، العدد 9 (2015)، ص 386-

يؤهلها ويمكّنها من الدفاع عن نفسها، بمعنى أنها وحيدة بين أعداء، وهو ما مثّل عُقدةً أمنيةً لها ولاستمرار وجودها في ذلك الحين، لكن اختلف الحال اليوم، من عداء مع جيوش دول نظامية، إلى عداء مع منظمات مسلحة غير حكومية، ترفع شعار مقاومة الاحتلال، مثل حركات المقاومة في فلسطين ولبنان، ورغم ذلك كله، صمدت دولة الاحتلال، واستمرت، وصارت الدولة الوحيدة التي تملك السلاح النووي على مستوى الشرق الأوسط. عند التأمل في أسباب هذا الصمود أولاً، والتفوق العسكري ثانياً، نجد عدداً من الباحثين ذكروا أسباباً من قبيل الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها مع بعض الدول العربية مثل مصر والأردن، وكيف أن تلك الاتفاقيات أعطت الشرعية لقيام دولة الاحتلال¹، ناهيك عن الدعم الغربي والأوروبي اللا محدود، وبجميع أنواعه عسكرياً وسياسياً وغيرهما.

في المقابل، يزيد نفس التساؤل إلحاحاً، تساؤل صمود هذه الدولة الجديدة، أمام مختلف التحديات القائمة وعوامل الضعف البنيوية فيها، حيث ذكّر باحثون أنّ دولة الاحتلال لديها عدة عوامل جغرافية سياسية تُضعف من احتمالية صمودها أو بقاء وجودها واستمرارها، وعلى حد قول الباحث حاتم أبو سارة أنه لضرب أي موقع في دولة الكيان الصهيوني وإيقاع ضربات قاتلة بها فإنه لا يلزم عشرات آلاف الصواريخ "وإنما تكفي عدة مئات منها لضرب محطة الكهرباء ومحطة المياه ومطار بن غورين وميناء حيفا الصناعي ومفاعل ديمونا وميناء أشدود لإيقاع ضربات قاتلة بدولة الكيان الصهيوني. والأمر كذلك منسحب على الجولان السوري المحتل إذ إنه يكشف «دولة الكيان الصهيوني» تماماً، فالمسافة التي تفصل بين حدود «دولة الكيان الصهيوني» ودمشق لا تزيد على 40 كم. أما الحدود الشمالية مع لبنان فتتميز بوجود منحدرات تنحدر باتجاه دولة الكيان الصهيوني ما يجعل تلك المناطق صالحة لحرب العصابات، ولعل ما جرى عام 2006 في حرب عنيفة بين حزب الله تحت «دولة الكيان الصهيوني» أكبر دليل على الطبيعة الجغرافية الوعرة والمرتفعات، الأمر الذي يجعل «دولة الكيان الصهيوني» تحت مرمى النار²، وفي الحقيقة فإن هذا الكلام الوارد من الباحث أبو سارة ينطوي على سطحية وتبسيط شديدين، بل نستغرب كيف يُكتب مثل هذا الكلام العاطفي الجماهيري البعيد عن

¹ خليل، ص 400-402.

² حاتم أبو سارة، "الجغرافيا السياسية وإشكالية الوجود الصهيوني"، مجلة المستقبل العربي 44، العدد 509 (2021): ص 29، <https://bit.ly/3105ggn>

الواقع في بحث منشور ضمن مجلة علمية سنة 2021، لأنه في الواقع إن آلاف الصواريخ أُطلقت من قطاع غزة¹ على مُختلف المدن «اللكيان الصهيونية» على مدار أربعة حروب شُنت على القطاع في الأعوام 2008، 2012، 2014، 2021، ولم تشكل ضربات قاتلة لدولة الاحتلال، وكيف يمكن اعتبار قصر مسافة الحدود بين «دولة الكيان الصهيوني» ودمشق نقطة سلبية تُضعف «دولة الكيان الصهيوني»، في حين - حسب رأينا - أنها نقطة إيجابية لصالحها، تعطيها مزيداً من القوة والقدرة على الوصول لقلب العاصمة السورية، واستهداف جميع الأراضي السورية بما لديها من قوة سلاح جوية ومدفعية، مع التذكير أنّ هذا ما كان يحصل طيلة العقود الماضية، في ظل وجود نظام رسمي سوري لا يردّ على أي من الهجمات التي تستهدفه من دولة الاحتلال، وبالتالي رغم واقع الجغرافيا السياسية الذي من المفترض أن يُضعف «دولة الكيان الصهيوني» إلا أن العكس هو الحاصل، لأن «دولة الكيان الصهيوني» حتى هذه اللحظة نجحت في التغلب على جميع عوامل الجغرافيا السياسية المضادة لوجودها واستمرار بقائها، لكن يُحمد للباحث أبو سارة أنه عاد وأقرّ بأنّ المشكلة الحقيقية تنبع في وجود أنظمة سياسية حاكمة في الدول العربية ذات تبعية كاملة لأوروبا وأمريكا الداعمتين «لدولة الكيان الصهيوني»². لا يمكن الحديث بسهولة عن زوال هذه الدولة ضمن الواقع الحالي الدولي والعربي والفلسطيني البائس، وبعيداً عن الأيديولوجيات الفكرية والدينية التي تبشّر بزوال هذه الدولة غير الشرعية، فإن أحداث التاريخ تؤكد أن الاحتلال لا يدوم مهما طال أمده، وأنه إلى زوال محتوم طالما أن هناك شعباً يقاوم ويرفض التسليم، مهما كان الواقع المحيط يوحى بعكس ذلك.

خاتمة:

استعرضت هذه الورقة دور الجغرافيا السياسية وأثرها في التفكير اليهودي عموماً، وفي تفكير ثيودور هرتزل على وجه الخصوص، وكيف كان هذا الدور محورياً في اختيار فلسطين موطناً قومياً وجديداً ليؤوي اليهود من جميع أنحاء العالم، وعرفنا من خلال التعمق في قراءة الأدبيات ذات العلاقة، وبشكل مخصوص كتاب "مذكرات هرتزل" أنه بجانب الأيديولوجيا والأفكار اليهودية الدينية والتوراتية، إلا أنّ بعض عناصر الجغرافيا السياسية هي التي رجّحت اختيار فلسطين دون بقية البلدان، مثل الموقع الجغرافي، المناخ، التضاريس، ولكن

¹ يؤكد الباحث موقفه على احترامه وإجلاله وتقديره وتعظيمه للمقاومة الفلسطينية، التي تقدم ما تستطيع دفاعاً عن أرضها في وجه العدو الصهيوني الغاشم، ويرى أنها أبدعت وقدمت أروع الأمثلة في الكف الفلسطينية التي تقارع المخز الصهيوني، ولعل هذه المقاومة تضرب مع النصر موعداً قريباً بحول الله، ولا يعني كلامه في سياق النقد والتحليل الأكاديمي لوجهات النظر شيئاً غير ذلك.

² أبو سارة، ص 31.

هناك عاملٌ وَقَفَ حجرَ عثرةٍ حتى بعد ميلاد الدولة الجديدة، ألا وهو الدول المحيطة بها، والخطر الذي تشكله على المشروع اليهودي، وعلى بقائه واستمراره، وهنا برزَّ الشق الآخر من السؤال البحثي ألا وهو كيف استطاعت «دولة الكيان الصهيوني» تخطي تلك الصعاب والبقاء، بل والتمدد، وأوردنا مجموعة من الآراء لبعض الباحثين الذين ذكروا أسباباً لهذا الصمود والبقاء، لكن من وجهة نظرنا، أن جميع ما ذكر يمكن البناء عليه، بالإضافة إليه، فنحن في هذه الورقة نعتقد أن من أسباب صمود وبقاء دولة الاحتلال إلى اليوم، العوامل التالية:

- قوة الانتماء للفكرة لدى هرتزل واليهود من خلفه انتماءً مُطلقاً لمشروعهم، وإخلاصاً منقطعاً في العمل من أجل أن تصبح واقعاً ملموساً، لقد طاف هرتزل أصقاع الأرض، وقابل السلاطين والحكام والرؤساء والقيصرة يدعو إلى فكرته، ويقنع بها من يستطيع إقناعه، كما جمع لها الأموال، وجنّد لها الجنود، ورسم أدق تفاصيلها في عقله وكتاباته، حتى إذا لم يدركه العمر، يُكمل من بعده من النقطة التي انتهى إليها، وهذا ما حصل.

- في ظل هذا الإخلاص اليهودي المطلق للفكرة، كان هناك تقاعس وتشردم من أصحاب الحق المغتصب، ولئن كانوا متوحدين في بداية الأمر ضد مواجهة هذا الكيان الجديد، إلا أنهم انقسموا على أنفسهم فيما بعد، وبالتحديد فترة الستينات والسبعينات وما بعدها إلى اليوم، انقسموا على أنفسهم في لبنان، والأردن، وتفرقوا أحزاباً متناحرة على المصالح والنفوذ والتمثيل، ثم انقسموا على أنفسهم بعد 2007 جغرافياً وشعبياً وفصائلياً، لتدخل القضية الفلسطينية مرحلة من التعقيد والضيق تساهم في تمكين دولة الاحتلال من الاستقرار والاستقواء.

- صاحب ذلك التشردم الفلسطيني الداخلي، خُذلان عربي، تمثل في خلافات عربية طاحنة، حيث لم تستطع القضية الفلسطينية أن تجمع بين الفرقاء العرب إلا نادراً، فهُزِموا في أكثر من حرب، ولم تصمد جيوشهم أمام الجيش الصهيوني إلا في بعض الحالات، لكن الغلبة كانت في معظم الحالات لدولة الاحتلال، ولا نقصد هنا الغلبة العسكرية فقط، لأن دولة الاحتلال هُزِمَتْ في بعض حروبها مع العرب، لكن نقصد الغلبة السياسية، إذ استطاعت الوصول إلى معاهدات سلام مع بعض الدول العربية (الأردن ومصر)، وبذلك تحيّدتها عن المواجهة وتضمن مقداراً أكبر من الأمن والاستقرار، ولم يقف الحال عند هذا الحد، فقد شهدت السنوات الأخيرة تطبيع دول عربية أخرى مع دولة الاحتلال، ليزيد من تمكينها وشرعنة وجودها.

¹ للمزيد حول الأداء العربي في الدفاع عن فلسطين، يمكن مراجعة كتاب "محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية" لمؤلفه رئيس أركان الجيش العراقي السابق صالح الجبوري، الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، <https://bit.ly/3BgGftE>

- كان الدعم الأمريكي والأوروبي في الأساس وراء صمود وبقاء فكرة الدولة اليهودية الجديدة، سواءً بإعطاء الشرعية السياسية والاعتراف رسمياً بها، أو بالدعم المالي والعسكري منذ اللحظة الأولى لنشأتها، "لقد سلحت القوى الإمبريالية الكيان الصهيوني الوليد بأحدث أنواع الأسلحة بما يتفوق على تسليح الدول العربية مجتمعة، مما جعل هذا الكيان يسعى باستمرار للمواءمة بين قدراته العسكرية وأفكاره الجيوبوليتيكية التي تعني في الجوهر أطماعاً في الجغرافيا والثروات المحيطة. وما مقولة أرض دولة الكيان الصهيوني من الفرات إلى النيل إلا تعبيراً صارخاً عن هذه الرغبة في الموازنة بين حجم التسليح وما يجب أن يوازنه من أطماع، بصرف النظر عن تحقق هذه الأطماع في الواقع"¹، ولم تتراجع أمريكا على وجه الخصوص عن تقديم كافة أشكال الدعم لدولة الاحتلال بما يضمن بقاءها، بل وتفوقها، لقد "بدأت المساعدات العسكرية الأميركية لدولة الكيان الصهيوني عام 1949، وبلغت ملايين الدولارات، ولكن التعاون العسكري بينهما بدأ فعلياً في 1952 بتوقيعهما اتفاقاً للدعم اللوجستي الثنائي تلاه اتفاق حول تعاونهما السياسي والأمني"²، هذا قديماً، أما حديثاً، فقد أقرت الولايات المتحدة حزمة مساعدات لدولة الاحتلال بقيمة 38 مليار دولار، تمتد من عام 2019 إلى عام 2028، وتتنوع هذه المساعدات بين تمويل مشاريع عسكرية مشتركة للحماية من الصواريخ، ووسائل دعم عسكرية أخرى، وما بين 1949 إلى اليوم وإلى عام 2028 كان الدعم الأمريكي والعسكري والسياسي لدولة الاحتلال هو المنقذ لها، والمُسعف، وسبب البقاء، والصمود، والتمدد.

¹ إبراهيم عجوة، "القدس وجيوبوليتيك الحركة الصهيونية"، الجزيرة نت، 15 مايو، 2010، <https://bit.ly/30YZ9Jb>.

² عدنان أبو عامر، "المساعدات العسكرية الأميركية للكيان الصهيوني حقائق وأرقام"، الجزيرة نت، 2021، <https://bit.ly/3GjrBph>.

قائمة المصادر:

- "2011_AB_Economic Significance of NR in EECCA_ENG.Pdf." Accessed October 21, 2023.
- <https://bit.ly/2ZdqAyc>.
- Dastrup, R..Adam. "Introduction to Human Geography," 2015. <https://bit.ly/3DMI3fE>.
- Jones, Martin, Rhys Jones, Michael Woods, Mark Whitehead, Deborah Dixon, and Matthew Hannah. An Introduction to Political Geography. 0 ed. Routledge, 2014. <https://bit.ly/3BD1bMD>.
- Kasperson, Roger E., and Julian V. Minghi, eds. The Structure of Political Geography. New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 2011.
- Ribeiro, Wagner Costa. "Political Geography and International Management of Natural Resources." Estudos Avançados, 2010, 12. <https://bit.ly/3ne5elj>.
- Sarpong, Sam. "Geopolitics of Natural Resources." In The Palgrave Handbook of Corporate Social Responsibility, edited by David Crowther and Shahla Seifi, 1–21. Cham: Springer International Publishing, 2021. <https://bit.ly/3Gv3PXF>.
- DCAF, a Center for security, Development, and the Rule of Law. "The Armed Forces Roles and Responsibilities in Good Security Sector Governance." Accessed October 17, 2023. <https://bit.ly/3vkS2Wm>.
- أبو سارة، حاتم. "الجغرافيا السياسية وإشكالية الوجود الالكيان الصهيوني." مجلة المستقبل العربي 44، العدد 509 (2021): 25–44. <https://bit.ly/3105ggn>.
- أبو عامر، عدنان. "المساعدات العسكرية الأمريكية لالكيان الصهيوني حقائق وأرقام." الجزيرة نت، 2021. <https://bit.ly/3GjrBph>.

- المسيري، عبد الوهاب. "برنامج بلا حدود." لماذا اختار الصهاينة أرض فلسطين لاستيطانها، 8 نوفمبر، 2000. <https://bit.ly/3mcMB85>
- مركز الميزان لحقوق الإنسان. "الوضع القانوني لدولة الاحتلال الحربي ومسئوليتها في الأراضي المحتلة." تاريخ الدخول 24، أكتوبر، 2023، <https://bit.ly/3ns6pF7>
- خليل، أسامة محي الدين. "الجغرافيا السياسية للكيان الصهيوني." مجلة جامعة غرب كردفان للعلوم والإنسانيات، 9 (2015): 379–411
- رياض، محمد. الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط. الطبعة الأولى. مصر: مؤسسة هنداوي، 2014.
- صايغ، أنيس. يوميات هرتزل. ترجمة هلداس شعبان صايغ. الطبعة الأولى. سلسلة كتب فلسطينية 10. بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، 1968.
- عجوة، إبراهيم. "القدس و جيوبوليتيك الحركة الصهيونية." الجزيرة نت، 15 مايو، 2010، <https://bit.ly/30YZ9Jb>
- عوض، محمد. "لماذا فلسطين؟ من يوميات هرتزل (2)." مدونات الجزيرة، 16 أغسطس، 2017، <https://bit.ly/3DhF1zT>
- هارون، علي أحمد. أسس الجغرافيا السياسية. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الفكر العربي، 1998.

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي: مقاربة تحليلية

The repercussions of the Russian-Ukrainian war on global food security analytical approach

ذ. عزالدين القدري (جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب)

AZEDINE ELKADIRI, Université Mohammed V University, Rabat, Morocco

Abstract:

The Russian-Ukrainian war has revealed the fragility of the relationship between the global food system, and its major consequences on food security, as this war has endangered food security in the world, and this is due to the major role that Ukraine plays as it is a global food supplier, because the agricultural sector and its related activities They contribute significantly to the Arab economy, and Russia and Ukraine together constitute 25% of the world's grain exports. The war between the two countries caused Ukraine to lose control in food exports, causing serious damage to food trade and production in the world, as well as the countries exaggerating the increase in food exports. The size of its stock of food products in anticipation of possible fluctuations in production and export and rising prices.

The study aims to shed light on the consequences of the Russian-Ukrainian war on the global food system. The study used the descriptive analytical approach to determine the repercussions of war on food security. The study concluded that war negatively affects food security due to the shortage of food supplies in most countries, especially Arab countries.

Keywords: war, Russian-Ukrainian war, food products, food security, global food system.

ملخص:

لقد كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن هشاشة النظام الغذائي العالمي، وأثرت سلباً على الأمن الغذائي، إذ عرّضت هذه الحرب الأمن الغذائي في العالم للخطر، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي تؤديه أوكرانيا كونها تعد مورداً عالمياً للأغذية، وتشكل كل من روسيا وأوكرانيا معاً 25% من صادرات العالم من الحبوب، والحرب بين البلدين أفقدت أوكرانيا السيطرة في تصدير الغذاء، مما تسبب بأضرار جسيمة في تجارة وإنتاج الغذاء في العالم، إضافة إلى قيام مجموعة من البلدان بالمبالغة في زيادة حجم مخزونها من المنتجات الغذائية تحسباً للتقلبات المحتملة في الإنتاج والتصدير وارتفاع الأسعار.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تبعات الحرب الروسية الأوكرانية على النظام الغذائي العالمي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة تداعيات الحرب على الأمن الغذائي، وتوصلت الدراسة أن هذه الحرب أثرت سلباً على الأمن الغذائي بسبب النقص في الإمدادات الغذائية في أغلب البلدان وخاصة الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الحرب، الحرب الروسية الأوكرانية، المنتجات الغذائية، الأمن الغذائي، النظام الغذائي العالمي.

مقدمة:

جاءت الحرب الروسية الأوكرانية في سياق عالمي شهد تأثر الكثير من القطاعات الإنتاجية في العالم بتداعيات جائحة كورونا، وما ترتب عنها من ارتفاع للأسعار والتضخم، وقد أدت هذه الحرب إلى تضرر الكثير من البلدان النامية لا سيما في إفريقيا وآسيا من إيقاف تصدير الحبوب، خاصة أن روسيا وأوكرانيا تعدان من أهم الدول المصدرة للقمح .

وقد نجم عن الحرب الروسية الأوكرانية تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية على مجموعة من دول العالم، مما يهدد بتفاقم أزمة الغذاء في ظل انعدام أفق سياسي لحل هذه الأزمة واستمرار الصراع العسكري بين البلدين، وهذا يؤثر على الأمن الغذائي لا سيما في البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية، خاصة بالنسبة للدول العربية والإفريقية .

أهمية الدراسة:

يمكن أن تساعد هذه الدراسة في فهم أفضل لتأثيرات الحروب على الأمن الغذائي العالمي والتي يمكن أن تساهم في تعزيز التعاون الدولي لحماية الأمن الغذائي العالمي وتقليل النتائج السلبية لأي نوع من الصراعات في المستقبل.

وتكمن أهمية البحث من أهمية موضوع الأمن الغذائي العالمي وسلسلة إمدادات القيمة الغذائية العالمية من خلال البحث في مقومات الأمن الغذائي العالمي في ظل الحرب بين روسيا وأوكرانيا وتأثيرها على تجارة المنتجات الغذائية الاستراتيجية .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي، وتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تقييم الإجراءات التي ستتخذها الدول العالمية والعربية لمواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي .
- تحديد تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج الغذاء وتوزيعه في المناطق المتأثرة بالنزاع .
- تفصيل أثر الحرب الروسية الأوكرانية على استقرار سوق العمل وتأثير ذلك على القدرة الشرائية للمواطنين .
- تحليل التداعيات الاقتصادية والسياسية للحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية والتجارية في قطاع الغذاء .

إشكالية الدراسة:

انطلقت الدراسة من إشكالية أساسية متعلقة بتداعيات الصراع الروسي الأوكراني على الاقتصاد العالمي خاصة أن دولتي الصراع من أهم الدول المصدرة للسلع الاستراتيجية؛ وما يترتب على هذا الصراع العسكري من أزمات غذائية تهدد الأمن الغذائي العالمي، وبالتالي من المهم دراسة مدى تأثر الدول بهذا الصراع وخاصة فيما يتعلق بواردها القمحية بغية وضع مجموعة من الآليات التي تمكن الدولة من مواجهة الأزمة الراهنة والتخفيف من آثارها بالاعتماد على أفضل التجارب الدولية في هذا الصدد .

وعلى هذا الأساس تمحورت المشكلة التي تعالجها الدراسة حول تساؤلها الرئيسي التالي: ما مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية، ندرجها كالتالي:

- ما هو مفهوم الأمن الغذائي العالمي؟
- ما آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي؟
- ما الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة فيما يتعلق بمحصول القمح في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية؟
- ما هي الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا الصراع على الإمدادات الغذائية العالمية والعربية؟
- كيف تؤثر هذه الحرب على التجارة الدولية وأسعار الغذاء في الأسواق العالمية؟

فرضيات الدراسة:

- تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية سلباً على الأمن الغذائي العالمي والعربي بتقليل الإنتاج الزراعي وزيادة تكاليف الإنتاج وتفاقم الأزمة الغذائية في الدول المستوردة للحبوب والمواد الغذائية.
- هناك عدة تحديات تواجه الأمن الغذائي العالمي والعربي خاصة، ومن بين أبرز هذه التحديات: التغيرات المناخية، نقص المياه، النمو السكاني، الفقر، الصراعات والنزاعات.
- تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على سوق الحبوب العالمي ستترتب عليها تغييرات في أسعار الحبوب العالمية، وقد تؤثر على توفر الحبوب في الأسواق العربية.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي من خلال تناول واقع الصراع الروسي الأوكراني وأثره على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية وتحديد مدى قدرة أطراف الصراع على استخدام الغذاء كوسيلة للضغط على العديد من دول العالم إزاء القضية محل النزاع مما يشكل تهديداً للقضية الأمن الغذائي العالمي. وتعتمد الدراسة كذلك على المنهج الوصفي، والذي يعتمد على تحليل وصفي للظواهر المتعلقة بالحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الغذائي العالمي.

الفرع الأول: الإطار النظري

أولاً: الأمن الغذائي

إن موضوع الأمن الغذائي هو مسألة تهم أي دولة من دول العالم، حيث أن الأمن الغذائي لا يقتصر على رصد كمية الغذاء التي يتلقاها الفرد، أو عدد السعرات الحرارية، بل يتعلق أيضاً بنوعية الغذاء المتوفرة، فالشعوب التي تتوافر لها كميات معينة من الغذاء ويؤمن لها قدر كاف من السعرات الحرارية ليست بالضرورة آمنة غذائياً. كما تجدر الإشارة إلى أن الأمن الغذائي يختلف عن العديد من المفاهيم اللصيقة به كالحق في الغذاء، فالأمن الغذائي يشكل هدفاً من أهداف الدولة الأساسية وبعدها من أبعاد الأمن القومي الذي يمكن أن تضعه الحكومة وتعمل على تحقيقه، في حين أن الحق في الغذاء هو حق من حقوق الإنسان.

وترتبط الحرب الروسية الأوكرانية بالأمن الغذائي بشكل وثيق، حيث أن هذه الحرب تسببت في تعطيل الإنتاج الزراعي وتقليل الكميات المتاحة من المواد الغذائية في المناطق المتأثرة، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى واردات الأغذية وتحديد الحبوب من الخارج. ومن الجدير بالذكر أن روسيا وأوكرانيا كانتا تعتبران من أهم الموردين للحبوب إلى دول العالم، ولكن مع توقف الإمدادات من روسيا وأوكرانيا، تضررت إمدادات الحبوب في دول العالم وزاد سعرها.

هناك العديد من المفاهيم التي عالجت موضوع الأمن الغذائي، وتختلف توجهات واضعها، فالأمن الغذائي مفهوم يساعد في تعزيز الأمن منهج متكامل لحل مشكلات الغذاء والتغذية نذكر منها: تعريف المنظمة العربية للتنمية والزراعة: يقصد به أن تقوم أي دولة بإنتاج القدر الكافي لها من غذاء، معتمدة على مواردها ومقوماتها، وأن تكون منتوجاتها الغذائية قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وتذرع دخلاً بالعملة الصعبة، والتي تساعد على المقايضة بسلع ومنتوجات غذائية لا تملك ميزة إنتاجها. بمعنى آخر فالأمن الغذائي هو توفير الدولة الغذاء لمواطنيها بالكم والنوعية مع مراعاة صحة مواطنيها وعدالة وصول الغذاء لكافة مواطنيها لا سيما أصحاب الدخل المحدود، وتحقيق في نفس الوقت مخزوناً من الغذاء لمواجهة الظروف الغير متوقعة سواء كانت طبيعية أو اقتصادية ويكون توفيره إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتماداً على مدخراتها المالية المتحصل عليها من صادراتها.

وتعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بروما سنة 1996: عندما يمتلك جميع الأفراد دون استثناء في كل مكان وزمان، فرصة الوصول إلى الغذاء الكافي والصحي، وهذا لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة منفعلة بالصحة والنشاط.

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع وفي كل الأوقات الإمكانيات المادية، الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية. بالارتكاز على هذه النظرة، يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي توافر الأغذية، إمكانية الوصول اقتصاديا وماديا إلى الأغذية، واستخدام الأغذية واستقرارها مع مرور الزمن. أما المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) فإنه يتبنى تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة الناس في كافة الأوقات على الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية تلي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية.

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود عوامل مؤثرة تساهم في ضمان توفر الغذاء بشكل مستدام. يعتبر الأمن الغذائي تحديًا شاملاً يتأثر بعوامل متعددة تتعلق بالإنتاج الزراعي، والاقتصاد، والسياسة، والبيئة، والتكنولوجيا، والمجتمع، والثقافة، والتغذية، والتغيرات المناخية، والأزمات والنزاعات، والعوامل الديموغرافية، والتجارة الدولية، وغيرها.

ثانياً: تهديدات الأمن الغذائي العالمي

تتحكم العوامل الطبيعية في الإنتاج الزراعي تحكما كبيرا في العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة وتشمل العوامل الطبيعية بصفة أساسية الأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية وكمية الأمطار المتساقطة، وتوزيعها على مدار السنة.

إن اعتماد أغلب المساحات المزروعة وخاصة الحبوب في الدول العربية على الأمطار يعرض الإنتاج الزراعي للتقلبات الحادة، ويعوق استخدام أساليب الإنتاج الحديثة، ويعرقل الأنواع الضرورية لتطوير الإنتاج الزراعي الغذائي والملاحظ أن ظاهرة الجفاف والأمطار الإعصارية، والفيضانات تلحق الخطر بالإنتاج الزراعي.

يتعرض الأمن الغذائي العالمي إلى جملة من التهديدات الجديدة، الناجمة عن التدهور البيئي العالمي، خاصة ما يقترن بظاهرة التلوث بأشكاله المختلفة، والتوازن الهش في الأنظمة البيئية، والضغط على الموارد البيئية ومصادر الغذاء، وتنطوي فكرة التهديد البيئي على الاعتقاد بوجود أخطار مباشرة وغير مباشرة تعيق

جهود الاستدامة البيئية، علما أن تلك الإعاقة تساهم في زيادة المخاطر التي تقع على مناخ النشاط الإنساني، انطلاقا من اعتبار أن الفرد كائن اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة به.

يؤدي النمو السكاني إلى زيادة معدل نمو الطلب على الغذاء، وإذا كان هناك توازن بين معدل الزيادة السكانية ومعدل نمو الطلب على الغذاء، فإنه يؤدي إلى المحافظة على مستوى المعيشة للفرد.

تسبب النمو السريع للتحضر والنزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في إحداث قلق آخر بشأن مستقبل الأمن الغذائي والذي تضمن السؤال التالي: هل سيكون هناك عدد كاف من الفلاحين لزراعة الأراضي وإطعام الناس في المدن في الـ 10 أو 20 أو 30 سنة أو أكثر القادمة. فكما أشير إليه سابقا، فقد شهدت الخمسين سنة السابقة تحولا كبيرا من المناطق الريفية إلى المدن، وهو الأمر الذي تسبب في تخفيض عدد العاملين في الفلاحة مع مرور السنين. على كل حال، وبالنسبة لدول أمريكا الشمالية، أوروبا وبعض دول أمريكا اللاتينية، فقد كان سبب انخفاض عدد الفلاحين هو ارتفاع كفاءة المزرعة وكذا مكننة الفلاحة، إما بالنسبة لانخفاض عددهم في المناطق الريفية من العالم فقد كان بسبب توفر وظائف أكثر ربحية وأكثر جاذبية في المدن مقارنة بتلك المتوفرة في المزارع الريفية.

من جانب آخر، فإن هناك اتجاه أكثر إثارة للقلق وهو حقيقة أن المزارعين الذين اتجهوا لرعاية الأراضي الزراعية في العالم قد تقدموا في السن، حيث كانت نسبة الفلاحين الذين متوسط أعمارهم 65 سنة مرتفع جدا في كل من الولايات المتحدة، كندا، اليابان وكوريا الجنوبية، مقارنة بنسبة من هم في نفس السن من مجموع السكان. بالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط سن الفلاحين بدوام كامل في الأربع دول السابقة أكبر من ذلك المتعلق بقوى العمل عامة. ففي سنة 1998، بلغ متوسط سن قوى العمل المدنية للولايات المتحدة الأمريكية 38 سنة، في حين وصل المتوسط بالنسبة للفلاحين ذوي الدوام الكامل 57 سنة. من جهة أخرى، تتميز كل من الولايات المتحدة، كندا واليابان بمستويات دخول مرتفعة مع مجتمع شيخ، في حين تعتبر كوريا الجنوبية دولة ذات دخل متوسط في تحول من مجتمع شاب إلى مجتمع شيخ .

إن الزيادة السكانية المستمرة، واحدة من التهديدات التي تهدد الأمن الغذائي لكثير من شعوب العالم، ويؤثر هذا على النمو السريع للسكان في كل التطورات البيئية، بمختلف الآلات الصناعية والتجارية والغذائية والاجتماعية...، لهذا يتطلب الحاجة إلى وضع خطط للتنمية البشرية، والتوزيع السكاني بالأسلوب الأمثل من قبل الحكومات، من أجل التقليل من الآثار السلبية للزيادة العشوائية للسكان داخل المدن النامية وبالأخص

الدول العربية، التي تعاني نمو سكانيا يصاحبه سوء توزيع الموارد الطبيعية والغذائية بحسب حصة الفرد المطلوبة.

يعتبر الأمن الغذائي لوحده غير كاف من أجل تغذية جيدة، فالبيئة الصحية للعائلات والرعاية الجيدة والرضاعة تعتبر كلها ممارسات مهمة هي الأخرى. فالأخطار المتعلقة بالتغذية الجيدة لكل من الكبار والأطفال تختلف بين المناطق الحضرية وتلك الريفية، حيث أن أهم الأخطار المهددة للصحة بالنسبة للفقراء في المدينة تأتي من البيوت المكتظة والمترهلة الموجودة في أماكن تكثُر فيها القمامة ولا يوجد فيها مياه نظيفة ولا قنوات صرف صحية تتيح لهم رعاية صحية. أما في حالة توفر التسهيلات الصحية، فإن الفقراء لا يستطيعون الحصول على تلك الخدمات بسبب ضعف القدرة المادية.

إن التطور الذي شهدته المدن في العالم والذي اثر على قدرة الأسر الحضرية في سد حاجياتها الغذائية، وما رافقه من ظواهر ترتبت عن التحضر ونمط العيش في المدن متمثلة في زيادة الكثافة السكانية، الفقر الحضري، الأسواق الفوضوية، عمالة الأطفال وتدني مستوى المعيشي للكثير من الأسر الحضرية؛ كلها ظواهر فاقمت من مشكلة الأمن الغذائي الحضري، الذي يتعلق بالحالة التي تضمن للسكان الحضر الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي لتأمين سرعات حرارية كافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي .

أفرزت العديد من الدراسات في مجال الأمن الغذائي الحضري واهتمامات منظمة الزراعة والغذاء بشأن المدن، الكثير من الجدل حول العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي للمدن محصيتا نوعين من الأمن الغذائي الحضري، أحدهما ظرفي عابر يتعلق بمتغيرات تؤثر بشكل مؤقت كتقلبات الطقس، ارتفاع أسعار الطاقة وغيرها من العوامل الظرفية. أما النوع الثاني وهو المزمّن أين يقترن الأمن الغذائي الحضري بعوامل تؤثر بشكل دائم ومستمر على الاحتياجات الغذائية للأسر الحضرية، وهنا يتعلق الأمر بارتفاع حجم السكان ومستويات تحضرهم، الأمر الذي ترتب عنه تغيرا في نمط استهلاكهم بالإضافة إلى ضعف الأنظمة الفلاحية البيئية والسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني أو المحلي، وهو الأمر الذي أرهق كاهل الفلاحين والمنتجين في القطاعات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية، وخاصة إذا تعلق الأمر بالزراعة الحضرية. لذلك، ومن خلال الظرف المحرج الذي تعيشه المدن والمناطق الحضرية في العالم، فإنه ينبغي أن يلقى مشكل الأمن الغذائي الحضري اهتماما كبيرا من الفاعلين فيها، وذلك بتحليل ومناقشة المشاكل التي ترتبط بالنظام الغذائي الحضري، بالشكل الذي يضمن سد الحاجيات الغذائية للأسر الحضرية .

الفرع الثاني: أثر الحرب الروسية لأوكرانيا على الأمن الغذائي

أولاً: المعضلة الأمنية للحرب الروسية الأوكرانية

فشل الرهان الروسي على جملة من المؤسسات الأمنية الإقليمية في تلطيف المعضلة الأمنية في علاقاتها الأمنية مع الدول الغربية نتيجة اعتماد سياسة توسيع حلف الناتو كسلوك أمني منشأ للمعضلة الأمنية في تلك العلاقات، ويشير المسؤولون الروس في هذه الجزئية إلى أنه بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو كانت هناك فرصة حقيقية لتحويل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى منظمة كاملة قادرة على ضمان الأمن المتكافئ لجميع الدول في المنطقة الأوروبية الأطلسية، لكن تم إهدار هذه الفرصة حيث كان الخيار لصالح سياسة توسيع حلف الناتو الذي يعني بالنسبة إلى روسيا عدم الحفاظ على الخطوط التي تقسم أوروبا إلى مناطق ذات مستويات أمنية مختلفة فحسب بل وتحريك هذه الخطوط نحو الشرق كذلك .

بينما تشدد الولايات المتحدة على أن حلف الناتو لا يقصد به تهديد روسيا وتعتبر حلف الناتو أداة رئيسية لضمان الاستقرار والأمن والقيم الديمقراطية، فإن المسؤولون والمحللون الروس يرون بشكل متزايد أن حلف الناتو وتوسيعه يشكلان تهديدان لأمن روسيا وتعكس المخاوف الروسية من توسيع حلف الناتو هواجس حقيقية من فقدان نفوذها في دول الجوار، بالإضافة إلى نزعة الارتياح من اجتياح الناتو الذي يسهله الوجود العسكري المتنامي لحلف الناتو على الحدود الروسية .

قدمت الأزمة الأوكرانية منذ 2014 تحدياً جديداً للأمن القومي الروسي وتهديداً حقيقياً في محاصرة نفوذه الاستراتيجي في جواره القريب واستكمالاً لبناء الحائط الأطلسي العازل من استونيا إلى تركيا ولم يكن يتبقى لروسيا الاتحادية سوى نافذتين في الحائط المحكم على حدودها الغربية الأوروبية وهما روسيا البيضاء وأوكرانيا، وتوضح نظرة واحدة إلى الخارطة الأوروبية حجم التهديد الحقيقي لأمن روسيا الاتحادية ففي جوار البحر الأسود تقدم الغرب إلى بلغاريا ورومانيا وضمهما إلى حلف الشمال الأطلسي، إضافة إلى وجود تركيا أصلاً ضمن هذا الحلف بمعنى أن روسيا الاتحادية حتى بسيطرتها على شبه جزيرة القرم تواجه في البحر الأسود جواراً كل دوله أعضاء في حلف الشمال الأطلسي، وفي الشمال الغربي للقارة الأوروبية تقدم الغرب في عملية احتواء غير مسبقة ليضم دول البلطيق السوفيتية السابقة الثلاث: استونيا، لاتفيا وليتوانيا، إضافة إلى بولندا.

قامت روسيا منذ منتصف شهر نونبر 2021 بحشد قواتها المسلحة على الحدود الأوكرانية بشكل كبير لم يسبق له مثيل، وهو ما أقلق الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ترافق هذا الحشد العسكري للقوات

الروسية مع مقترح روسي - لطمأنة الدول الغربية - من خلال عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية مع حلف "الناتو"، وتمثل هدف روسيا من هذه الاتفاقية الأخيرة في وقف توسع الحلف نحو الشرق، أي الدول المجاورة لروسيا، والحصول على تعهد كتابي بعدم ضم أوكرانيا، وهو ما رفضته الدول الأطراف في الحلف، غير أن هذا لا يعني قبول أعضاء الحلف لأوكرانيا كطرف جديد، لأن ذلك لا يتأتى إلا من خلال موافقة جميع الدول الثلاثين الأطراف الحاليين في الحلف وهو شيء مستبعد، إذ رغم وجود دول داعمة لأوكرانيا قصد الانضمام إلى الحلف على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبولونيا، هناك دول أخرى مثل فرنسا وألمانيا تحفظت بشأن انضمام أوكرانيا إلى الحلف بحجة ضرورة تحديث منظومتها الدفاعية، وإعادة النظر في طبيعة النظام السياسي القائم بشكل يجعل منه أكثر احتراماً لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

بتاريخ 24 فبراير 2022 قامت القوات الروسية باجتياح دولة أوكرانيا، وتمثلت أهداف الحرب في التصدي لتوسع حلف شمال الأطلسي في الأقاليم المتاخمة لروسيا، وبالتحديد في أوكرانيا، إضافة إلى محاولة تغيير النظام السياسي القائم في البلد، والذي أبدى انحيازاً غير مشروط للقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها قوات حلف شمال الأطلسي، كما حاولت روسيا أن تبرر حرمها ضد أوكرانيا من خلال أن هذه الأخيرة تسعى لتحقيق في برنامج تسلح يمثل في حالة اكتماله تهديداً للأمن القومي لروسيا .

قابلت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الاجتياح الروسي للأراضي الأوكرانية بالرفض، وحاولت فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، كما زودت الدول الغربية أوكرانيا لمساعدات إنسانية، وكذا بأسلحة دفاعية قصد التصدي للقوات الروسية الغازية، من جهة أخرى قام حلف شمال الأطلسي بتعبئة قواته الاحتياطية استعداداً لخوض الحرب.

تتمتع روسيا بمحددات قوة عسكرية مساوية للقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن روسيا من الناحية الاقتصادية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونقطة الضعف هذه هي التي تركز عليها القوى الغربية المناهضة للغزو من خلال فرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا، زيادة على ذلك حتى القوى الدولية الأخرى لم تدعم روسيا - باستثناء بعض الدول مثل سوريا وكوريا الشمالية - وهو ما يعني استحالة تشكل محور منافس للولايات المتحدة الأمريكية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تشكل محور من مجموعة من الدول لا يمثل قطبا جديداً في النسق الدولي، حيث أن فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية شهدت تشكل محورين دوليين متنافسين هما دول المحور من جهة والحلفاء من جهة أخرى، إلا أن ذلك لم يعتبر نسقا دوليا

ثنائي القطبية، بل كان نسقا دوليا متعدد الأقطاب، وعليه فالحرب الروسية الأوكرانية لن تؤثر في طبيعة النسق الدول القائم .

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في إعادة ترتيب المشهد العالمي من الجديد ليس فقط على الساحة السياسية ولكن أيضا على مستوى السلع الاستراتيجية المهمة التي تصدرها كلتا الدولتين؛ فأصبح على الدول المستوردة البحث عن آفاق وأسواق جديدة لتأمين احتياجاتها من السلع وخاصة الحبوب، وقد تكون أتاحت الحرب الفرصة لهذه الدول لتعيد ترتيب استراتيجياتها الوطنية للاعتماد على مواردها - بقدر الإمكان - في محاولة لتلبية الجانب الأكبر من احتياجاتها وخاصة من السلع الاستراتيجية المهمة أو أنها تعمل على تنويع الأسواق التي تستورد منها هذه السلع، وبالتالي تلفت الحرب الأنظار مرة أخرى لقضية الأمن الغذائي لتدق ناقوس الخطر وتنذر بأن الغذاء هو أحد أهم الأسلحة التي قد تستخدمها الدول لتغير المشهد السياسي على مستوى العالم، لذا استهدفت هذه الدراسة تناول آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي وخاصة فيما يتعلق بالحبوب والتأكيد على أن تحقيق الأمن الغذائي وخاصة للسلع الاستراتيجية جزء لا يتجزأ من حماية الدول لأمنها القومي، ثم تناولت الدراسة أثر هذه الحرب على الاقتصاد العربي بالتركيز بصفة خاصة على محصول القمح من حيث الوضع الإنتاجي والاستهلاكي ونسب الاكتفاء الذاتي ومدى الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجات السوق المحلي من هذا المحصول، وكذلك تم رصد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية لمواجهة تداعيات الحرب وخاصة فيما يتعلق بمحصول القمح .

ثانيا: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي

الواقع أن الحرب الروسية الأوكرانية كسابقاتها من الأزمات التي مرت بها الدول الأوروبية ضمن علاقات الطاقة مع روسيا؛ أدت إلى تعليق واردات الطاقة الروسية للدول الأوروبية. وقد كان لهذا التحصيل الحاصل أثرا على أسعار الطاقة وبشكل أكثر حدة على أسعار الغاز الطبيعي ومما لا شك فيه أن الدول الأوروبية لم تقف مكتوفة الأيدي أمام مجريات الأحداث هذه؛ بل سارعت نحو الاستثمار في البدائل المتاحة والتفكير في الإجراءات الممكنة على البنى التحتية وهذا ما سيتم تناوله في هذا الجزء من البحث .

يشهد العالم عددا متزايدا من الأشخاص الذين يعيشون في انعدام الأمن الغذائي؛ يتأثر العديد من أزمات الغذاء الحالية بالصراعات العنيفة أو يكون لها تأثير عليها، يتمثل التأثير الأكثر وضوحا للنزاعات العنيفة على الأمن الغذائي في تدمير الأراضي الزراعية وشبكات الري والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، فإن النزوح والمجاعة

الجماعية بسبب الصراع العنيف لهما آثار ضارة وطويلة الأجل في كثير من الأحيان على الأمن الغذائي للسكان المتضررين، يمكن أن يصبح انعدام الأمن الغذائي المزمّن بدوره عاملاً حاسماً في إطالة أمد النزاعات العنيفة أو تكثيفها، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من العنف والجوع .

كشفت أزمات غذائية عديدة على مدى العقود الماضية عن ضعف المجتمع الدولي في إدارة الأمن الغذائي في حالات النزاع. في حين أن الحكومات الوطنية أو المتحاربين غالباً ما تكون غير قادرة أو غير راغبة في الاستجابة بشكل مناسب لأزمات الغذاء، فإن عمليات الإغاثة الإنسانية تواجه تحديات الوصول إلى أولئك الذين يحتاجون إلى إمدادات غذائية، مع تجنب تفاقم الصراع في الوقت نفسه. وقد ترك هذا العديد من المجتمعات المتضررة مضطرة إلى إيجاد استجاباتها الخاصة لانعدام الأمن الغذائي .

تسببت الحرب التي بدأت في 24 فبراير 2022 في أضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في المراكز السكانية الرئيسية، وانتشرت في المناطق الريفية، وتسببت في نزوح جماعي أكبر من 3.6 مليون شخص على ترك منازلهم والفرار عبر الحدود بحثاً عن الأمان .

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على كثير من الأوضاع على مستوى العالم، وتتمثل تلك التأثيرات في الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها العالم لا سيما الدول والشعوب الفقيرة في إفريقيا وآسيا وأوروبا نتيجة للأزمات المتوقعة بشأن توفر السلع الأساسية. فالعالم بأسره يتوجس خيفة من مصير ينتابه الغموض إذا اتسع نطاق هذه الحرب، وما سوف تُخلفه من آثار وتداعيات كبيرة .

يؤثر العدوان الروسي على أوكرانيا بشكل أساسي على الطاقة الإنتاجية والتصديرية لأوكرانيا. تثير الحرب الحالية مخاوف بشأن ما إذا كان سيتم حصاد المحاصيل. علاوة على ذلك، أدت الحرب إلى إغلاق الموانئ وعمليات سحق البذور الزيتية، مما أثر على الصادرات.

يؤثر الغزو الروسي لأوكرانيا بشكل أكبر على التجارة الزراعية الروسية حيث فرضت روسيا بالفعل قيوداً على تصدير القمح قبل بدء الحرب حيث تأثر محصول 2022 بالظروف الجوية السيئة وأدت الحرب إلى تقليل الوصول إلى الموانئ، وخاصة في بحر آزوف، وزيادة قيود التصدير على المنتجات الزراعية الرئيسية، بما في ذلك الحبوب والسكر، وبعض الأسمدة النيتروجينية ومع ذلك، استمرت بعض تدفقات الصادرات من روسيا .

يعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا لاعبين بارزين في التجارة العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية. في عام 2021، شكلت صادرات القمح من قبل الاتحاد الروسي وأوكرانيا حوالي 30 في المائة من السوق العالمية.

تعتبر أوكرانيا وروسيا من أهم منتجي ومصدري المحاصيل الصالحة للزراعة في العالم، وخاصة الحبوب والبدور الزيتية ومع ذلك فإن إنتاج المنتجات الحيوانية يغذي أسواقها المحلية بشكل أساسي .

تحتل روسيا وأوكرانيا مكانة مركزية في الزراعة العالمية باعتبارهما الدولتين المصدّرتين الرئيسيتين للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية إلى الأسواق العالمية. حيث تعتبر "روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم بنسبة 18% من الصادرات العالمية في حسب توقعات 24/2023، في حين تحتل أوكرانيا المرتبة السادسة بين الدول المصدرة للقمح في نفس العام، بنسبة 10% من الصادرات العالمية . "

ويمثل البلدان معًا ما يقرب من 80% من صادرات الذرة والشعير وبنور اللفت وزيت عباد الشمس إلى الأسواق العالمية منذ عام 2018. بالإضافة إلى ذلك، تعد روسيا واحدة من أكبر مصدري الأسمدة النيتروجينية والبوتاسيوم والفوسفور.

على الرغم من التأثيرات الانتشارية السلبية التي تمخضت عن الحرب الروسية-الأوكرانية على دول الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الغذاء وتزايد معدلات التضخم وتراجع نسب النمو، إلا أنها -على الجانب الآخر- أتاحت فرصاً لبعض دولها لتعزيز نفوذها، وهو ما عكسته خمسة اتجاهات رئيسية على مدار عام من اندلاع تلك الحرب، وهي تنوع الشراكات الاستراتيجية مع القوى الدولية، والقيام بدور الوساطة السياسية لتهديئة منسوب الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وتبني المبادرات الإنسانية لكل من السعودية والإمارات تجاه أسرى الحرب، وتزايد الطلب على تصدير الطاقة من الجزائر ودول الخليج للدول الأوروبية، والإشراف التركي على دعم تطبيق وتمديد اتفاق نقل الحبوب بين روسيا وأوكرانيا.

عكست تلك الحرب خطورة توافر كميات محددة من الأمن الغذائي على المستوى الدولي، مما يستلزم دعم الاتفاقيات التي من شأنها تسيير تصدير الغذاء. وفي هذا السياق، توسطت قوى إقليمية، لا سيما تركيا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة في 21 يوليو 2022 لإتمام اتفاق الحبوب الذي أبرمته موسكو مع كييف، حيث أنهما يعدان أكبر مصدري الحبوب وتحصل الدول العربية منهما على جزء كبير من احتياجاتها بحيث يتم فتح الموانئ الأوكرانية لتصدير الأطنان من الحبوب العالقة على البحر الأسود، وهو اتفاق إنساني وفق صيغة " رابح رابح " على حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش.

تستورد الدول الإفريقية حوالي 90% أو أكثر من استهلاكها من القمح أكبر المستوردين هم دول شمال إفريقيا، ولاسيما مصر التي تستورد أكثر من 60% من استهلاكها من القمح، والجزائر 75%، وتونس 62%،

والمغرب 38%. دول مثل الكاميرون وجيبوتي وبوروندي وتوغو والسنغال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا ورواندا وتوغو وليبيا وموريتانيا وناميبيا، كلها تستورد من 50 إلى 70% من القمح. بينما تستخدم مدغشقر ومصر 70 إلى 80% من القمح الذي يأتي من الخارج، تستورد الصومال أكثر من 90%. وإريتريا من أكثر الدول تضرراً لأنها تستورد 100% من الحبوب من روسيا وأوكرانيا، والغريب في الأمر أن إريتريا هي إحدى الدول الخمس التي صوتت ضد قرار الأمم المتحدة بإدانة قرار الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بإخضاع أربع مقاطعات أوكرانية له. ووفقاً لتقرير iPES Food 2022 وتقرير منظمة الأغذية والزراعة، 2022، في شرق إفريقيا، يتم استيراد حوالي 84% من القمح إلى حد كبير من أوكرانيا وروسيا.

تُظهر نسبة الاعتماد الكبيرة على استيراد الحبوب مدى الأزمة الغذائية التي تعاني منها القارة الإفريقية؛ حيث إن الوضع مثير للقلق بالفعل، فقبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، كان حوالي 283 مليون شخص يعانون بالفعل من الجوع في القارة الإفريقية، وجاءت الحرب الروسية-الأوكرانية لتفاقم هذه الأزمة. ومن الواضح أن الأزمة الأوكرانية تعطل بشكل خطير أسواق الأغذية الزراعية العالمية وتهدد بتفاقم المجاعة في إفريقيا بسبب أن العديد من البلدان الإفريقية تعتمد على الواردات الغذائية، مما يضر بتنمية القطاع الزراعي وبناء سياسات غذائية فعالة ومرنة على المستوى الوطني.

تعتمد القارة الإفريقية، مثل العديد من دول العالم، إلى حدٍ كبير على القمح من روسيا وأوكرانيا، وقد أدت الأزمة في أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا إلى تعطيل سلسلة التوريد مما تسبب في مشاكل في العديد من البلدان، كما أن الأمن الغذائي مهم للأفارقة والنقص الذي تسببه الحرب يمثل تحدياً كبيراً للبلدان التي لا تزال تواجه الجفاف نتيجة لتغير المناخ والصراعات وأثار وباء كورونا. ويعتمد العديد من البلدان الإفريقية على الزراعة، كما أثرت الحرب في أوكرانيا على توافر الأسمدة من روسيا، وغانا باعتبارها واحدة من هذه الدول تستورد 50% من الأسمدة من روسيا.

أدت الحرب أيضاً إلى تعطيل أسواق الغذاء العالمية؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ونقص هذه السلع. بالإضافة إلى تعطيل إمدادات الأسمدة والتي تعد مدخلاً رئيسياً آخر للإنتاج الزراعي، ارتفعت أسعارها بشكل حاد، وذلك سيجعل الأمر أكثر صعوبة وتكلفة بالنسبة للمزارعين في إفريقيا لإنتاج الغذاء مما قد يؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن الغذائي. وبطبيعة الحال، فإن للحرب في أوكرانيا آثاراً بعيدة المدى على الأمن الغذائي

والنظم في إفريقيا من عدم القدرة على استيراد المحاصيل الأساسية إلى الآثار الخطيرة طويلة الأجل للقيود على الأسمدة والمواد الأساسية للزراعة.

التوصيات:

- ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي، والعمل على حل مشكلة ندرة التساقطات
- استصلاح الأراضي الفلاحية ومواجهة خطر الزحف العمراني على الأراضي الخصبة.
- اعتماد إجراءات مالية تهدف إلى تثمين العمل الفلاحي كما تساهم في تحفيز اليد العاملة المؤهلة وإعادة توجيه اهتمامها إلى قطاعي الفلاحة والري باعتبارهما قطاعان لهما أهمية استراتيجية؛
- دعم قطاع الفلاحة، وتمكين الفلاحين من التكوين اللازم المساعد على عصنة هذا القطاع.

خاتمة:

أثرت الحرب الروسية الأوكرانية تأثيراً سلبياً على الأمن الغذائي العالمي لا سيما في ظل اعتماد الكثير من البلدان على استيراد الحبوب من روسيا وأوكرانيا باعتبارهما من أهم الدول المنتجة والمصدرة للحبوب، وقد فاقم من هذا الوضع استغلال روسيا لهذا الوضع ما يخدم مصالحها، ولهذا فإن مواجهة أزمة الغذاء المترتبة عن مثل هذه الصراعات تفرض القيام بمجموعة من الإجراءات بغية التخفيف من تداعياتها من الاهتمام بالقطاع الفلاحي والعمل على حل مشكلة ندرة التساقطات، واستصلاح الأراضي الفلاحية ومواجهة خطر الزحف العمراني على الأراضي الخصبة، ودعم قطاع الفلاحة، وتمكين الفلاحين من التكوين اللازم المساعد على عصنة هذا القطاع.

لائحة المصادر والمراجع:

- اندرو رادين، كلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، مؤسسة راند، كاليفورنيا، 2017.
- عباس عبد الحفيظ، سعدي مصطفى، شنتوف خيرة، واقع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا وسبل التكامل فيما بينهم: مقارنة تحليلية للفترة 2015-2019، مجلة Les Cahiers du MECAS، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد 18، العدد 2، ديسمبر 2022.

- قمومية سفيان وبن عدة أمحمد، دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، العدد 10، 2018.
- وسيم خليل قلعية، روسيا الاوراسية زمن فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016.
- Food And Agriculture Organization Of The United Nations, The State of Food Insecurity in the World, The multiple dimensions of food security, Rome, 2013.
- Global food security index 2014: SPECIAL REPORT: The burden of obesity Its relationship with food security, The Economist Intelligence Unit Limited 2014.
- How the Ukraine Invasion Impacts Food Security in Africa, 26 May 2022, (access 30 Aug. 2023), <https://devworks.org/how-the-ukraine-invasion-impacts-food-security-in-africa/>.
- James, L. (2000). Acheaving Urban Food and Nutrition Security in Developing World. i. F. Institute, Éd. A2020 vision For Food, Agriculture, and Envirement,
- Russian invasion in Ukraine could threaten global food security and starve hundreds of millions globally, 6 September 2022 (access 30 Aug 2023), <https://kse.ua/ua/about-the-school/news/russian-invasion-in-ukraine-could-threaten-global-food-security-and-starve-hundreds-of-millions-globally/>.
- Teng, P. (2010, August). Food in security in urban Populations. c. F.-t. Studies, Éd. Asia Initiative Policy Series, 2-3.

مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة ودورها في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري
Combating the crime of illegal speculation and its role in enhancing food security for the Algerian citizen
ياحي جمال، جامعة عباس لغرور - الجزائر (مخبر البحوث القانونية السياسية والشرعية)
Djamel YAHI , Abbas Laghrour University - Algeria (Legal, Political and Sharia Research Laboratory)

Abstract:

With the spread of the crime of illegal speculation in recent years, as it is an illegal practice carried out by a number of merchants, which has caused a scarcity of some basic and widely consumed foodstuffs in the markets, and thus an increase in their prices and a rush of citizens to acquire them. The Algerian legislator has supported the existing legislation to protect the consumer with a new law to deter this crime that leads to undermining the food security of the Algerian citizen, which is Law number 21-15, which established severe penalties to combat this crime. From here comes this study with the aim of knowing the role of combating dishonest behaviors carried out by some traders, especially the crime of illegal speculation, through studying various legislations, specifically Law number 15-21, in enhancing food security for the Algerian citizen.

Key words: Illegal speculation; crime; food security; Algerian citizen.

ملخص:

مع انتشار جريمة المضاربة غير المشروعة في السنوات الأخيرة باعتبارها ممارسة غير قانونية يقوم بها عدد من التجّار، الأمر الذي تسبب في حدوث ندرة في بعض المواد الغذائية الأساسية واسعة الاستهلاك في الأسواق وبالتالي ارتفاع أسعارها وتهافت المواطنين على اقتنائها. قام المشرع الجزائري بدعم التشريعات الموجودة لحماية المستهلك بقانون جديد لردع هذه الجريمة التي تؤدي إلى زعزعة الأمن الغذائي للمواطن الجزائري ألا وهو القانون رقم 15-21 الذي أقرّ عقوبات مشددة لمكافحة هذه الجريمة. من هنا تأتي هذه الدراسة بهدف معرفة دور مكافحة السلوكيات غير النزهية التي يقوم بها بعض التجّار وعلى رأسها جريمة المضاربة غير المشروعة من خلال دراسة مختلف التشريعات وعلى وجه التحديد القانون رقم 15-21 في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المضاربة غير المشروعة ; جريمة ; الأمن الغذائي; المواطن الجزائري.

مقدمة:

يُعتبر تحقيق الأمن الغذائي من التحديات المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم، إذ تواجه الدول الإفريقية ومن بينها الجزائر تحديات غير مسبوقه أثرت على أمنها الغذائي، خاصة تلك المتعلقة بالتغيّرات المناخية التي تؤثر على المحاصيل الزراعية، والانفجار السكاني، وارتفاع الطلب على الغذاء وشحّ المياه، حيث تُشير التقارير الأممية بأنّ عدد الجياع سوف يواصل ارتفاعه في بعض الدول الإفريقية في السنوات القادمة، لذا لا بد من العمل على التخفيف من العوامل المحركة الرئيسية الكامنة وراء أزمة الغذاء، تماشياً مع الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الرامي إلى القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.

وعلى الرغم من تحقيق الجزائر للمرتبة الأولى إفريقياً في مجال الأمن الغذائي في آخر تصنيف لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، هذا الإنجاز الذي وضعها في "الخانة الزرقاء" في نفس المستوى مع أقوى دول العالم المحققة لأمنها الغذائي، إلا أنّ رغبة الحكومة الجزائرية في تثمين هذا الإنجاز والاستمرار في تحقيق هذا المستوى من الاستقرار والقدر من الرفاه الغذائي للمواطن الجزائري، جعلها تضع موضوع الأمن الغذائي الوطني على رأس الأولويات لما لهذا الأخير من آثار وأبعاد إنسانية واجتماعية واقتصادية وبيئية، ولكون الأمن الغذائي

متطلباً وشرطاً مسبقاً للأمن الوطني، وذلك من خلال العمل على وضع استراتيجية وطنية للأمن الغذائي يتم ضمنها تنفيذ برامج ومشاريع وتدخلات يلمس أثرها المواطنون، بالأخص إعادة النظر في السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي وعلى وجه التحديد القوانين والتشريعات التي تحمي القدرة الشرائية للمواطن عن طريق توفير الغذاء واستمراريته واستقراره في كل الظروف، لكي تتلاءم وتستجيب للمتطلبات الغذائية والظروف الاقتصادية والاجتماعية. ولعل الظرف الاستثنائي الصحي العالمي الذي عُرف تسميةً بوباء كورونا الذي ساهم في ظهور وتفاقم بعض الممارسات التجارية غير النزهية وعلى رأسها جريمة المضاربة غير المشروعة دفع الحكومة الجزائرية لتبني قانون جديد يضاف إلى الترسانة القانونية التي تهدف لحماية المستهلك وضمان مستوى أمن غذائي للمواطن الجزائري ألا وهو القانون رقم 15-21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة.

تأسيساً على ما سبق تأتي هذه الدراسة لمناقشة الإشكالية التالية:

ما الدور الذي تلعبه مكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتفكيك التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي الإجراءات القانونية والتشريعية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لمحاربة جريمة المضاربة غير المشروعة والممارسات غير القانونية للتجّار؟
- ما الآثار المترتبة عن محاربة الجريمة المضاربة غير المشروعة والممارسات غير القانونية للتجّار والتي تعود بالإيجاب على تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

- تسعى الجزائر إلى دعم وتعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري عن طريق محاربة الممارسات غير القانونية التي يقوم بها بعض التجّار وعلى رأسها جريمة المضاربة غير المشروعة من خلال سنّ التشريعات والقوانين الخاصة بهذه الممارسات.
- تُساهم قوانين محاربة وردع جريمة المضاربة غير المشروعة والممارسات غير القانونية للتجّار في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري.

المنهج المستخدم:

طبيعة الموضوع تفرض استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف ورصد واقع السوق الجزائري والممارسات غير القانونية التي يقوم بها بعض التجّار والتي تعود بالسلب على الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، ومعرفة مدى مساهمة محاربة ظاهرة المضاربة غير المشروعة والممارسات غير القانونية للتجّار في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، عن طريق عرض وتحليل أهم القوانين التي تحارب مثل هذه الجريمة ومدى مساهمتها في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري.

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية موضوع هذه الدراسة، من أهمية الموضوع الذي تعالجه والمتعلق بالدور الذي تلعبه قوانين مكافحة ظاهرة المضاربة غير الشرعية والممارسات غير القانونية للتجّار، وعلى وجه التحديد القانون 15-21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة وما لهذه القوانين من أثر فعّال على تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، خاصة أنّ الجزائر تعتبر من الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي واكتفاءها الذاتي وتقليل التبعية الاقتصادية الغذائية والتقليص من فاتورة الاستيراد، وأيضاً كون موضوع الأمن الغذائي يُعتبر ذا أهمية بالغة على الساحة الدولية باعتباره تحدٍ لدول العالم للتقليل من الجوع في العالم.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضبط مجموعة من المفاهيم كالمضاربة غير المشروعة والأمن الغذائي.
- التعرف على مختلف القوانين التي جاءت لمكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة.
- إبراز دور تلك القوانين في تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري.
- سيتم مناقشة الإشكالية المطروحة سابقاً من خلال ثلاثة (03) عناوين كبرى:

1- الإطار المفاهيمي للدراسة.

2- القوانين الخاصة بمكافحة ظاهرة المضاربة غير المشروعة والممارسات غير القانونية للتجّار.

3- آثار قوانين مكافحة المضاربة غير المشروعة والممارسات غير القانونية للتجّار على تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري.

1- الإطار المفاهيمي للدراسة:

1.1- مفهوم المضاربة غير المشروعة:

المضاربة لغةً مفاعلة من الضرب في الأرض، وهو الإسراع في السير، وسُميت كذلك لأنّ المضارب يسير في الأرض يسعى فيها لابتغاء الفضل أو يُسافر ليكسب الربح، ويعرفها "برهان الشاعر" بأنها: "عقد اتفاق بين طرفين أحدهما صاحب مال يُقدّم ملاً للطرف الثاني، وهو المضارب الذي يُثمر هذا المال، على أنّ يكون الربح مشتركاً بينهما بشروط مخصوصة وأما الخسارة فهي على صاحب المال وحده"، وقد اتفق جمهور العلماء على مشروعية المضاربة وجوازها، فقد قال ابن قدامه نقلاً عن ابن المنذر: "أجمع أهل العلم على جواز المضاربة"، وذلك أنّ مصلحة العباد تتجلى في مشروعية المضاربة في أمرين أولهما أنّ هناك فئة من الناس يملكون الأموال ولا يستطيعون تنميتها واستثمارها لسببٍ ما، فكان في مشروعية المضاربة حلّ لمشكلة هؤلاء لكي يقوموا بتنمية أموالهم بوضعها عند من يقوم باستثمارها، أمّا الأمر الثاني فهو أنّ هناك فئة أخرى من الناس لديها القدرة على العمل والتجارة والكسب وهم أمناء ولكن ليس لديهم المال الذي تنجز به أعمالهم وتحقق به مكاسبهم، فكانت الحاجة ماسّةً والمصلحة ملحّةً لتحقيق رغبة هؤلاء بأخذ المال والعمل به¹.

أمّا المضاربة غير المشروعة فقد جاء تعريفها في المادة الثانية من القانون رقم 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة بأنها: "كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع بهدف إحداث ندرة في السوق واضطراب في التموين، وكل رفع أو خفض مصطنع في أسعار السلع أو البضائع أو الأوراق المالية بطريق مباشر أو غير مباشر أو عن طريق وسيط أو استعمال الوسائل الإلكترونية أو أي طرق أو وسائل احتيالية أخرى"². كما توجد العديد من التعاريف الأخرى من بينها: "هي أعمال التلاعب في خفض ورفع الأسعار مما يؤدي إلى حدوث تقلبات

¹ برهان الشاعر، ضوابط المضاربة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية (ملخص أطروحة دكتوراه في الفقه الإسلامي)، مجلة كليات التربية، اليمن، المجلد 01، العدد 13، 2012، ص 237-238.

² المادة 02 من القانون رقم 21 - 15، المؤرخ في 28 ديسمبر 2021، المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، الجريدة الرسمية، العدد 99، 2021.

غير طبيعية في السوق بغية الاستفادة من الأوضاع المستجدة وتحقيق أرباح ومصالح ذاتية¹، أي أنّ هذه الجريمة ترتبط بجريمة التلاعب بالأسعار، من خلال أي عملٍ من شأنه التأثير على الأسعار أو إعاقة الوظيفة العادية للسوق، أو العمل على تضليل الغير².

ومن الأمثلة عن المضاربة غير المشروعة أن يُطلق البائع الذي يخزن كميات كبيرة من سلعةٍ ما إشاعات كاذبة عن نقص المعروض منها أو عن قرب ارتفاع أسعارها فيزيد الطلب عليها بما يسمح له بطرح جانب كبير منها بأسعار لا تعبر عن قيمتها الحقيقية وفقاً لتفاعل قوتي العرض والطلب في الظروف العادية³. ومنه فالمضاربة غير المشروعة هي ممارسة تجارية تدليسيه تهدف إلى إحداث تقلبات غير طبيعية في السوق بغية الاستفادة من الأوضاع المستجدة وتحقيق أرباح ذاتية، وتكون نتيجة ندرة السلع المعروضة في السوق أي قلة المعروضات وليس الإنتاج، خصوصاً بالنسبة للسلع واسعة الاستهلاك بالتالي ترتفع أسعارها⁴.

2.1- مفهوم الأمن الغذائي:

توجد الكثير من التعريفات للأمن الغذائي، فوفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية (فاو) هو: "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة"⁵. أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فتعرفه بأنه: "أنّ تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من الغذاء بالكمية المتوازنة وبطريقة اقتصادية، تُراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية وأنّ تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأنّ تتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الإثنين معاً، بحيث يتوافر لها ما تحتاجه من العملة الأجنبية لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر فيها على الميزة النسبية لإنتاجها محلياً وأنّ توفر لكل المواطنين الغذاء بالكم والنوعية المطلوبة، كما تحقق في نفس الوقت، مخزون

¹ فاطمة بحري، الحماية الجنائية للمستهلك، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 107.

² محمد أحمد محمود عمارنة، رقابة هيئة سوق رأس المال على الشركات المساهمة (دراسة مقارنة)، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص 549.

³ مصطفى منير، جريمة المضاربة غير المشروعة، دراسة تحليلية مقارنة لنصوص التشريع الليبي والفرنسي والتشريعات العربية، مجلة دراسات قانونية، جامعة بن غازي، ليبيا، المجلد 13، 1994، ص 249.

⁴ طالب محمد كريم، تدخل الدولة في تحديد الأسعار كاستثناء على مبدأ حرية الأسعار، مجلة القانون، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، المجلد 05، العدد 07، ديسمبر 2016، ص 270.

⁵ عدنان أحمد ثلاث، أحمد هاشم علي، وليد سلطان إبراهيم، أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق، محصول القمح نموذجاً، مجلة زراعة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 40، العدد 04، 2012، ص 426.

من الغذاء يكفيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، في الحالات الاستثنائية، مثال الظروف الطبيعية الصعبة والتوتر السياسي والعسكري¹. ومنه فمفهوم الأمن الغذائي لا يتوقف على توفير الاحتياجات الغذائية لجميع أفراد المجتمع، لما للغذاء من تأثيرات على النمو والصحة ومقاومة الأمراض وقدرة الشخص الجسمانية والإنتاجية والعقلية وحالته النفسية، بل يضاف إلى ذلك جودة وسلامة الأغذية ونشر الوعي الغذائي، فنشر الوعي الغذائي من الأمور المهمة في معالجة الأمن الغذائي وسوء التغذية².

وحسب البنك الدولي هناك أربعة أبعادٍ رئيسية للأمن الغذائي، تتمثل في أولاً في التوفّر المادي للغذاء، والذي يتحدد حسب مستوى إنتاج المواد الغذائية، ومستويات المخزون، وصافي التجارة فيها. ثانياً الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية فالعرض الكافي من المواد الغذائية على المستوى الوطني أو الدولي لا يضمن في حد ذاته تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر. ثالثاً الاستفادة من المواد الغذائية، أي تناول الأفراد ما يكفي من العناصر الغذائية التي تمدهم بالطاقة والمغذيات نتيجة للرعاية الجيدة وممارسات التغذية، وطريقة إعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الطعام داخل الأسرة. وأخيراً استقرار الأبعاد الثلاثة الأخرى بمرور الوقت، فحتى لو كانت كمية الطعام التي يتناولها الشخص كافية اليوم، فلا يزال يُنظر إليه على أنه يعاني من انعدام الأمن الغذائي إذا لم تكن لديه القدرة الكافية على الحصول على المواد الغذائية بصفة دورية، مما يعرضه لخطر تدهور حالته الغذائية. وربما يكون للأحوال المناخية السيئة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية، ومن أجل تحقيق أهداف الأمن الغذائي، يجب تحقيق جميع الأبعاد الأربعة في آن واحد³.

2- القوانين الخاصة بمكافحة ظاهرة المضاربة غير المشروعة والممارسات غير القانونية للتجّار:

هناك العديد من الآليات القانونية التي ساهمت إلى حدٍ كبير في تحقيق الاستقرار في السوق الوطنية بالخصوص في السنوات الأخيرة ما عاد بالنفع على الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، وعلى رأسها نجد القانون رقم 21-15 الصادر في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، الذي كان له دور جوهريّ وأساسي في الحدّ من الممارسات غير القانونية التي كانت السبب الرئيسي في إحداث الندرة التي عرفتها المواد

¹ فاطمة بكدي، باشا رايح حمدي، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2016.

² مراد جبارة، محمد راتول، الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2000/2012، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 08، العدد 15، 2016، ص 73.

³ عماد الدين الهواري، محسن البطران، عبد الهادي حمزة، إيهاب السداوي، التحليل الكمي لأهم العوامل المؤثرة على الفجوة الغذائية والممكنات الاقتصادية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 29، العدد 4، 2019، ص 1524.

الاستهلاكية واسعة الانتشار في السوق الجزائرية، والذي سبقته الكثير من القوانين منذ الاستقلال والمتعلقة بمكافحة الجرائم المتعلقة بالأسعار ونزاهة الممارسات التجارية للحفاظ على مصلحة المستهلك.

1.2- القوانين الصادرة قبل القانون رقم 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة:

عرفت المنظومة القانونية الجزائرية عدة تشريعات هامة متعلقة بحماية المستهلك، فقد قام المشرع الجزائري بهدف حماية المستهلك وضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي للمواطن الجزائري بإصدار الكثير من القوانين التي تصون حقه في الحصول على السلع والخدمات دون التعرض للغش والتدليس من طرف التجار، ومن أهم هذه القوانين:

أ. القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 جوان 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية.

يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد ومبادئ شفافية ونزاهة الممارسات التجارية التي تقوم بين الأعوان الاقتصاديين وبين هؤلاء والمستهلكين، كذا حماية المستهلك وإعلامه وفرض الجزاءات القانونية في حال الإخلال بها، ويطبق هذا القانون على نشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات التي يمارسها أي عون اقتصادي مهما كانت طبيعته القانونية.

وجاء في هذا القانون:

أولاً: مبدأ شفافية الممارسات التجارية: حتى تتوفر الحماية اللازمة للمستهلك لا بد أن تتمتع الممارسات التجارية بالشفافية المطلوبة وذلك من خلال الالتزام بالإعلام عن الأسعار والتعريفات واحترام شروط البيع والالتزام بالفوترة، من خلال:

1- الالتزام بالإعلام بالأسعار والتعريفات واحترام شروط البيع:

أكد المشرع الجزائري بموجب نص المادة 04 من القانون رقم 04-02 على وجوب تولي البائع اعلام المستهلك بأسعار وتعريفات السلع والخدمات، حيث جاء فيها: يتولى البائع وجوباً إعلام الزبائن بأسعار وتعريفات السلع والخدمات، وبشروط البيع، ويجب أن يكون إعلام المستهلك بأسعار وتعريفات السلع والخدمات عن طريق وضع علامات أو وسم أو معلقات أو بأية وسيلة أخرى مناسبة تبين الأسعار والتعريفات بصفة مرئية ومقروءة. يجب أن تتوافق الأسعار أو التعريفات المعلنة المبلغ الإجمالي الذي يدفعه الزبون مقابل اقتناء سلعة أو الحصول على

خدمة. ويكون الإعلام بالأسعار بواسطة جداول الأسعار أو النشرات البيانية أو دليل الأسعار أو بأية وسيلة أخرى ملائمة مقبولة بصفة عامة في المهنة¹.

2- الالتزام بالفوترة:

نص المشرع الجزائري على وجوب التعامل بالفاتورة عند كل بيع سلعة أو تأدية خدمة تكون بين الأعوان الاقتصاديين وجعلها اختيارية في المعاملات التي تتم بين البائع والمستهلك، وهو ما جاء في المادة 10 من القانون رقم 02-04 التي نصت على: يجب أن يكون كل بيع سلع، أو تأدية خدمات بين الأعوان الاقتصاديين مصحوباً بفاتورة يلزم البائع بتسليمها، ويلزم المشتري بطلبها منه، وتسلم عند البيع أو عند تأدية الخدمة، كما يجب أن يكون البيع للمستهلك محل وصل صندوق أو سند يبرر هذه المعاملة، ويجب أن تسلم الفاتورة إذا طلبها الزبون²، مع العلم أن المادة سألقة الذكر قد تم تعديلها بموجب المادة 03 من القانون رقم 06-10 المؤرخ في 15 أوت 2010.

ثانياً: مبدأ نزاهة الممارسات التجارية: أدرج المشرع الجزائري بعض الممارسات الماسة بحقوق المستهلك ضمن احكام الباب الثالث من القانون رقم 02-04 تحت عنوان نزاهة الممارسات التجارية، حيث تضمن هذا الباب:

1- الممارسات التجارية غير الشرعية:

من بين الممارسات التجارية غير الشرعية التي جاء بها هذا القانون أنه يمنع على أي شخص ممارسة الأعمال التجارية دون اكتساب الصفة التي تحددها القوانين المعمول بها، وتعتبر كل سلعة معروضة على نظر الجمهور معروضة للبيع، وبالتالي يمنع بيع سلعة أو تأدية خدمة بدون مبرر شرعي، إذا كانت هذه السلعة معروضة للبيع أو كانت الخدمة متوفرة. كما يمنع كل بيع أو عرض لسلع وكذلك كل أداء خدمة أو عرضها عاجلاً أو اجلاً مشروطاً بمكافأة مجانية، من سلع أو خدمات إلا إذا كانت من نفس السلع أو الخدمات موضوع البيع أو تأدية الخدمة، كانت قيمتها لا تتجاوز 10 % من المبلغ الإجمالي للسلع أو الخدمات المعنية. كما يمنع اشتراط البيع بشراء كمية مفروضة أو اشتراط البيع بشراء سلع أخرى أو خدمات وكذلك اشتراط تأدية خدمة بخدمة أخرى أو بشراء سلعة، وغيرها من الممارسات التجارية غير الشرعية³.

¹ المواد: 4 الى 9 من القانون رقم 02-04.

² المواد: 10 الى 13 من القانون رقم 02-04.

³ المواد: 14 الى 20 من القانون رقم 02-04.

2- ممارسة أسعار غير شرعية:

كل بيع سلعة أو تأدية خدمات لا تخضع لنظام حرية الأسعار، لا يمكن أن تتم إلا ضمن احترام نظام الأسعار المقننة طبقاً للتشريع المعمول به، وتمنع الممارسات التي ترمي إلى القيام بتصريحات مزيفة بأسعار التكلفة قصد التأثير على أسعار السلع والخدمات غير الخاضعة لنظام حرية الأسعار، وأيضاً القيام بكل ممارسة أو مناورة ترمي إلى إخفاء زيادات غير شرعية في الأسعار¹.

3- الممارسات التجارية التدليسية:

وهي الممارسات التجارية التي ترمي إلى دفع أو استلام فوارق مخفية للقيمة، أو تحرير فواتير وهمية أو فواتير مزيفة، أو اتلاف الوثائق التجارية والمحاسبية وإخفاءها أو تزويرها قصد إخفاء الشروط الحقيقية للمعاملات التجارية. كما يمنع على التجار حيازة منتوجات مستوردة أو مصنعة بصفة غير شرعية أو مخزون من المنتوجات بهدف تحفيز الارتفاع غير المبرر للأسعار، أو مخزون من منتوجات خارج موضوع تجارتهم الشرعية قصد بيعه².

4- الممارسات التجارية غير النزيمية:

وهي الممارسات التجارية المخالفة للأعراف التجارية النظيف والنزيمية والتي من خلالها يتعدى عون اقتصادي على مصالح عون أو عدة أعوان اقتصاديين آخرين. ومن بين هذه الممارسات: تشويه سمعة عون اقتصادي منافس بنشر معلومات سيئة تمس شخصه أو بمنتوجاته أو خدماته، تقليد العلامات، تحويل زبائن عون اقتصادي منافس باستعمال طرق غير نزيمية، الإخلال بنظام السوق وإحداث اضطرابات فيه، إقامة محل تجاري في الجوار القريب لمحل منافس بهدف استغلال شهرته خارج الأعراف والممارسات التنافسية المعمول بها، الاشهار التضليلي³.

من خلال ما سبق يمكن اعتبار القانون رقم 02-04 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية واحداً من لين أهم التشريعات المنظمة للسوق الوطني، إذ كرس المشرع الجزائري من خلال مواده المختلفة مجموعة

¹ المواد: 22، 23 من القانون رقم 02-04.

² المواد: 24، 25 من القانون رقم 02-04.

³ المواد: 26 إلى 28 من القانون رقم 02-04.

من القواعد التي تخص النزاهة والشفافية بين التجار فيما بينهم وفي علاقتهم مع المستهلكين، وذلك عند ممارستهم مختلف الأنشطة التجارية.

ب. القانون رقم 03-09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

جاء هذا القانون بهدف تحديد القواعد المطبقة في مجال حماية المستهلك وقمع الغش، وتطبق أحكامه على كل سلعة أو خدمة معروضة للاستهلاك بمقابل أو مجانا وعلى كل متدخل وفي جميع مراحل عملية العرض للاستهلاك، وقد جاء هذا القانون استجابة لتفادي الإضرار بالمستهلك وحمايته وهو يعدل ويتمم القانون رقم 02-89 الذي يعتبر الحجر الأساس لهذه الحماية¹.

ومن أهم ما جاء في هذا القانون من أجل حماية المستهلك:

- إلزامية النظافة والنظافة الصحية:

منع وضع المواد الغذائية للاستهلاك، التي تحتوي على الملوثات بكمية غير مقبولة، كما يجب على كل متدخل في عملية وضع المنتوجات الغذائية للاستهلاك أن يسهر على احترام شروط النظافة والنظافة الصحية للمستخدمين، والأماكن ومحلات التصنيع أو المعالجة أو التحويل أو التخزين وكذا وسائل نقل هذه المنتوجات وضمان عدم تعرضها للإتلاف بواسطة عوامل بيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية. ومن جهة أخرى يجب ألا تحتوي التجهيزات واللوازم والعتاد والتغليف، وغيرها من الآلات المخصصة لملاسة المواد الغذائية، إلا على اللوازم التي لا تؤدي إلى إفسادها².

- إلزامية أمن المنتوجات:

يجب أن تكون المنتوجات الموضوعة للاستهلاك مضمونة وتتوفر على الأمن بالنظر إلى الاستعمال المشروع المنتظر منها، وأنم لا تلحق ضررا بصحة المستهلك وأمنه ومصالحه، وذلك ضمن الشروط العادية للاستعمال أو الشروط الأخرى الممكن توقعها من قبل المتدخلين، كما يتعين على كل متدخل احترام إلزامية أمن المنتج الذي يضعه للاستهلاك فيما يخص: مميزاته وتركيبته وتغليفه وشروط تجميعه وصيانتته؛ تأثير المنتج على المنتوجات الأخرى عند توقع استعماله مع هذه المنتوجات؛ عرض المنتج ووسمه والتعليمات المحتملة الخاصة

¹ عاشور نصر الدين، عقبي أمال، ضمانات حماية المستهلك بموجب القانون 03-09 المتعلق بحماية المستهلك، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، العدد 46، 2017، ص 246.

² المواد: 4 الى 8 من القانون رقم 03-09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

لاستعماله وإتلافه وكذا كل الإرشادات أو المعلومات الصادرة عن المنتج؛ فئات المستهلكين المعرضين لخطر جسيم نتيجة استعمال المنتج خاصة الأطفال¹.

- إلزامية مراقبة مطابقة المواد قبل وضعها للاستهلاك:

يجب أن يلبي كل منتج معروض للاستهلاك الرغبات المشروعة للمستهلك من حيث طبيعته وصنفته ومدته ومميزاته الأساسية وتركيبته ونسبة مقوماته اللازمة وهويته وكميته وقابليته للاستعمال والأخطار الناجمة عن استعماله، يجب على كل متدخل إجراء رقابة ذاتية للمنتج قبل وضعه للاستهلاك².

- إلزامية ضمان بعد البيع والخدمة ما بعد البيع:

يعتبر الحق في الضمان وخدمة ما بعد البيع من أهم الحقوق المعترف بها للمستهلك بموجب القانون رقم 03-09 الذي جاء في: يجب على كل متدخل خلال فترة الضمان المحددة، في حالة ظهور عيب بالمنتج، استبداله أو إرجاع ثمنه، أو تصليح المنتج أو تعديل الخدمة على نفقته؛ يجب أن تبين بنود وشروط تنفيذ هذه الضمانات في وثيقة مرافقة للمنتج كما يستفيد كل مقتني لأي منتج من حق تجربته، يتعين على المتدخل المعني ضمان صيانة وتصليح المنتج المعروض بعد انقضاء فترة الضمان بخدمة ما بعد البيع³.

- إلزامية إعلام المستهلك بالوسم:

نصَّ المشرع الجزائري على إلزامية إعلام المستهلك في القانون رقم 03-09 حيث جاء فيه: يجب على كل متدخل أن يعلم المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بالمنتج الذي يضعه للاستهلاك بواسطة الوسم ووضع العلامات أو بأية وسيلة أخرى مناسبة. يجب أن تحرر بيانات الوسم باللغة العربية وبطريقة مرئية ومقروءة ويتعذر محوها⁴.

2.2- القانون رقم 21-15 الصادر في 28 ديسمبر 2021، المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة:

نتيجة لعدم كفاية القوانين سالفة الذكر في الحد من الممارسات التجارية غير المشروعة وعلى رأسها المضاربة غير المشروعة نتيجةً لظهور أساليب جديدة للتدليس والتضليل، ولمواكبة تطور أنماط وحجم

¹ المواد: 9، 10 من القانون رقم 03-09.

² المواد: 11، 12 من القانون رقم 03-09.

³ المواد: 13 إلى 16 من القانون رقم 03-09.

⁴ المواد: 17، 18 من القانون رقم 03-09.

الاستهلاك وتزايد المخاطر التي تحدد بالمستهلك قام المشرع الجزائري بإصدار تشريع خاص بمكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة لحماية المستهلك، وهو القانون رقم 15-21 الصادر في 28 ديسمبر 2021، المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة التي عرفت انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة.

أ. الهدف من القانون 15-21.

يهدف القانون رقم 15-21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة والذي استحدثه المشرع الجزائري بوصفه من القوانين المكملة لقانون العقوبات إلى حماية الحقوق الاقتصادية للمستهلك وإلى تدعيم نظام مراقبة السوق الوطنية، بعد أن تفشت هذه الجريمة في الأونة الأخيرة في الجزائر وأصبحت تمس بأمن واستقرار المجتمع، ولعدم كفاية نصوص قانون العقوبات التي تجرم المضاربة غير المشروعة في مكافحة هذه الجريمة وردع مرتكبيها ومن ثم أصبحت ضرورة ملحة لصدور هذا القانون¹ الذي كان له دور جوهري في عملية ضبط وإيقاف الممارسات غير القانونية التي اختلقت وافتعلت الندرة في عدة مواد استهلاكية من خلال:

ب. آليات مكافحة المضاربة غير المشروعة.

جاء في القانون رقم 15-21 مجموعة من الآليات لمكافحة المضاربة غير المشروعة من خلال إعداد استراتيجية وطنية لضمان التوازن على مستوى السوق، بالعمل على استقرار الأسعار والحد من المضاربة غير المشروعة قصد الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين ومنع استغلال الظروف بغرض الرفع غير المبرر في الأسعار، ولا سيما منها المواد الضرورية أو المواد ذات الاستهلاك الواسع².

وتتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة للحد من المضاربة غير المشروعة من خلال³:

- ضمان توفير السلع والبضائع الضرورية في الأسواق.

- اعتماد آليات اليقظة لاتخاذ الإجراءات الملائمة قصد الحد من آثار الندرة.

- تشجيع الاستهلاك العقلاني.

¹ ثابت دنيا زاد، جرائم المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري: دراسة على ضوء القانون 15-21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة،

مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2022، ص 698.

² المادة 3، القانون رقم 15-21.

³ المادة 4، القانون رقم 15-21.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدحض تفشي أي إشاعات يتم ترويجها بغرض إحداث اضطراب في السوق والرفع في الأسعار بطريقة عشوائية ومباغته.

- منع أي تخزين أو سحب غير مبرر للسلع والبضائع لإحداث حالة الندرة بغرض رفع الأسعار.

وتساهم الجماعات المحلية في مكافحة المضاربة غير المشروعة من خلال¹:

- تخصيص نقاط لبيع المواد الضرورية أو المواد ذات الاستهلاك الواسع، بأسعار تتناسب مع أصحاب

الدخل الضعيف، خاصة في الأعياد والمواسم والحالات الاستثنائية التي تعرف عادة ارتفاعا في الأسعار.

- الرصد المبكر لكل أشكال الندرة في السلع والبضائع على المستوى المحلي، ولا سيما منها المواد الضرورية

أو المواد ذات الاستهلاك الواسع.

- دراسة وتحليل وضعية السوق المحلية وتحليل الأسعار.

كما يساهم المجتمع المدني ووسائل الاعلام في ترقية الثقافة الاستهلاكية وتنشيط عملية ترشيد التوعية

بهدف عقلنة الاستهلاك وعدم الإخلال بقاعدة العرض والطلب، لا سيما في الأعياد والمواسم والحالات

الاستثنائية وتلك الناجمة عن أزمة صحية طارئة أو تفشي وباء أو وقوع كارثة².

ويكلف فضلاً عن ضباط وأعاون الشرطة القضائية الأعاون المؤهلون التابعون للأسلاك الخاصة بالمراقبة

التابعون للإدارة المكلفة بالتجارة والأعاون المؤهلون التابعون لمصالح الادارة الجبائية لمعاينة جرائم المضاربة

غير المشروعة بمختلف أشكالها، كما يمكن للجمعيات الوطنية الناشطة في مجال حماية المستهلك أو أي

شخص متضرر إيداع شكوى أمام الجهات القضائية والتأسيس كطرف مدني في الجرائم المنصوص عليها في

القانون رقم 15-21.

ت. العقوبات الواردة في القانون رقم 15-21.

نظم المشرع الجزائري في السابق المضاربة غير المشروعة بموجب المواد 172، 173، و174 من قانون

العقوبات، لكنه قام بإلغائها بموجب المادة 24 من القانون رقم 15-21، ويُعاقب على المضاربة غير المشروعة

حسب القانون هذا القانون بالحبس من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات وبغرامة من 1.000.000 دج إلى

¹ المادة 5، القانون رقم 15-21.

² المادة 6، القانون رقم 15-21.

2.000.000 دج. وتكون العقوبة بالحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة والغرامة من 2.000.000 دج إلى 10.000.000 دج إذا وقعت أفعال المضاربة غير المشروعة على الحبوب ومشتقاتها أو البقول الجافة أو الحليب أو الخضر أو الفواكه أو الزيت أو السكر أو البن أو مواد الوقود أو المواد الصيدلانية. وإذا ارتكبت الأفعال السابقة خلال الحالات الاستثنائية أو ظهور أزمة صحية طارئة أو تفشي وباء أو وقوع كارثة، فإن العقوبة تكون السجن المؤقت من عشرين سنة إلى ثلاثين سنة والغرامة من 10.000.000 دج إلى 20.000.000 دج. أما إذا ارتكبت الأفعال السابقة من طرف جماعة إجرامية منظمة، فإن العقوبة تكون السجن المؤبد¹.

كما يجوز للجهة القضائية في حالة الحكم بالإدانة بإحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أن تحكم بشطب السجل التجاري للفاعل والمنع من ممارسة النشاط التجاري وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات. كما يجوز أن تأمر بغلق المحل المستعمل لارتكاب الجريمة والمنع من استغلاله لمدة أقصاها سنة واحدة، ولها أن تحكم بمصادرة محل الجريمة والوسائل المستعملة في ارتكاب الجريمة والأموال المتحصلة منها².

3- أثار قوانين مكافحة المضاربة غير المشروعة والممارسات غير القانونية للتجار على تعزيز الأمن الغذائي

للمواطن الجزائري:

3.1- في مجال مراقبة الممارسات التجارية:

من أجل ضمان الأمن الغذائي للمواطن الجزائري تقوم العديد من الجهات الحكومية على رأسها مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات بمراقبة الممارسات التجارية بهدف ضمان منافسة نزيهة وشرعية في مجال التجارة، مع الحرص والسهل على احترام القوانين المنصوص عليها في هذا المجال (بالأخص القانون رقم 04-02) وذلك تبادياً للمعاملات التعسفية المنافية بحرية المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين والتي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن وتحويل دون تحقيقه لأمنه الغذائي، في هذا الإطار سجل أعوان الرقابة في سنة 2021 أكثر من 941.909 تدخلاً ميدانياً، تم خلالها معاينة 107.822 مخالفة أسفر عنها تحرير 103.572 محضر متابعة قضائية، وقد ارتكزت التدخلات أساساً حول احترام إجبارية شفافية الممارسات التجارية لاسيما اجبارية الفوترة في مراحل الإنتاج والتوزيع بالجملة حيث سمحت هذه التدخلات بمعاينة 8.114 مخالفة لعدم الفوترة، منها 7.499 مخالفة مرتبطة بتحرير فواتير وهمية وفواتير مزورة، كما أسفرت التدخلات الميدانية لنفس السنة

¹ المادة 12 الى 16 من القانون رقم 15-21.

² المادة 17 من القانون رقم 15-21.

عن تحرير 1.866 محضر رسمي لمخالفة ممارسة أسعار غير شرعية (عدم احترام الأسعار المقننة والتصريحات المزيفة بأسعار التكلفة التي ترمي إلى إخفاء زيادات غير شرعية في الأسعار)¹، بيّن تقييم نتائج المراقبة أنّ عدم الإشهار للبيانات القانونية شكّلت المخالفة الرئيسة، تليها عدم إشهار الأسعار والتعريفات ثم عدم الفوترة وتحرير فواتير غير مطابقة، وهي المخالفات التي ساهمت في ارتفاع الأسعار الذي شهدته الأسواق وما انجر عنه من معاناة للمواطن الجزائري جزاء هذه الزيادات ما انعكس سلباً على قدرته الشرائية الأمر الذي يهدد استقرار أمنه الغذائي.

أما في سنة 2022 فقد أسفرت عمليات الرقابة المنجزة من قبل المصالح المختلفة لوزارة التجارة بالتعاون مع الجهات الأمنية الوطنية عن تسجيل 1.151.238 تدخلاً، تم خلالها معاينة 120.793 مخالفة أسفر عنها تحرير 115.121 محضر متابعة قضائية، ارتكزت التدخلات أساساً حول احترام إجبارية شفافية الممارسات التجارية لاسيما إجبارية الفوترة حيث سمحت هذه التدخلات بمعاينة 9.677 مخالفة لعدم الفوترة، و1.422 مخالفة مرتبطة بتحرير فواتير وهمية وفواتير مزورة، أمّا في مجال الريح غير الشرعي، فقد سمحت عمليات الرقابة لسنة 2022 عن تحرير 3.811 محضر رسمي لمخالفة ممارسة أسعار غير شرعية². وكما هو الحال بالنسبة لسنة 2021 فتقييم نتائج المراقبة لسنة 2022 تبين أنّ عدم الإشهار للبيانات القانونية شكّلت المخالفة الرئيسة، تليها عدم إشهار الأسعار والتعريفات ثم عدم الفوترة وتحرير فواتير غير مطابقة، مما سبق يتضح أنّ هذه النوعية من الممارسات التجارية غير النزهة قد عرفت زيادة عن السنة السابقة ما يستدعي تكثيف عمليات الرقابة لمحاربتها والحيلولة دون تكرار نفس الممارسات من أجل الحفاظ على قدرة المواطن الشرائية وحماية أمنه الغذائي.

الجدول الموالي يبين حصيلة النشاطات التي قامت بها وزارة التجارة في مجال مراقبة الممارسات التجارية من أجل حماية المستهلك ودعم أمنه الغذائي لسنتي 2021 و2022:

¹ وزارة التجارة وترقية الصادرات، حصيلة نشاطات الرقابة الاقتصادية وقمع الغش على مستوى السوق الوطنية المنجزة خلال سنة 2021، بتاريخ 2022/01/18، على الرابط: <https://bit.ly/3KXs7xP>

² وزارة التجارة وترقية الصادرات، حصيلة نشاطات الرقابة الاقتصادية وقمع الغش على مستوى السوق الوطنية المنجزة خلال سنة 2022، بتاريخ 2023/01/30، على الرابط: <https://bit.ly/3J7to4f>

الجدول 1: حصيلة نشاطات الرقابة في مجال مراقبة الممارسات التجارية على مستوى السوق الوطنية المنجزة خلال سنتي 2021 و2022.

النسبة 2022		2021		طبيعة المخالفة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
% 35	41.989	%25.25	27.221	عدم الإعلام بالأسعار والتعريفات
% 16	18.881	%31.72	34.199	عدم الإشهار للبيانات القانونية
% 9	11.099	%7.53	8,114	عدم الفوترة وتحريم فواتير غير مطابقة
% 9	10.715	%6.66	7.183	ممارسة نشاط تجاري دون حيازة المحل التجاري
% 8	9.433	%5.20	5.608	معارضة الرقابة
%7	8.341	%4.32	4.658	عدم القيد في السجل التجاري
% 3	3.811	%1.73	1.866	ممارسة أسعار غير شرعية
% 13	16.524	%17.60	19.973	مخالفات أخرى

المصدر: من إنجاز الباحث من خلال بيانات وزارة التجارة، على الرابط: <https://bit.ly/3J8Wv7f>، بتاريخ: 2023/01/30 والرابط: <https://bit.ly/3EUdY0I> بتاريخ: 2022/01/18.

مما سبق يمكن إرجاع الاستقرار في الأسعار الذي تشهده السوق الوطنية حالياً، والوفرة المسجلة في مختلف المواد واسعة الاستهلاك، إلى الإجراءات التي اعتمدت من طرف الدولة من أجل ضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتجات الغذائية، للحد من التذبذبات التي حصلت في السنوات الأخيرة، ومن بين هذه الإجراءات الحرص على تطبيق ما جاء في القانون رقم 02-04 الخاص بالممارسات التجارية.

3.2- في مجال مراقبة النوعية وقمع الغش:

في مجال مراقبة النوعية وقمع الغش يقوم أعوان الجودة وقمع الغش لرقابة المنتوجات والخدمات التابعين لمختلف مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات عن طريق المعاينات المباشرة والفحوص البصرية وبواسطة أجهزة المكايل والموازين والمقاييس وبالتدقيق في الوثائق والاستماع إلى الأشخاص المسؤولين أو بأخذ العينات لإجراء التحاليل عليها.

وفي هذا الإطار وحرصاً على حماية المواطن وتعزيز أمنه الغذائي تم تسجيل أكثر من 859.669 عملية مراقبة على مستوى الأسواق الداخلية وكذا الحدود في سنة 2021 لوحدها، مكنت من معاينة 45.279 مخالفة للقواعد

المتعلقة بحماية المستهلك، مما سمح بتحرير 41.787 محضر متابعة قضائية واقتراح غلق 3.554 محل تجاري¹. أما في سنة 2022 فقد تم تسجيل ما يزيد عن 979.461 عملية مراقبة على مستوى الأسواق الداخلي وكذا الحدود، مكّنت من معاينة أكثر 85.363 من مخالفة للقواعد المتعلقة بحماية المستهلك، مما سمح بتحرير 64 ألف محضر متابعة قضائية².

والجدول الموالي يبيّن حصيلة نشاطات الرقابة على في مجال مراقبة النوعية وقمع الغش مستوى الأسواق الوطنية المنجزة خلال سنتي 2021 و2022.

الجدول 02: حصيلة نشاطات الرقابة في مجال مراقبة النوعية وقمع الغش على مستوى السوق الوطنية المنجزة خلال سنتي 2021 و2022.

2022		2021		طبيعة المخالفة
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
41 %	34.604	48.64 %	21.438	عدم احترام إلزامية النظافة والنظافة الصحية
14 %	11.707	13.91 %	6.131	خداع أو محاولة خداع المستهلك
12 %	10.368	12.72 %	5.607	حيازة أو عرض منتج غير مطابق
11 %	9.120	10.76 %	4.743	انعدام الرقابة الذاتية
5 %	3.834	5.08 %	2.239	عدم احترام إلزامية وسم المنتج
1.4 %	1.147	2.29 %	1.010	عرقلة إتمام مهام المراقبة
1 %	799	0.85 %	373	عدم احترام إلزامية الضمان وتنفيذه
16 %	13.120	5.74 %	2.531	مخالفات أخرى

المصدر: من إنجاز الباحث من خلال بيانات وزارة التجارة، على الرابط: <https://bit.ly/3J8Wv7f>. بتاريخ: 2023/01/30 والرابط:

<https://bit.ly/3EUdY0I> بتاريخ: 2022/01/18.

¹ وزارة التجارة وترقية الصادرات، حصيلة نشاطات الرقابة الاقتصادية وقمع الغش خلال سنة 2021، مرجع سابق.

² وزارة التجارة وترقية الصادرات، حصيلة نشاطات الرقابة الاقتصادية خلال سنة 2022، مرجع سابق.

من خلال تقييم نتائج عمليات المراقبة الموضحة في الجدول السابق الذي يبيّن عدد المخالفات المسجلة من طرف مصالح وزارة التجارة لسنتي 2021 و2022 في مجال مراقبة النوعية وقمع الغش يتبيّن أنّ عدم احترام إلزامية النظافة والنظافة الصحية شكّلت المخالفة الرئيسة، تليها مخالفة خداع أو محاولة خداع المستهلك ثم حيازة أو عرض منتج غير مطابق وهي مرتبة بحسب النسب سابقة الذكر، الانخفاض في تسجيل المخالفات بين سنة 2021 وسنة 2022 يدل على تكثيف عمليات الرقابة بهذا الخصوص وتطبيق ما جاء به القانون رقم 03-09 الخاص بمراقبة النوعية وقمع الغش، الأمر الذي انعكس على استقرار الأسعار ونوعية المنتجات وبالتالي الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن والمساهمة في تعزيز أمنه الغذائي الوطني.

3.3- في مجال مكافحة المضاربة غير المشروعة:

منذ صدور القانون رقم 15-21 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة والذي جاء للحدّ من هذه الظاهرة التي أثرت بشكلٍ سلبي على وفرة السلع الاستهلاكية في الأسواق وزيادة أسعارها، كثفت السلطات الوصية في البلاد وعلى رأسها مصالح وزارة التجارة جهودها ضد كافة تجار الجملة والتجزئة المخالفين وهذا من أجل القضاء على الاحتكار والمضاربة التي عرفتها معظم مناطق البلاد في السنوات الأخيرة، والتي تسببت في حدوث ندرة في بعض المواد الواسعة الاستهلاك من جهة، ومن أجل تحريك هذا القانون الذي يعتبر آلية ردعية لمثل هذه السلوكيات التي أصبحت تتحكّم في السوق الجزائرية من أجل الحفاظ على استقرار السوق الوطنية ومنه تعزيز الأمن الغذائي للمواطن الجزائري من جهة أخرى.

نتيجة لذلك سجلت الجهات القضائية عبر الوطن خلال شهر أكتوبر 2022 لوحده متابعات قضائية ضد أكثر من 78 شخصاً لارتكابهم أفعال المضاربة غير المشروعة، وقد صدرت أحكام بالإدانة وعقوبات بالحبس ضد (56) منهم لمدد تتراوح بين 04 و15 سنة حبسا نافذا، وغرامات من مليون إلى عشرة ملايين دينار، في عدة محاكم بالمجالس القضائية عبر الوطن¹، كما أسفرت عمليات تقييم ومتابعة نشاط الرقابة على مستوى السوق المنجزة من طرف مصالح وزارة التجارة بالتنسيق مع المصالح الأمنية خلال سنة 2022، على 121.504 تدخلاً مكّن مصالح الرقابة من تسجيل 247 جنحة، وتحرير 247 محضر متابعة قضائية. بالإضافة إلى ذلك، قامت مصالح الرقابة باتخاذ إجراءات إدارية تحفظية تمثلت في حجز سلع

¹ وزارة العدل الجزائرية، حصيلة المتابعات القضائية بخصوص مكافحة المضاربة غير المشروعة، بتاريخ 27 أكتوبر 2022، على الرابط:

<https://bit.ly/3kFDIXP>

تقدر بـ 5.499.38 طن، بقيمة إجمالية تقدر بـ 350.49 مليون دج. تتوزع التدخلات الرقابية على مستوى السوق الوطنية في إطار محاربة المضاربة غير المشروعة حسب قطاع النشاط كما يلي¹:

- التجارة بالتجزئة: 95.447 تدخل بنسبة 78.55 %.

- التجارة بالجملة: 18.797 تدخل نسبة 15.47 %.

- الإنتاج: 5.185 تدخل نسبة 4.27 %.

- محلات المستوردين: 2.075 تدخل نسبة 1.7 %.

إن تنفيذ الإجراءات الصارمة في إطار تنفيذ القانون رقم 15-21 الخاص بمكافحة المضاربة غير المشروعة للتعامل ومنها إقرار عقوبات وصلت إلى 20 سنة حبساً على المحتكرين والمضاربين ساهم في وفرة واستقرار المواد الغذائية لا سيما المدعمة منها.

الخاتمة:

نتيجة لانتشار بعض السلوكيات غير النزهة التي تؤثر على القدرة الشرائية للمواطن ما ينعكس على تحقيق أمنه الغذائي وعلى رأسها جريمة المضاربة غير المشروعة، وبالرغم من النصوص القانونية القائمة والمحددة لقواعد المنافسة والممارسات التجارية كالقانون رقم 02-04 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، والقانون رقم 03-09 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، إلا أنها لم تفلح في القضاء على المضاربة غير المشروعة، لظهور أساليب جديدة تنطوي على التدليس وتضليل المخالف للممارسات الأخلاقية للأعمال التجارية المتسمة بالشفافية والانفتاح، الأمر الذي دفع بالتشريع الجزائري الجزائي إلى أن يضع تشريعاً خاصاً بمكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة وفقاً للقانون 15-21، حيث ساهم تطبيق هذه القوانين إلى استقرار الأسعار في السوق وحماية القدرة الشرائية للمواطن عن طريق ضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتجات الغذائية، كما شدد القانون رقم 15-21 على جريمة المضاربة غير المشروعة وصنفها كجناية لتصل عقوبتها حتى السجن المؤبد في بعض الحالات. حيث قامت الجهات الوصية (مصالح وزارة التجارة عبر مختلف مديريتها الولائية بالتنسيق مع مصالح الأمن) من أجل حماية القدرة الشرائية للمواطن وضمان ترويده بالمواد الغذائية واستمرارية التموين بها، بشن حملات لمحاربة تجار المضاربة والاحتكار كانت نتائجها المثبات من المحاضر

¹ وزارة التجارة وترقية الصادرات، حصيلة نشاطات الرقابة الاقتصادية خلال سنة 2022، المرجع السابق.

القضائية وأعداد كبيرة من الاحكام بالسجن. بالرغم من ذلك لا يزال المواطن الجزائري يعاني من استمرار بعض هذه السلوكيات غير النزيمية من طرف التجار والمتعاملين الاقتصاديين وندرة بعض المواد الاستهلاكية بين الحين والآخر، لذا لا بد من:

- تكييف المنظومة التشريعية بصفة دورية لمواجهة الصور الجديدة من الإجرام والتي تتسم بالخطورة والتنامي المستمر والتي تمس بأمن المواطن الغذائي وقدرته الشرائية.

- التوسع في فرض العقوبات الجزائية من أجل مواجهة مختلف الممارسات غير النزيمية التي يقوم بها بعض التجار وعلى رأسها المضاربة غير المشروعة من أجل ضمان شفافية ونزاهة الممارسات التجارية المختلفة.

- تفعيل دور جمعيات حماية المستهلك في توعية المواطنين وخلق فهم ثقافة التبليغ عن أي سلوك تجاري غير نزيه أو عملية مضاربة بالسلع لما لهذه السلوكيات من تأثير على أمنهم الغذائي.

- إعادة النظر في سياسة دعم المواد الاستهلاكية، والتي قللت من الهوامش الربحية للتجار، وأدت إلى تزايد عمليات المضاربة والاحتكار على وجه الخصوص المواد المدعمة والمسقف سعرها.

- غرس ثقافة التبليغ لدى المواطن عن السلوكيات غير النزيمية التي من شأنها تهديد قدرته الشرائية وبالتالي أمنه الغذائي وعلى رأسها: فرض أسعار أكثر من الأسعار المقننة، البيع المشروط، أو تخزين المنتجات المفقودة في السوق.

قائمة المصادر والمراجع:

القوانين:

1- القانون رقم 03-09 المؤرخ في 25 فيفري 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، الصادرة في: 80 مارس 2009.

2- القانون رقم 02-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 41، الصادرة في: 27 جوان 2004.

3- القانون رقم 15-21 الصادر في 28 ديسمبر 2021، المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 99، الصادر في: 29 ديسمبر 2021.

الكتب:

- 1- محمد أحمد محمود عمارنة، رقابة هيئة سوق رأس المال على الشركات المساهمة (دراسة مقارنة)، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص 549.
- 2- فاطمة بكدي، بإشراح حمدي، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2016.

المقالات:

- 1- برهان الشاعر، ضوابط المضاربة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية (ملخص أطروحة دكتوراه في الفقه الإسلامي)، مجلة كليات التربية، اليمن، المجلد 01، العدد 13، 2012، (ص 237-238).
- 2- مصطفى منير، جريمة المضاربة غير المشروعة، دراسة تحليلية مقارنة لنصوص التشريع الليبي والفرنسي والتشريعات العربية، مجلة دراسات قانونية، جامعة بن غازي، ليبيا، المجلد 13، 1994، (ص 249).
- 3- عدنان أحمد ثلاج، أحمد هاشم عليّ، وليد سلطان إبراهيم، أثر السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق، محصول القمح نموذجا، مجلة زراعة الرافدين، جامعة الموصل، العراق، المجلد 40، العدد 04، 2012، (ص 426).
- 4- مراد جبارة، محمد راتول، الأمن الغذائي في الوطن العربي، إنجازات وتحديات 2012/2000، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، الجزائر، المجلد 08، العدد 15، 2016، (ص 73).
- 5- طالب محمد كريم، تدخل الدولة في تحديد الأسعار كاستثناء على مبدأ حرية الأسعار، مجلة القانون، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، المجلد 05، العدد 07، ديسمبر 2016، (ص 270).
- عاشور نصر الدين، عقبي أمال، ضمانات حماية المستهلك بموجب القانون 09-03 المتعلق بحماية المستهلك، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، العدد 46، 2017، (ص 246).
- 6- ثابت دنيا زاد، جرائم المضاربة غير المشروعة في التشريع الجزائري: دراسة على ضوء القانون 21-15 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 15، العدد 02، 2022، (ص 698).

7- عماد الدين الهواري، محسن البطران، عبد الهادي حمزة، إيهاب السداوي، التحليل الكمي لأهم العوامل المؤثرة على الفجوة الغذائية والممكنات الاقتصادية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 29، العدد 4، 2019، (ص 1524).

الرسائل الجامعية:

1- فاطمة بحري، الحماية الجنائية للمستهلك، أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر، 2012-2013، (ص 107).

الوسائل البديلة لحل منازعات الاستثمار الأجنبي: (التحكيم والوساطة نموذجًا)

Alternative Means for Resolving Foreign Investment Disputes

الباحث سالم بن راشد بن سالم الهاشمي (جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان)

Salim bin Rashid bin Salim Al Hashmi (Legal Researcher at Sultan Qaboos University)

Abstract:

The research aims to examine the content of provisions related to arbitration and mediation as alternative means for resolving foreign investment disputes, as well as the practical effectiveness of these means in alleviating the burden on the judicial system of the Sultanate, particularly in light of the increasing number of judicial disputes brought before national courts.

The research will follow both an inductive and analytical approach, by examining the regulatory texts governing arbitration and mediation as alternative means for resolving foreign investment disputes, and employing analytical methods to evaluate the success of these means in resolving such disputes and their reliance as an alternative to resorting to national judiciary.

Keywords: Foreign Investment, Arbitration, Mediation.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على مضمون الأحكام الخاصة بالتحكيم والوساطة باعتبارهما أحد الوسائل البديلة لحل نزاعات الاستثمار الأجنبي، ومدى فعالية هذه الوسائل من الناحية العملية في التخفيف على كاهل المنظومة القضائية في السلطنة لاسيما في ضوء ما تشهده المحاكم الوطنية من ازدياد في النزاعات القضائية المعروضة عليها.

سيتبع البحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي كمناهج رئيسة، من خلال استقراء النصوص المنظمة للتحكيم والوساطة كأحد الطرق البديلة لحل نزاعات الاستثمار الأجنبي، وسيستخدم الباحث كذلك المنهج التحليلي لتحليل هذه النصوص؛ وذلك بغية تقييم مدى نجاح هذه الوسائل لحل نزاعات الاستثمار الأجنبي والاعتماد عليها بدلا من اللجوء إلى القضاء الوطني.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، التحكيم، الوساطة.

مقدمة:

مما لا شك فيه بأن اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل النزاعات في الوقت الراهن أصبح أمر تطلبه مقتضيات العدالة الناجزة، وذلك على اعتبار بأن المحاكم الوطنية لم تعد قادرة على استيعاب كافة النزاعات التجارية أو المدنية لاسيما مع التطور المستمر في المجال التجاري حول العالم، وهو الأمر الذي صاحبه بطبيعة الحال زيادة المعاملات ذات العنصر الأجنبي وما نتج عن ذلك من خلافات في هذا النوع من المعاملات في إبرامها أو في تنفيذها. ومن هنا وجد المبرر لوجود وسائل بديلة لحل هذه الخلافات أو النزاعات الناشئة عن المعاملات ذات العنصر الأجنبي نظراً لما تطلبه هذه المنازعات من سرعة وفعالية في حلها وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في المحاكم الوطنية التي تستغرق وقتاً ليس بقصير للبت في المنازعات المعروضة عليها علاوة على الرسوم الباهظة التي تفرضها المحاكم الوطنية على الدعاوى ذات العنصر الأجنبي.

وقد صاحب إيجاد وسائل بديلة لحل المنازعات ذات العنصر الأجنبي بما فيها منازعات الاستثمار اهتماما بالغاً متزايداً في مختلف الأنظمة القانونية والقضائية نظراً لما تحققه هذه الوسائل من سرعة ومرونة في حل النزاع وما تتضمنه كذلك من حفاظ على خصوصية سرية المتقاضين فيها، وهو الأمر الذي دفع بدوره الدول

إلى إيجاد تنظيم قانوني خاص بهذه الوسائل البديلة لضمان نجاح تطبيقها وفعاليتها في تحقيق العدالة التي يبحث عنها المتقاضين، وكان من أهم هذه الوسائل البديلة التحكيم والوساطة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث فيما أقرته الدول الحديثة من تنظيم خاص للوسائل البديلة لحل نزاعات الاستثمار الأجنبي، وهو الأمر الذي أكدته المشرع العماني عندما أفرد أحكام تشريعية خاصة للتحكيم والوساطة باعتبارهما أحد الطرق البديلة لحل نزاعات الاستثمار الأجنبي؛ إذ يتميز كل منهما بتحقيق العدالة التي ينشدها المتقاضين في وقت قصير، وهذا بطبيعة الحال يساهم في تحقيق أحد مرتكزات رؤية عمان 2040 التي تقوم على تحقيق العدالة الناجزة، وسوف تقتصر الدراسة بتسليط الضوء على وسيلتين من الوسائل البديلة لفض منازعات الاستثمار الأجنبي وهما التحكيم والوساطة.

أهداف البحث:

ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على مضمون الأحكام الخاصة بالتحكيم والوساطة باعتبارهما أحد الوسائل البديلة لحل نزاعات الاستثمار الأجنبي، ومدى فعالية هذه الوسائل من الناحية العملية في التخفيف على كاهل المنظومة القضائية في السلطنة لاسيما في ضوء ما تشهده المحاكم الوطنية من ازدياد في النزاعات القضائية المعروضة عليها.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث ومحور الحديث الذي تركز عليه هذه الدراسة في مدى نجاح الوسائل البديلة متمثلة في التحكيم والوساطة لحل منازعات الاستثمار الأجنبي؟ وكذلك كيف عالج المشرع العماني هذه الوسائل من حيث أحكامها التشريعية؟

منهج البحث:

سيتبع البحث المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي كمناهج رئيسة، من خلال استقراء النصوص المنظمة للتحكيم والوساطة كأحد وسائل فض منازعات الاستثمار الأجنبي، وسينتج البحث كذلك المنهج التحليلي لتحليل الأحكام الواردة في القانون العماني، مع الوقوف على الأحكام ذات الصلة في التشريعات الأخرى؛ وذلك بغية تقييم مدى كفاية الأحكام التشريعية في القانون العماني لحل منازعات الاستثمار الأجنبي.

خطة البحث:

تتمثل خطة البحث في الآتي:

المطلب التمهيدي: مفهوم الاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول: التحكيم كوسيلة بديلية لحل منازعات الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: مفهوم التحكيم.

المطلب الثاني: أنواع التحكيم.

المطلب الثالث: مزايا التحكيم.

المبحث الثاني: الوساطة كوسيلة بديلية لحل منازعات الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: مفهوم الوساطة.

المطلب الثاني: أنواع الوساطة.

المطلب الثالث: مزايا الوساطة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، التحكيم، الوساطة.

تمهيد: مفهوم الاستثمار الأجنبي

يمثل الاستثمار دور مهم في تنمية الكثير من الدول النامية نظرًا لما يلعبه الاستثمار من دور بارز في انتقال رؤوس الأموال من الدول الخارجية إلى الدولة، لذلك فقد تعددت تعريفات الاستثمار الأجنبي بين الفقهاء، ومن هذه التعريفات ما ذهب إليه بعض الفقه بأن الاستثمار هو " انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدول الضعيفة بغية تحقيق الربح للمستثمر الأجنبي وبما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدول المضيفة"،¹ وكذلك عرفها البعض الآخر بأنها " الجمع حركات رؤوس الأموال بين الدول ببعضها البعض سواء كانت أموال قصيرة أو طويلة الأجل، ويغلب عليها طابع الاستمرار"²، وجماع تلك التعريفات يدل على أنها قد اتفقت على ارتباط الاستثمار الأجنبي بفكرة انتقال رؤوس الأموال بين الدول بغية تحقيق الربح.

المطلب الأول: التحكيم كوسيلة بديلة لحل منازعات الاستثمار الأجنبي

إن العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة قد تظهر حسنة في بدايتها إلا أنه سرعان ما تتلاشى هذه الصورة وذلك نتيجة طبيعية لتعارض مصالح الطرفين لذلك تحرص معظم العقود على توفير وسائل محايدة وفعالة لتسوية المنازعات التي تنشأ بين الطرفين بما يتلاءم والطبيعة الخاصة لهذه العقود.

ومن هذه الوسائل لحل المنازعات هو التحكيم التجاري الدولي الذي يعتبر وسيلة من الوسائل المتعددة مثل الوساطة والتوفيق لحل المنازعات الناجمة عن إبرام العقد بين الدول المضيفة التي تتمتع بسيادة وبين الشخص الأجنبي المتعاقد معها الذي يعد كأصل عام شخص من أشخاص القانون الخاص.

وسوف نتطرق في هذا المطلب على مفهوم التحكيم وأنواعه وخصائصه وذلك في ضوء القواعد التشريعية التي قررها المشرع العماني في هذا الشأن وفقا للآتي.

الفرع الأول: مفهوم التحكيم

التحكيم ليس حديث عهد الولادة بل أنه يعود إلى زمن بعيد في تاريخ البشرية والمجتمع، فقد تم اللجوء إليه قبل اللجوء إلى القضاء، بل إنه قد ظهر قبل تكون الدولة والتي انبثق عنها تطور لاحق لسلطة القضاء، ولذا

¹ عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، 2008، الطبعة الأولى، ص 02.

² عمر هاشم محمد صدقه، مرجع سابق، ص 02.

فقد تم اللجوء إليه سواء للفصل في المنازعات التي تشب بين الأفراد الطبيعيين أو المعنويين في إطار القانون الداخلي، أو الفصل في المنازعات بين الأشخاص القانون الدولي، وإذا كان التحكيم الدولي لم يتم اللجوء إليه بكثرة لتسوية المنازعات الدولية، إلا أنه قد تم اللجوء إليه للفصل في المنازعات التي تتصف بطبيعتها الفنية، والتي تتطلب في تكوين الجهاز المحكم أشخاص ذوي خبرات معينة: فنية أو اقتصادية أو مالية أو جغرافية... إلخ وكذلك فيما يتعلق بالمنازعات الإقليمية (خصوص الحدود بين الدول، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية)، وخصوصا فيما يتعلق بمنازعات الاستغلال الثروات الطبيعية لبلد ما، أو فيما يتعلق بمنازعات التجارة الدولية، أو تلك المنازعات الخاصة بالبيئة أو التأميم، ومن تم فإن الناحية الهيكلية مازالت في مراحلها الأولى على الصعيد الدولي¹.

وقد عرف العرب، كغيرهم من الأمم الأخرى، نظام التحكيم منذ مدة طويلة وقبل بزوغ فجر الإسلام، حيث عُرف هذا النظام في الجاهلية إلى جانب النظام القضائي الذي عُرف لديهم أيضا، فكانا طريقين يسيران جنبا إلى جنب، فقد ازدهر القضاء لدى العرب في حواضر مدنها، بينما ساد التحكيم في المجتمعات القبلية التي لا توجد بها سلطة مركزية قوية، لا سيما بين أفراد وجماعات ينتمون إلى قبائل وأفخاذ مختلفة، حيث كان المحكم يستمد سلطته من اتفاق الخصمين على تحكيمه بينهم، ومع ذلك لم يكن لحكمه قوة تنفيذية، وإنما كان تنفيذه يتم برضاء المحكوم عليه².

وبعد مجيء الإسلام أقر بمشروعية التحكيم باعتباره نظاما لتسوية المنازعات بين الأطراف المتنازعين³. حيث دلت العديد من آيات القرآن الكريم على التحكيم، وكذلك هناك من السنة النبوية المطهرة العديد من الأحاديث الشريفة والوقائع التي حدثت في حضرة النبي (صل الله عليه وسلم)، وكان يقضي بين الخصمين بما يرضيهما، وأيضا أجمع الصحابة الكرام على الاعتراف بالتحكيم سبيلا لحل المنازعات في المجتمع الإسلامي، لاسيما في صدر الإسلام حيث كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) يبعث الحكيم ويقول "الحكمان بهما يجمع الله وبهما يفرق" وكذلك فإنه شخصيا كرم الله وجهه، قبل التحكيم في مسألتين: الأولى في حادثة فقدانه لدرعه، ثم رؤيته له في حيازة رجل من اليهود، فلما طالبه بإعادته إليه رفض الرجل فاختصمه

¹ فؤاد محمد أبو طالب، التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 01.

² عبد الحميد الأحنب، التحكيم في البلاد العربية، الجزء الأول، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1998، ص 20، 21.

³ عبد الحميد الأحنب، المرجع السابق، ص 22، 23.

كرم الله وجهه لدى شُريح القاضي، أما المسألة الثانية فقد قبل التحكيم أثناء خلافته في الخلاف الذي نشأ بينه وبين معاوية بن أبي سفيان¹.

وسوف نعرض في هذا الفرع إلى التعريف بالتحكيم شرعاً ولغة وقانوناً على النحو الآتي:

أولاً- التحكيم لغة: هو التفويض في الحكم، فهو مأخوذ من حكمه أو أحكامه، ما تحكم أي صار محكماً في ماله تحكيمياً، إذ جعل إليه الحكم فاحتكم عليه ذلك².

وحكموه بينهم، أمره أن يحكم بينهم، ويقال حكمتنا فلانا فيما بيننا، أي جزنا حكمتنا بيننا³.

ثانياً- التحكيم في الاصطلاح الشرعي: فالتحكيم هو تولية الخصمين حكماً يحكم بينهما أي اختيار ذوي الشأن شخصاً للحكم فيما تنازعا فيه، دون أن يكون للمحكم ولاية القضاء بينهما⁴. وقد ورد ذكر التحكيم في كتاب الله تعالى في أكثر من موضع، ومن ذلك على سبيل المثال قول الله تعالى: (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما إن الله كان عليماً خبيراً)⁵، وقوله تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً)⁶.

ثالثاً- التحكيم في الاصطلاح القانوني: يقصد به في الاصطلاح القانوني⁷ اتفاق أطراف علاقة قانونية معينة، عقديه أو غير عقديه على أن يتم الفصل في المنازعة التي ثارت بينهم بالفعل، أو التي يحتمل ان تثور عن طريق أشخاص يتم اختيارهم كمحكمين. ويتولى الأطراف تحديد أشخاص المحكمين أو على الأقل يضمنون اتفاقهم على التحكيم، بياناً لكيفية اختيار المحكمين، أو ان يعهدوا لهيئة أو مركز من الهيئات أو مراكز التحكيم الدائمة لتتولى تنظيمية عملية التحكيم وفقاً للقواعد أو اللوائح الخاصة بهذه الهيئات أو تلك المراكز.

رابعاً- تعريف المشرع العماني للتحكيم: وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية يعرف المشرع العماني التحكيم بقوله:

¹ ماهر محمد صالح عبدالفتاح، التحكيم في البلاد العربية، الجزء الأول، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1998، ص 20، 21.

² مجد الدين يعقوب الفيروز بادي، القاموس المحيط، ج4 مطبعة فن الطباعة القاهرة، ص 98.

³ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2000، ص 38.

⁴ أحمد محمد شتا، نطاق تطبيق قانون التحكيم في مصر، رسالة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2002، ص 11.

⁵ الآية (35) من سورة النساء.

⁶ الآية (65) من سورة النساء.

⁷ محمود مختار أحمد بري، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة، الطبعة الرابعة، 2007، ص 5.

"ينصرف لفظ التحكيم في حكم هذا القانون إلى التحكيم الذي يتفق عليه طرفا النزاع بإرادتهما الحرة سواء اكانت الجهة التي تتولى إجراءات التحكيم، بمقتضى اتفاق الطرفين، منظمة أم مركزا دائما للتحكيم أو لم تكن كذلك".

وتأسيساً على ذلك وعلى الرغم من أن صياغة التعريفات القانونية من عمل الفقه عادةً، إلا أنه وبالنظر لأهمية التحكيم فقد اضطلع المشرع العماني ببيان المعنى الدقيق للتحكيم باعتباره وسيلة لحسم المنازعات بين الخصوم قوامها إرادة الأطراف، فالطابع الاختياري للتحكيم في التشريع العماني يوجد أساسه من توجه طرفا النزاع إلى إحالة خصومتهم إلى التحكيم حيث يتم تنويع هذا التوجه، وهذه الإرادة الحرة للأطراف باتفاق مكتوب يحيل خلافهم وخصوماتهم إلى هيئة التحكيم، سواء شكلت من محكم فرد، أو من عدة محكمين يتم اختيارهم من قبل الأطراف أنفسهم، أو من قبل المحكمة المختصة، ويستفاد هذا من منطوق البند (2) المعدل من المادة الرابعة من قانون التحكيم، حيث نقول "نصرف عبارة هيئة التحكيم على الهيئة المشكلة من حكم واحد أو أكثر للفصل في النزاع المحال إلى التحكيم، أما لفظ المحكمة فينصرف إلى المحكمة الابتدائية المختصة أو إلى محكمة الاستئناف المختصة بحسب الأحوال".

وخلاصة القول أن المشرع العماني - كقاعدة عامة - قد أوجد نظاماً للتحكيم، أساسه مبدأ سلطان الإرادة الحرة للخصوم، أو ستقع بين الطرفين مستقبلاً، دون النظر إلى طبيعة تلك النزاعات، من حيث كونها مدنية أم تجارية، محلية خالصة أم دولية، وبناء على ذلك فقد أتاح المشرع العماني لطرفي الاتفاق حرية اختيار قضاةهم من خلال اعترافه لأفراد عاديين، أو لهيئات غير قضائية¹، بمعنى ليست لها سلطة القضاء العام في الدولة بالفصل في النزاعات موضوع الاتفاق على التحكيم، ليحل فيها الحكم الصادر من هؤلاء الأفراد أو هذه الهيئات بديلاً عن الحكم القضائي الذي كان من المفترض صدوره من محاكم القضاء العام².

¹ يقصد بها منظمات أو مراكز التحكيم المنتشرة حول العالم ومنها إقليمياً مركز التحكيم التجاري لدول الخليج العربي بالبحرين، وعالمياً غرفة التحكيم التجاري بباريس ومركز لندن للتحكيم التجاري وغيرها.

² عبدالله بن حمد بن سليمان الفارسي، اتفاق التحكيم وفقاً للقانون العماني: دراسة تحليلية تفصيلية لأحكام قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 97/47، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، كلية الحقوق، 2007، ص 19.

الفرع الثاني: أنواع التحكيم

ينقسم التحكيم إلى عدة أنواع فمن حيث إلزامية ينقسم إلى تحكيم اختياري وتحكيم إجباري ومن حيث مكانه ينقسم إلى تحكيم وطني وخارجي ومن حيث الجهة التي تتولى الفصل في النزاع إلى تحكيم مؤسسي وسندرس ذلك تباعاً.

أولاً: التحكيم الاختياري والإجباري

ينقسم التحكيم التجاري من حيث إلزاميته إلى تحكيم اختياري وتحكيم إجباري، وسنسلط الضوء على كل منهما بشيء من الإيجاز.

أ) التحكيم الاختياري:

يعتبر التحكيم الاختياري هو الغالب في منازعات التجارة الدولية إذ أنه يكفل تحقيق الثقة للأطراف وهو عصب هذه التجارة، ويعرف التحكيم التجاري بأنه التجاء الأطراف المتعاقدين بسُلطان إرادتهما الحرة المختارة بموجب الاتفاق إلى التحكيم، ويحدد في ذلك الاتفاق ال قانون الواجب التطبيق وإجراءات التحكيم، ويقوم التحكيم الاختياري على أساسين هما الإرادة الذاتية الحرة للخصوم في اللجوء إلى التحكيم أو إقرار المشرع لهذه الإرادة بذلك.¹

ولا شك هذه الإرادة توجد متى كان للأطراف حرية اللجوء بصدد نزاع معين إما إلى القضاء أو التحكيم إلا أنهم اختاروا اللجوء إلى التحكيم بإرادتهم الحرة.

ويجب التفرقة بين التحكيم الاختياري والتحكيم الإجباري، لأن الخلاف الذي ينشأ بشأن مدى لجوء الأشخاص المعنوي العامة إلى التحكيم الاختياري لفض المنازعات التي تنشأ عن عقود الدولة ذات طابع دولي، وهذا الخلاف لا يتعلق بالتحكيم الإجباري، ذلك أنه عند نص عليه يجب على الأشخاص المعنوية العامة اللجوء إليه أو بصفة إلزامية وإذا لم تلجأ يعتبر تصرفاتهم مخالفة للقانون ويمكن الطعن به وفق للقانون.²

¹ عصمت الشيخ، التحكيم في عقود الدولة ذات الطابع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 29.

² جورج شفيق ساري - التحكيم اللجوء إليه لفض المنازعات في مجال العقود الإدارية - دار النهضة العربية، القاهرة ص 30,29.

ب) التحكيم الإجباري:

هو التحكيم الذي يفرض على الأطراف اللجوء إليه، حيث لا يكون لإرادة الأطراف أي تدخل في اللجوء إليه، وتوضع له قواعد تنظم أحكامه، وقد يفرض المشرع اللجوء إلى التحكيم ويترك الخصوم حرية اختيار المحكمين وتعيين إجراءات التحكيم وتحديد القانون الواجب التطبيق¹.

ويتصف هذا التحكيم بالندرة، وهو يطبق بشكل واسع في الأنظمة القانونية للدول الاشتراكية بعد أن استقر للقطاع العام فيها مركز السيادة في الاقتصاد القومي بأن حصلت مؤسسات الدولة على أهمية كبرى في النشاط الاقتصادي ومن أمثلة ذلك التحكيم في منازعات القطاع العام في مصر سابقاً، وكذلك التحكيم في المنازعات الناشئة بين إحدى الجمعيات وبين أحد أعضائها أو مستخدميها والمنظمة بموجب المادة 41 ونظام الجمعيات التعاونية في الأردن.

ثانياً: التحكيم الوطني والتحكيم التجاري الدولي

ينقسم التحكيم من حيث المكان إلى التحكيم الوطني والتحكيم الدولي، وهما كالآتي:

أ. التحكيم الوطني:

يكون التحكيم وطنياً أو ما يسمى بالتحكيم الداخلي إذا تعلق بنزاع يمس دولة واحدة وذلك سواء كان النزاع مدنياً أو تجارياً أو إدارياً، وهو على نقيض التحكيم الدولي أم ما يسمى بالتحكيم الخارجي الذي يمس أكثر من دولة².

ولم يستخدم قانون التحكيم العماني اصطلاح التحكيم الوطني مكتفياً بوصفه بأنه غير التحكيم التجاري الدولي المادة 9، 2/54 تحكيم، وأهتم القانون فقط بتمييز التحكيم التجاري الدولي. ولهذا فإنه يمكن تعريف التحكيم الوطني وفقاً للقانون العماني بأنه التحكيم الذي لا يعتبر تحكيمياً تجارياً دولياً.

ب. التحكيم الدولي:

يكون التحكيم تجارياً دولياً وكما نصت عليه المادة الأولى من قانون التحكيم إذا أجري في الخارج وكان موضوعه يتعلق بالتجارة الدولية. ويكون التحكيم دولياً بهذا المعنى إذا تعلق بعلاقة تجارية أساسها المعيار

¹ عصمت الشيخ، المرجع السابق، ص 29.

² على أبو عطيه هيكال، الوجيز في قانون التحكيم العماني، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2019، ص 9.

الاقتصادي الحديث الذي يتضمن انتقال الأموال والقيم الاقتصادية والخدمات عبر الدولة وفقا لما نصت عليه المادة (2) من ذات القانون. وقد حددت هذه المادة عدة معايير لاعتبار التحكيم دوليا:

1. إذا كان المركز الرئيسي لأعمال كل من طرفي التحكيم يقع في دولتين مختلفتين وفق إبرام اتفاق التحكيم ولو تغير بعد ذلك. كما يجب لدولية التحكيم بالإضافة إلى ذلك توافر الصفة الاقتصادية في العلاقة محل النزاع.

2. إذا اتفق طرفا التحكيم على اللجوء على منظمة تحكيم دائمة أو مركز للتحكيم يوجد مقره داخل سلطنة عمان أو خارجها. إلا إذا كان موضوع النزاع التحكيمي يتعلق بالتجارة الدولية أي انتقال رؤوس الأموال عبر الدول. وعلى ذلك لا يجوز أن يتفق الأطراف على إخضاع تحكيمهم لمركز تحكيم دولي أو إقليمي عن علاقة تجارية داخلية بحتة.

3. إذا كان موضوع النزاع الذي يشمل اتفاق التحكيم يرتبط بأكثر من دولة واحدة. كأن يكون مصدر الالتزام قد حدث في دولة معينة وتم تنفيذ الالتزام أو كان متفقا على تنفيذ الالتزام في دولة أخرى. وعلى ذلك يجب أن تكون المنازعة متعلقة بالتجارة الدولية بين أكثر من دولة، فلا يكفي الاتفاق وحده إذا كان الموضوع ليس كذلك.

4. إذا كان المركز الرئيسي لأعمال طرفي التحكيم يقع في نفس الدولة وقت إبرام الاتفاق على التحكيم وكان الأماكن التالية يقع خارج هذه الدولة، أي يقع خارج هذه الدولة أماكن ثلاثة:

أ- مكان إجراء التحكيم كما عينه اتفاق التحكيم أو أشار إلى كيفية تعيينه سواء كان في سلطنة عمان أو خارجها. وإذا لم يوجد اتفاق على مكان التحكيم عينت هيئة التحكيم هذا المكان ويقصد بمكان التحكيم المكان الأصلي أو الرئيسي الذي تتم في إجراءات حسب المادة (228) تحكيم.

ب- مكان تنفيذ جانب جوهرى من الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية بين الطرفين ويقصد بمكان تنفيذ جانب جوهرى من الالتزامات، مكان تنفيذ التزام أساسي من هذه الالتزامات وليس التزاما ثانويًا أو فرعي وبغض النظر عن قيمته بالنسبة لحجم الالتزامات المتبادلة وقد تتعدد الالتزامات الأساسية الناشئة عن العقد الواحد، وتتعدد أماكن تنفيذها، وعندئذ يمكن النظر إلى مكان تنفيذ أي منهما.

ت- المكان الأكثر ارتباطاً بموضوع النزاع، سواء كان مكان إبرام العقد أو كان تنفيذه وإذا تعددت الأماكن التي يرتبط بها موضوع النزاع، فيكفي أن يكون أحدها واقعاً في خارج الدولة التي يوجد بها مركز الأعمال الرئيسي لطرفي التحكيم¹.

ثالثاً: التحكيم الحر والمؤسسي

أ) التحكيم الحر:

يقصد بالتحكيم الحر، التحكيم الذي يقوم به الأطراف أنفسهم وفقاً لما يخوله لهم القانون باختيار المحكمين واختيار قواعد التحكيم وإجراءاته بعيداً عن أي مركز دائم أو مؤسسة دائمة للتحكيم². ويتميز تحكيم الحالات الخاصة أو التحكيم الحر بعدم وجود إشراف من منظمة تحكيم فالأطراف تستقل بوضع نظام لإجراءات التحكيم، وقد تحيل الأطراف من أجل تحديد هذا النظام إلى قواعد تحكيم وضعت أصلاً لهذا الغرض كما هو الحال في اللائحة التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة لتنظيم التحكيم التجاري الدولي عام 1976³.

وقد تراجع هذا النوع من التحكيم إلى حد ما أمام تحكيم الهيئات والمراكز الدولية، إلا أنه مازال له مكان حتى الآن في بعض المجالات ذات الأهمية وعادة ما يكون تحكيم الحالات الخاصة أقل تكلفة أو أكثر مرونة وسرعة⁴.

ومن أمثلة التحكيم الحر التحكيم في مجال المنافسة بين الشركات، وفي براءات الاختراع وعقود نقل التكنولوجيا، وذلك لما يحقق من سرية في مثل هذه الأحوال⁵.

والتحكيم الخاص أو التحكيم الحر الذي يستند على مبدأ سلطان الإرادة يحتفظ بكامل قوته في مجال المعاملات التجارية الدولية باعتبار أنه الوحيد الكفيل بتحقيق الثقة وهي عصب هذه التجارة⁶.

¹ علي أبو عطية هيكمل، مرجع سابق، ص 12، 11.

² محمد علي محمد بني مقداد، قانون التحكيم التجاري الدولي، دار اليازوري، ص 82.

³ محمد علي محمد بني مقداد، المرجع نفسه، ص 82.

⁴ حفيظة السيد حداد، الاتجاهات المعاصرة بشأن إتفاق التحكيم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2001م، ص 14.

⁵ أبو زيد رضوان، الأسس العامة في التحكيم التجاري الدولي، الفكر العربي، سنة 1981، ص 23.

⁶ ناريمان عبدالقادر، اتفاق التحكيم وفقاً لقانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية رقم 72 سنة 1994، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية.

حيث أن هذا النوع من التحكيم يبدأ بالإرادتين اللتين التقيا على اختيار التحكيم في أول الطريق، ولكنهما تحتاجان للبقاء مستمرين على خيارهما، لأن هذا التحكيم يحتاج إلى وضعه موضع التنفيذ، وعبئ هذا التنفيذ وتنظيمه هو مسؤولية طرفي النزاع، الذين يجب أن يختار كل منهما محكما، فضلا عن اختيارهما معا للمحكم الثالث إذا كانت هذه هي الصيغة التي اختارها.

ب) التحكيم المؤسسي:

يعتبر التحكيم تحكيما مؤسسياً متى جرى في ظل منظمة لم تكتف بوضع لائحته أو قواعدها التنظيمية أو وضع دورها ومكاتبها وخدماتها الإدارية تحت تصرف أطراف النزاع، بل احتفظت لنفسها باختصاص معين في تطبيق لائحة التحكيم المذكورة، ولا يهم حينئذ كون المنظمة تتناول مهمة نظر النزاع والفصل فيه¹.

وفي التحكيم المؤسسي يتفق الأطراف على أن يتم التحكيم بواسطة مركز دائم للتحكيم أو مؤسسة تحكيم دائمة سواء أكانت وطنية أو دولية، فيتم هذا التحكيم وفقا لنظام هذا المركز وإجراءاته، وقد يقوم المركز بتعيين المحكمين أو أحدهم حسب اتفاق الطرفين، أو يقوم بمراجعة حكم التحكيم حسب ما تنص عليه لائحته، وقد شاع إنشاء مراكز التحكيم وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، سواء في ميدان التحكيم الداخلي أو ميدان التحكيم الدولي، وقد تزايدت أهمية التحكيم في مجال التحكيم التجاري الدولي في دول الاقتصاد الحر وفي الدول الاشتراكية².

الفرع الثالث: خصائص ومزايا التحكيم

لا يوجد هناك شك أن نظام التحكيم في هذا العصر، يعيش أزهى حُلل ازدهاره، لكونه نظاماً شبه قضائي مكماً للعدالة التي تقدمها المحاكم الوطنية بمختلف درجاتها، ففي الوقت الذي فيه التعاملات التجارية السرعة والسرية في حل النزاعات التي تنشأ عن إبرام التجارة والصناعة والاستثمار وما يصاحبها من انتقال رؤوس الأموال، والمضاربات بهدف الحصول على الأرباح، وغيرها من الفوائد، فإن ذلك يتطلب تقديم عدالة سريعة متخصصة للمتعاملين من الأفراد والجماعات والدول على مسرح التجارة الدولية، قد لا يتسنى للمحاكم الوطنية تقديمها نظراً للإجراءات المطولة المتبعة عادة لدى معظم الأنظمة القضائية، فالمواعيد الإجرائية، وانتظار الجلسات، واختلاف درجات التقاضي، والتأخر في تنفيذ الأحكام، كلها أمور تؤدي بلا شك

¹ حفيظة السيد الحداد، المرجع السابق، ص 91.

² محمد علي بني مقداد، المرجع السابق، ص 79.

إلى البطء في سبيل تحقيق العدالة، الأمر الذي يدفع أطراف تلك النزاعات إلى اللجوء إلى نظام التحكيم، حيث يشعرون بأن لهم الإرادة والحرية في اختيار قضاةهم تحقيقاً لمصالحهم المشتركة، وإضافة إلى ذلك فإن التحكيم يتميز بمجموعة من المزايا تدفع الأطراف على صعيد التجارة لاسيما الدولية منها إلى تفضيل اللجوء إليه كبديل عن القضاء الوطني¹.

إن أبرز مبررات الالتجاء للتحكيم، وأبرز مزاياه، هي رغبة أطراف العلاقة القانونية تفادي طرح منازعاتهم على القضاء الوطني لما يتصف به من إجراءات بطيئة ومعقدة، والالتجاء للتحكيم قد أقر من قبل القوانين الوطنية والدولية، كما أن الشريعة الإسلامية قد سمحت للالتجاء للتحكيم لفض المنازعات الناشئة بين الأطراف، والأسباب التي جعلت أطراف الخصومة تلجأ للتحكيم يعود إلى مزايا والفوائد التي يتصف بها التحكيم، مثل الإجراءات البسيطة التي تعتمد في التحكيم والتي تكون أبسط بكثير من إجراءات التقاضي العادي إضافة إلى مرونة إجراءات التحكيم، وحرية الأطراف في اختيارهم لشخص المحكم وفي خبرته، وكذلك تمتاز بالسرية وسرعة إجراءات التحكيم.

للتحكيم مزايا عديدة تبرر للأطراف وخاصة المعاملات التجارية تفضيله عن القضاء الوطني والدولي ومنها:

أ- مرونة إجراءات التحكيم: ويظهر ذلك في عدم تقيده بالإجراءات الشكلية التي يتقيد بها النظام القضائي الأصلي التي قد تطيل من إجراءاته وتجعله أكثر بطئاً وهو ما يعاني منها هذا النظام، إذ يلتزم القاضي بتطبيق القانون الإجرائي الساري في دولته، على عكس التحكيم فأن الخصوم يمكنهم الاتفاق على إجراءات أكثر بساطة عن تلك السارية أمام المحاكم، كما يمكنهم إخضاع هذه الإجراءات للقواعد النافذة في أي منظمة أو مركز تحكيم دائم. فإذا لو يوجد مثل هذا الاتفاق كان لهيئة التحكيم أن تختار الإجراءات التي تراها مناسبة مع تقيدها بأحكام القانون².

ب- حرية الأطراف في اختيارهم لشخص المحكم وفي خبرته: فالأطراف يستطيعون أن يختاروا شخصاً محل ثقتهما ليفصل بينهما في النزاع. على عكس قضاء الدولة، فأن الفرد يلجأ إلى المحكمة دون أن يعرف مقدما القاضي الذي سينظر دعواه، كما أن الطرف يستطيعون أن يختاروا شخص له خبرة قانونية متميزة او خبرة خاصة في الموضوع أيًا كان الذي يقوم بشأنه النزاع وتظهر هذه الميزة وبصوره واضحة بالنسبة للتجارة الدولية

¹ عبدالله بن حمد بن سليمان الفارسي، اتفاق التحكيم وفقا للقانون العماني، المرجع السابق، ص30.

² عبدالعزيز عبد المنعم، التحكيم في منازعات العقود الإدارية الداخلية والدولية، دار الفكر الجامعي، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص22، ص23.

التي لها ألياتها وقواعدها ونظامها الخاص التي قد لا تتوافر في قاضي الدولة مما يستعين بالخبرة في هذا المجال مما يعد ضياع للوقت والجهد والمصاريف.

ت- السرية: يتميز التحكيم بتجنب التعرض لعلاقيه القضاء، فإذا كان القانون يوجب ان تتم إجراءات التقاضي في المحاكم علناً، ويوجب تلاوة الحكم علنا ويجيز نشره وهو ما قد يضر بالأطراف خاصة في مجال عقود التجارة الدولية، ولذا فانه حفاظا على اسرار الخصوم المهنية والاقتصادية ورغبتهم في عدم افشاء المعلومات المتعلقة بعقودهم وصفقاتهم، فإنهم يفضلون الالتجاء الى التحكيم الذي يتميز بسريته جلساته وعدم نشر احكامه تطبيقا للمادة (44) تحكيم التي تنص على انه " لا يجوز نشر حكم التحكيم او اجزاء منه الا بموافقته طرفي التحكيم".

ث- سرعة حسم النزاع: وهي من أهم العوامل التي ساهمت في ازدهار التحكيم كأهم البدائل لحسم المنازعات، يساعد في تحقيق هذه الميزة تفرغ هيئة التحكيم للفصل في النزاع على عكس قضاء الدولة التي تكون محاكمها مكتظة بالعديد من القضايا. وخبره أعضاء الهيئة بالنزاع مما يوفر الوقت والجهد. والتزام الهيئة بالفصل في ميعاد معين مع مراعاة حالات امتداده، ولكنه في جميع الاحوال تفصل الهيئة في ميعاد ولو فرضاً امد يكون قصير بالمقارنة بقضاء الدولة، كما أنه يزيد من أهمية هذه الميزة أن التحكيم في القانون العماني يتم على درجه واحده فحكم المحكم غير قابل للطعن بأي طريق، مما يعد الالتجاء بالتحكيم توفيراً للوقت واقتصاداً في النفقات.¹

ج- يساهم التحكيم في تحقيق المصلحة العامة والخاصة معاً، ويحقق المصلحة العامة في تخفيفه للعبء عن المحاكم. فطرح بعض المنازعات على محكمين يتم اختيارهم بواسطة الاطراف يؤدي الى تقليل عدد القضايا المطروحة امام المحاكم. مما يؤدي الى تفرغ هذه المحاكم للفصل في غيرها من المنازعات وهو ما يحقق المصلحة العامة. كما يحقق المصلحة الخاصة فقد يتفق الاطراف على تحديد هيئة التحكيم في الفصل في النزاع وفقاً لقواعد العدل والانصاف، وعندئذ لا تلتزم هيئة التحكيم بتطبيق القانون بل تفصل في النزاع وفقاً لما تراه محققاً للعدالة. وهي في ذلك² ويمكنها أن تنتهي الى حكم يرضي الطرفين، ويبقى العلاقات الطيبة بينهما، وهو أمر هام خاصة بين التجار او رجال الصناعة ورجال الاعمال الذين يحرصون على الابقاء على ما بينهم من صلات حسنة في العمل.

¹ حفيظة السيد الحداد، مرجع سابق، ص12.

² فتحي والي: قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، 2007، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، ص14.

ولهذا يقال إن التحكيم يمثل خطوه نحو تخفيف حدة النزاع، إذ هو يستبدل بالنزاع القضائي المرهق امام المحاكم نزاعاً شكلياً امام المحكم يحرض فيه الاطراف على استمرار علاقات العمل الودية بينهما¹. وعلى الرغم من المزايا التي يتصف بها التحكيم، إلا أن هناك بعض المساوئ أيضاً، فالخصوم أعطوا مساحة واسعة للمحكّمين في التصرف في حقوقهم يتعذر عليهم معرفة ما سوف يحكمون به، فهو أشد خطر من الصلح الذي يكون التجاوز الذي قد يقوم به المصالح محدود أو مقدار، ويعرف المحكّمون مقدماً بقيمة وما قد يتنازلوا عنه وعلى ال رغم من أن أطراف المنازعات قد اختاروا لالتجاء إلى التحكيم لحسم منازعاتهم، إلا أن حاجتهم للقضاء تبقى قائمة فالمشروع لم يحرم المحكّمين من اللجوء إلى المحاكم العامة لضمان حقوقهم المقدمة التي لا يجوز التنازل عنها، لأن القبول بالتحكيم لا يعني التنازل عن حماية القانون وعدم اللجوء للقضاء، وإنما مجرد إحالة النزاع هيئة تحكيمية بدل من المحكمة.

وخلصاً لما سبق يمكن القول إن للتحكيم التجاري الدولي الكثير من الإيجابيات جعلته أهم وسيلة من وسائل لحل المنازعات لفض المنازعات الخاص بالاستثمار الأجنبي وطريق البديل لذلك وتتجلى هذه المزايا في أنه يتسم بالسرعة والسرية والحرية التي يتمتع بها الأفراد في ظل القضاء الخاص، خاصة أمام مخاوف الطرف الأجنبي من التفاوت وعدم التكافؤ في المراكز القانونية لأطراف المتعاقد، والذي قد يترتب عنه إجحاف في حق المستثمر الأجنبي إذا ما عرض أي نزاع أمام القضاء الوطني، مما يجعل التحكيم أكثر صماناً مقارنة بذلك القضاء لأنه وبكل بساطة بعيد عن سلطات الدولة.

المطلب الثاني: الوساطة كوسيلة بديلة لحل منازعات الاستثمار الأجنبي

تعد الوساطة من أهم الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، فهي أكثر فاعلية من فض النزاع عن طريق القضاء، فالوساطة وسيلة للحوار الاجتماعي، وعامل للتنمية الاجتماعية، ووسيلة أكثر إنسانية تساعد على تهدئة التوتر بين طرفي النزاع².

بالنظر إلى كثرة النزاعات التي تنشأ بفعل تشعب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تطال مختلف جوانب الحياة بكل مرافقها، ظهرت مشكله كثرة النزاعات وتراكم الملفات أمام القضاء مترافقا ذلك مع بطء في

¹ فتحي والى: المرجع السابق، ص 14.

² أنس بن خميس العفاري، الوساطة كوسيلة بديلة لفض المنازعات المدنية وتطبيقاتها في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة السلطان قابوس، ص 11.

سير اجراءات المحاكمة لما لذلك من أصول واجب اتباعها والالتزام بها. وما ينتج عن ذلك بالتأكيد هو التأخر في إصدار الاحكام، ما يعني هدر الوقت ودفع تكاليف باهظة وتدمير في نفوس المتقاضين، هذه العوامل مجتمعة دفعت بالكثير من المهتمين الى التفكير بإحداث وسائل بديله عن القضاء لحل النزاعات بمساهمه المتنازعين أنفسهم، وهم الذين يجدون مصالحهم بحل تلك النزاعات بشكل توفيقى ورضائي في وقت أسرع وبتكاليف اقل. ولتحقيق ذلك ظهرت عدة وسائل بديلة عن القضاء في حل النزاعات ومن بينها الوساطة، التي غالبًا ما تكون هي الخطوة الاولى بهدف الوصول إلى اتفاق يرضي الطرفين ويحافظ على مصالحهم، فالوساطة تكون غالباً بمساعدة طرف ثالث يقوم بدور الوسيط لتقريب وجهات النظر بين المتنازعين وتقديم الاقتراحات لحل النزاع، بعد ان يكون قد قام بتوفير المناخ المناسب للحوار بين المتخاصمين وحثهم على التفاوض¹.

وسوف يتناول هذا المطلب مفهوم الوساطة وأنواعها وخصائصها، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: مفهوم الوساطة

عرف الكثير من الفقهاء الوساطة بتعريفات وان اختلفت في التعابير، إلا أنها أجمعت بحسبانها وسيلة لحل النزاعات يقوم الوسيط فيها بدور اساسي لما يمتلكه من مقومات شخصية وكفاءة، علاوة على قدرته في تقريب وجهات النظر، ملتزماً الحيادية والنزاهة مبادراً بتقديم الاقتراحات والأفكار بغية الوصول الى تسوية ودية بين المتنازعين. فالتعريفات لمفهوم الوساطة عديده عند الفقهاء ووردت تعريفاتها أيضا في بعض النصوص التشريعية والاصطلاحية والقانونية نورد البعض منها:

أولاً: الوساطة في اللغة

الوساطة في اللغة هي التوسط بين أمرين أو شخصين، فالوسيط هو: المتوسط المتخاصمين، والوساطة في اللغة من الفعل (توسط)، وتوسط القوم: صار وسطهم، وتوسط بين الناس: عمل الوساطة، وتوسط: أخذ الوسط بين الجيد والردىء. ويقال (وسط) الشيء: صار في وسطه فهو واسط وتوسط بينهم: وسط بينهم بالحق والعدل، والوساطة: التوسط بين أمرين، أو شخصين لفض نزاع قائم بينهما بالتفاوض².

¹ محمد موسى عيسى، الوسائل البديلة عن القضاء في حل النزاعات، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، 2022، الطبعة الأولى.

² المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، ط4، 2004م، مكتبة الشروق الدولية جمهورية مصر العربية، ص 1031.

كما ورد في اللغة (الوسط) وسط الشيء ما بين طرفيه وهو منه، والوسط: المعتدل من كل شيء. يقال شيء وسط بين الجيد والرديء وما يكتنفه أطرافه ولو من غير تساو. والوسيط المتوسط بين المتخاصمين، وكذلك المتوسط بين المتقابلين والمعتدل بين شيئين¹.

ثانياً: الوساطة في الاصطلاح

لقد تعددت الكثير من الكتب والمؤلفات تعريف الوساطة باعتبارها أحد الوسائل البديلة لتسوية المنازعات. ولكن بعض التعريفات المطروحة لها تتعدد ملامحها الأساسية، بداية من إجراءاتها، ومروراً بدور الوسيط والأطراف، إلا أنني لم أرى تعريفاً واحداً شمل جميع عناصر الوساطة، فكل تعريف يختلف عن الآخر من حيث العناصر هلم جر ومن بين هذه التعريفات الآتي:

أولاً: عرفها جانب من الفقه بأنها: أسلوب من أساليب الحلول البديلة لفض النزاعات، تقوم على توفير ملتقى للأطراف المتنازعة للاجتماع والحوار، وتقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد؛ وذلك المحاولة التوصل إلى حل ودي يقبله أطراف النزاع².

وبتحليل التعريف السابق، يتضح أنه ركز على الوسيط الذي يقوم بإدارة عملية الوساطة، والنتيجة النهائية لها، دون أن يتناول باقي العناصر الأخرى للوساطة، التي سوف نتطرق لها في ختام هذا الفرع.

ثانياً: يرى جانب آخر من الفقه بأنها إحدى الطرق، أو الأساليب الفعالة لفض النزاعات بعيداً عن عملية التقاضي، وذلك من خلال إجراءات سرية تكفل الخصوصية بين أطراف النزاع من خلال استخدام وسائل وفنون مستحدثة في المفاوضات؛ بغية الوصول إلى تسوية ودية مرضية لجميع الأطراف.

وبالنظر إلى هذا التعريف، أرى أنه تناول الإجراءات المتبعة في عملية الوساطة والمحصلة النهائية من خلال الحل الودي، دون أن يتطرق إلى الشخص الوسيط بخلاف التعريف السابق ولكن تفرد هذا التعريف بذكر خصائص الوساطة؛ وذلك من خلال ذكره للسرية التي تعتبر من أهم خصائصها.

¹ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، المكتبة العلمية، طهران، ج 2، 1990م، ص 1042-1043.

² فيصل سليم إبراهيم عريفج، الوساطة كوسيلة لفض النزاعات المدنية في القانون الأردني، رسالة ماجستير، جامعة جرش، الأردن، 2013م، ص 23.

ثالثاً: يرى جانب آخر من الفقه أيضاً بأن الوساطة "إحدى الحلول البديلة لتسوية النزاعات التي عرفت توفر للأطراف المتنازعة فرصة الحديث مع بعضهم البعض بمساعدة طرف ثالث محايد يسمي الوسيط، لا يكون طرف في النزاع، وينحصر دوره في مساعدة الأطراف على حل النزاع القائم بينهم¹.

وأرى في هذا التعريف، أنه توافق مع التعريف الأول من خلال ذكر الوسيط، ولكن تميز عنه من خلال ذكر الشروط التي يجب أن تتوافر فيه وهي الحياد، وكذلك أيضاً من خلال التركيز على أن الوساطة هي: طريقة مرنة للتواصل بين الأطراف، إلا أنه اختلف عن جميع التعاريف السابقة بعدم ذكر فكره الرضائية التي تقوم عليها الوساطة.

رابعاً: يرى جانب آخر من الفقه أيضاً بأنها: "آلية بديلة للتقاضي، تهدف إلى فض النزاع عن طريق تدخل شخص محايد يسمي الوسيط، يعمل على مساعدة أطراف النزاع على التفاوض من أجل الوصول إلى تسوية النزاع"².

وبتحليل هذا التعريف أيضاً، أرى أن يتفق مع جميع التعاريف السابقة بعدم مقدرته على شمل جميع العناصر المكونة للوساطة.

ويتضح من خلال التعريفات الفقهية المختلفة، عدم الاتفاق من غالبية الفقهاء على تعريف محدد. وإن حاولت تبني تعريف للوساطة فهو لا يخرج عن هذا المضمون إحدى الوسائل أو الطرق أو الحلول البديلة لحل وفض المنازعات خارج نطاق المحاكم عن طريق مفاوضات غير ملزمة يقوم بها طرف ثالث يتسم بالحياد والاستقلالية والكفاءة، بحيث يستفيد الأطراف من مزاياها المتمثلة في سرعة فض النزاع والحفاظ على السرية وقله التكاليف والمرونة في الإجراءات.

ثالثاً: الوساطة في التشريع

لم يتطرق المشرع العماني في قانون التوفيق والمصالحة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٨/٢٠٠٥) إلى تعريف الوساطة، إذ ترك هذه المسألة لاجتهاد الفقه لتقديم تعريف للوساطة كوسيلة التسوية المنازعات،

¹ كريستوفر مور، عملية الوساطة، استراتيجيات عملية لحل النزاع، ترجمة فؤاد السروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى، 2007م، ص38.

² محمد أحمد محمد القطاونه، دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة لتسوية النزاعات المدنية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2008، ص6.

والجدير بالذكر أن المشرع العماني قد اصطلح على التسوية الودية للمنازعات بين أطراف التداعي، بمصطلح التوفيق والمصالحة من خلال اللجنة المحدثه لهذا الغرض ولم يستخدم مصطلح الوساطة¹.

ويمكن تعريف بأنها إحدى الوسائل البديلة لحل النزاعات ذات طبيعة رضائية يختار الأطراف بموجبها طوعاً اللجوء إليها بهدف حل نزاعهم دون اللجوء إلى القضاء العام وذلك من خلال إشراك طرف ثالث محايد من أصحاب الخبرة والكفاءة يسمى الوسيط الذي يتدخل بناءً على إرادة الأطراف ليقوم بتوظيف مهاراته من خلال سلسلة من المفاوضات السرية والودية التي تساعد الأطراف على التواصل وتقريب وجهات النظر فيما بينهم وصولاً إلى حل اتفاقي رضائي يقبله جميع الأطراف ينهي النزاع القائم بينهم بصورة تجنبهم إطالة أمد النزاع ويستغنى بواسطتها عن قضاء الدولة².

الفرع الثاني: أنواع الوساطة

إن الوساطة كوسيلة بديلة لفض النزاعات هي: ذات طابع إنساني أكثر منه قضائي، وهدفها الرئيسي ليس تحديد الطرف الخاسر، أو الرابح بين الأطراف، بل الوصول إلى فض النزاع بطريقة ودية. وتتعدد أنواع وأنماط الوساطة بسبب ارتباطها بمجموعة من المعايير منها: ما يتعلق بالجهة المكلفة بإدارتها، والأسلوب المتبع من طرف الوسيط، واتفاق الأطراف حول طريقة اللجوء إليها.

أولاً: الوساطة القضائية

أخذت معظم التشريعات التي تعمل بالوساطة كحل بديل للنزاعات كالقانون الأمريكي والفرنسي وعربياً أخذ بها القانون الأردني وتتم هذه الوساطة وفقاً لهذا التشريع أمام جهات قضائية عبر قضاة الصلح والبداية الذين يتم اختيارهم من قبل رئيس محكمة البداية (أي المحكمة الابتدائية) ويكلفون بهذه المهمة ويطلق عليها قضاة الوساطة³.

فالوساطة القضائية هي إحدى أنواع الوساطة التي تنطلق من الإطار القضائي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إذ أنها تتم من خلال اقتراح القاضي وبعد موافقة الخصوم، للتوصل إلى فض المنازعة عن طريق إحالتها

¹ أنس بن خميس بن سعيد العفاري، المرجع السابق، ص 14.

² علي محمود الرشدان، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق، دار النشر اليازوري، سنة 2016، ص 46، 45.

³ تنص المادة الثانية من القانون الأردني الوساطة الأردنية رقم 65 لسنة 2017 wwadelh.com تم الاطلاع عليه 18 ابريل 2018 على:

"تشكل إدارة الوساطة من عدد قضاة البداية والصلح ويسموه قضاة الوساطة يختارهم رئيس محكمة البداية للمدة التي يحددها ويختارها من بين موظفي المحكمة العدد اللازم لهذه الإدارة"

للسيوط أو صلحا بينهم¹. بمعنى آخر، تقوم المحاكم القضائية قبل الفصل بموضوع النزاع بعرض اقتراح على طرفي النزاع للجوء إلى الوساطة، فالقاضي يمكنه أن يقترحها إذا ظهرت له جدواها لصالح طرفي التداعي وأهميتها لهم.

ويعرفها جانب من الفقهاء بأنها: وسيلة ودية أو اتفاقية لحل نزاعات قائمة ومرفوعة أمام القضاء، وتحت رقابته، وذلك عبر تعيين القاضي لطرف مغاير يقوم بمساعدة أطراف النزاع للوصول إلى حل ودي لنزاعاتهم². وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الوساطة القضائية هي الوساطة التي تمارس بتوجيه القضاء وتحت إشرافه، ويجب أن يكون هناك نزاع قائم أمامه، وبعد موافقة الأطراف بتبشير عملية الوساطة من خلال وسيط تعينه المحكمة. وفي حالة فشل الوسيط في فض النزاع يقوم قاضي الإحالة بالفصل فيه.

ثانياً: الوساطة الاتفاقية

أخذت بهذا النوع من الوساطة معظم التشريعات، فهي تقوم اختيار الوسيط من قبل الأطراف في هذا النوع من الوساطة، حيث يتفقون على تعيين وسيط معين يملك الكفاءة لحل النزاع، وعند اختيار الوسيط يجب التقدم بطلب القاضي الذي ينظر في الدعوى، ويقوم القاضي بالإحالة للنزاع لهذا الوسيط³. وهذه هي الأنواع الأكثر انتشاراً للوساطة بالإضافة إلى بعض الأنواع الأخرى كوساطة الاستشارية التي يطلب فيها الأطراف من محام أو خبير الاستشارة في موضوع النزاع تم يطلبون منه التدخل كوسيلة ويوجد كذلك الوساطة التحكيمية، وهي بند في العقد يقضي بأنه في حال وجود نزاع يعرض على الوسيط وعند فشل الوساطة يتحول الوسيط إلى محكم.

ثالثاً: الوساطة الخاصة

وهي الوساطة المعمول بها في التشريعات والتشريع السوداني تحت اسم الوساطة القضائية فيما تدرجها أغلب التشريعات تحت اسم الوساطة الخاصة⁴ وهذا النوع من الوساطة يتم من خلال أشخاص خارجين عن

¹ بهار الجبور، بسام، الوساطة القضائية في الشريعة الإسلامية والقانون، دراسة مقارنة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص131.
² عبدالله فواز حمادة، ورقة عمل حول الوساطة البديلة لحل المنازعات البديلة المدنية، قاضي وساطة محكمة عُمان الابتدائية، عُمان قصر العدل، ص106.

³ لم يأخذ المشرع الجزائري بالوساطة الاتفاقية كون الأطراف يمتلكون فقط قبول الوساطة أو رفضها، فتعين الوسيط يقوم بها القاضي.
⁴ تنص المادة الثانية الفقرة الثالثة من قانون الوساطة الأردني على: "بالإضافة لقضاة الوساطة الوزير العدل تسمية وسطاء خصوصيين يختارهم بين القضاة المتقاعدين والمهنيين المشهود لهم بالحيدة والنزاهة ويحدد الوزير الشروط الواجب توافرها بالوسطاء الخصوصيين"

مرفق القضاء يملكون الخبرة اللازمة ويتمتعون بالخبرة والنزاهة يتم تنصيبهم من طرف القضاة في النزاعات المطروحة أمام القضاة وفقاً لقائمة المعتمدة والمعدة مسبقاً على مستوى كل مجلس قضائية.

الفرع الثالث: خصائص ومميزات الوساطة

ثمة مميزات وخصائص تتمتع بها الوساطة جعلتها متقدمة على الوسائل التقليدية لحل الخلافات هذه المميزات وخصائص باتت مقبولة وفعالة في حسم النزاعات إن كل ذلك من حيث تخفيف العبء، عن القضاء أو المرونة وسرعتها للفصل في النزاعات أو ضمانها لاستمرار العلاقة الودية بين أطراف النزاع، وهو سنتناوله كالاتي:

أولاً: تخفيف العبء عن القضاء

تعتبر الوساطة من الوسائل البديلة لحل النزاعات التي يستثني أطراف النزاع بواسطتها اللجوء إلى قضاء الدولة الذي يعاني من تزايد أعداد القضايا بشكل مستمر وما يترتب على ذلك من تأخير في سرعة فصل النزاعات المحالة إليه، فلما كانت عملية الوساطة تساهم في تخفيف ذلك العبء عن كاهل القضاء والكادر الإداري المساند له أصبح اللجوء إليها طريقاً يساهم في تقليص حجم وأعداد القضايا المنظورة أمام المحاكم، الأمر الذي شجع بدوره قضاة إدارة الدعوى المدنية وقضاة الصلح على إحالة النزاعات المنظورة من قبلهم إلى الوساطة، وبالتالي يعد نظام الوساطة طريقاً مسانداً لعمل السلطة القضائية في نظر النزاعات القضائية المدنية¹.

ثانياً: خاصية السرعة واختصار الوقت

باتت السرعة تشكل سمة من سمات العصر الحديث ولا شك أن العدالة البطيئة هي إنكار العدالة لذلك نجد أن عملية الوساطة تخدم، وبشكل كبير هذا الاتجاه، أي بسرعة الفصل في النزاعات، ويظهر ذلك من خلال تحديد المشرع للمدة التي تنجز في طرفها الوساطة.

وقد ذهبت بعض التشريعات على أبعد من ذلك كالتشريع الأردني إذ حدد المدة التي تقيد الأطراف لتزويد الوسيط بالوثائق المتعلقة بالنزاع ابتداءً من تاريخ إحالة النزاع للوساطة كل ذلك لأجل ضمان سرعة حل

¹ علي محمود الرشدان، المرجع السابق، ص 58,59.

النزاعات، لأن التأخير في حسم النزاعات يهدف بحقوق الأطراف المتنازعين ويفوت عليهم فرصاً قد تعوض خاصة في المجال التجاري لا سيما إذا لم تحسم منازعتهم بعد أمد طويل تتوالى فيه التغيرات الاقتصادية¹.

ثالثاً: خاصية السرية الخصوصية

من أهم أسباب نجاح عملية الوساطة اعتبار إجراءاتها سرية أي بمعنى أنه لا يجوز الاحتجاج بأي وثائق أو مستندات أو معلومات أو بيانات أو تنازلات قدمها الأطراف أثناء انعقاد جلسات الوساطة سواء المشتركة أو المنفردة أمام أي محكمة أو أي جهة أخرى²، فمن واجب الوسيط المحافظة على سرية عملية الوساطة وإشعار الأطراف بالأريحية المطلقة في تقديم كل ما لديهم من دون أن يكون ذلك التقديم حجة عليهم في حال فشلت عملية الوساطة في التوصل إلى حل النزاع³.

إن النص على مبدأ السرية في قانون الوساطة جاء نصاً أمراً، حيث أنه لا يتم الاحتفاظ بأي مذكرات أو مستندات تم تقديمها من قبل الأطراف إلى الوسيط تحت طائلة المسؤولية القانونية، ولم يأخذ القانون بعين الاعتبار اتفاق الأطراف على التنازل عن مبدأ السرية بحيث يكون هذا الاتفاق باطلاً إن وجد، أما بالنسبة للخصوصية فإنها تجنب أطراف النزاع العلنية في حل نزاعهم، حيث تساهم الخصوصية في الحفاظ على خصوصية المعلومات المالية والشخصية من جهة وغيرها من الأسرار التجارية أو الصناعية أو التكنولوجية التي قد تتعلق بطبيعة النزاع التي يملكها الأطراف من جهة أخرى، فسرية وخصوصية تلك الأمور هي سبب بقاءها ونجاحها، وبالتالي تساعد الوساطة على تجنب ما قد يترتب على نشوء النزاع من سلبيات تؤثر على تعاملات الأطراف أو على سير أعمالهم مع الغير.

¹ دريدي شنيقي - الوساطة القضائية شرح ومقارنة في ضوء ق.إ.م.و.إ. رقم 09/08 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق ل27 فبراير 2008 دار جيطلي ، الجزائر ، د.س.ن.ص.91.

² حيث نصت المادة 8 من قانون الوساطة الأردني على أنه تعتبر إجراءات الوساطة سرية ولا يجوز الاحتجاج بها أو بما تم فيها من تنازلات من أطراف النزاع أمام أي محكمة أو أي جهة كانت تقابل المادة 105 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، والفصل 66-67 من قانون المسطرة المدنية المغربي.

³ إن مبدأ السرية وفقاً لأحكام القانون الأردني لا يحول دون استدعاء الوسيط للشهادة أمام القضاء في حالات محددة كالتالي يدعي فيها أحد الأطراف أن اتفاقية التسوية من خلال الوساطة التي تمت يشوبها عيب من عيوب الإرادة، حيث أن حضور الوسيط الذي قام بمهمة الوساطة وتوصل لتسوية ذلك النزاع من خلال اتفاقية التسوية موضوع الدعوى يكون مطلوباً لغايات تفسير مدى استيفاء تلك الاتفاقية للشروط الشكلية والإجرائية التي رسمها القانون.

رابعاً: خاصية المرونة والحرية

إن اللجوء إلى الوساطة هو الحل الأمثل لأطراف النزاع في التحرر من القيود والتخلص من الإجراءات والشكليات التي قد يترتب عليها في بعض الأحيان البطلان في حال تم تجاوزها أو إغفالها، فالوساطة تختصر إجراءات التقاضي بين الأفراد، ويجب أن لا يخالف أي إجراء يتم اتخاذه في عملية الوساطة بأي شكل من الأشكال النظام العام والآداب في الدولة.

ومن مظاهر المرونة في عملية الوساطة قيام الوسيط بالاجتماع مع أطراف النزاع أو مع وكلائهم القانونيين للتداول معهم حول موضوع النزاع وبطلباتهم ودفاعهم والانفراد بكل طرف على حدة في جلسات منفردة واتخاذ ما يراه مناسباً لتقريب وجهات النظر بهدف الوصول إلى حل النزاع.¹

من مظاهر الحرية في عملية الوساطة أن أطراف النزاع لهم الحرية ابتداءً في إحالة نزاعهم إلى الوساطة واختيار شخص الوسيط، بالإضافة إلى إمكانية الرجوع إلى خيار حل النزاع بطريق القضاء إذا ارتأوا عدم إمكانية حل نزاعهم ودياً عن طريق عملية الوساطة، وذلك باعتبار أن اللجوء إلى الوساطة لا يفقد الأطراف حقهم الدستوري في اللجوء إلى القضاء وبالتالي عدم تحملهم أي نوع من أنواع المخاطرة.

خامساً: خاصية تجنب المخاطرة

تساعد عملية الوساطة الأطراف في تجنب مخاطر الخسارة باعتبار أنها ليست عملية ربح وخسارة، فهي تقوم على مبدأ «طرفان رابحان»، فالوساطة تعتبر عدالة مريحة لأطراف النزاع تؤدي إلى إصلاح خصومتهم بالتراضي فيما بينهم، فلا يكون فيها غالب أو مغلوب خاطئ أو معيب، حيث يكون للأطراف في الوساطة الدور الكامل الفعال في صنع تسوية منيية للنزاع القائم فهم الذين يسيطرون على مجريات عملية الوساطة ويبقون على علم دائم بالنتيجة المتوقعة، وبالتالي تكون نتيجة عملية الوساطة مقنعة لأطرافها ومتلائمة مع مصالحهم مما يضمن المحافظة على العلاقات الإيجابية بين الأطراف وسهولة تنفيذ اتفاقية التسوية وسرعته دون أي مماثلة.²

¹ أنس العفاري، مرجع سابق، ص 48.

² علي محمود الرشدان، مرجع سابق، ص 64.

سادسًا: خاصية التقييم

تتحلى مهارة الوسيط من خلال التعامل مع الأطراف كل حدي لإبداء رأيه الخاص بقضية بأسلوب مقنع أو فهم القضية من كل أطراف وأدراك أسباب قيام النزاع ليجمع بين مفهومي الطرفين وسعي من خلال هذه المهام إلى إيجاد نقاط التوافق ونقاط التنافر التي تمكنه من جميع الطرفين في النقاط التوافق للتفاوض والمناقشة حول نقاط التنافر¹.

وخلاصة القول في الوساطة بأنها تتميز بعدة خصائص، فإجراءاتها ليست طويلة مقارنة مع الدعوى القضائية كما أنها لا تكلف الخصوم مبالغ كبيرة تفوق قدراتها المادية، إلى جانب ذلك نجد أن الوساطة تهدف إلى حل النزاعات بطريقة ودية وذلك بتشجيع الحوار بين الخصوم، وحثهم على التفاوض والتشاور وبدل جهودا لحل الصعوبات التي تواجههم. فنجاح هذه الوسيلة سيؤدي إلى تخفيف الأعباء على الأجهزة القضائية، ويؤدي إلى المحافظة على العلاقات المستقبلية.

الخاتمة:

وفي الختام هذه الدراسة التي اقتصرنا في الطرق البديلة لحل النزاع لتحكيم والوساطة، فإن استحداث للطرق البديلة لحل النزاعات كان يهدف إلى الحد من القضايا التي باتت تثقل كاهل القضاء من جهة والمستثمر والدولة من جهة أخرى، وبغية التقليل من آجال الفصل، التي تسعي باقتصاد الوطني وذلك لما يتميز به بالسرعة وتحسن نوعية الأحكام والقرارات القضائية من جهة أخرى، باعتماد إجراءات التحكيم والوساطة وذلك بمواكبة للتشريعات الحديثة وبمواكبة أيضا رؤية سلطنة عمان 2040/2020، ونظرا لما تخلفه الوسائل البديلة لحل النزاعات من مكانة بارزة في الفكر القانوني والاقتصادي على المستوى العالمي، وما تمثله في الحاضر من فعل مؤثر على صعيد التقاضي كان من الطبيعي أن تعمل الدول جاهدة لإيجاد إطار ملائم يضمن لهذه الوسائل تقنينها، تم تطبيقها لتكون بذلك أداة فاعلة لتحقيق وتثبيت العدالة وصيانة الحقوق. فإن الطرق البديلة لفض النزاعات جديدة، رعت التغيير الوسائل التقليدية لحل النزاعات بعيدا عن الإجراءات المعقدة المألوفة عن المشاحنات التي تحدث في ساحة المحاكم.

وبذلك تم استحداث هذه الطرق البديلة والتي تهدف إلى التوفيق بين آراء الطرفين بحيث يتم التوصل إلى حسم النزاع بالاتفاق على تسوية تتضمن أقل جهدا، أسرع وقت وبأقل تكاليف وتحقيق نتيجة ترضي الطرفين.

¹ دريدي شنيبي - المرجع السابق، ص 91.

تبني المشرع العماني هذه الوسائل من عدد القضايا المعروضة أمام القضاء الخاصة بالاستثمار الأجنبي وذلك من أجل تقليص الضغوطات التي يتعرض لها جهاز القضاء والمساس بقطاع الاقتصادي، ويمكن لنا أن نستنتج جملة من التوصيات وذلك من خلال النتائج السابقة كالآتي:

- باتت القضايا التجارية تثقل كاهل القضاء الوطني لكثرتها، مما يسبب تأخير في الفصل في هذا النوع من القضايا وإعطاء آجال بعيدة المدى لإصدار الأحكام.

- كذلك كثرة القضايا والضغط على القضاء الوطني يسبب أخطاء في الأحكام وتردي نوعية الحكام والقرارات القضائية، وتأخر الفصل في القضايا يسبب توقف عجلة الاقتصاد في البلد، مما يسبب المزيد من الإشكاليات للاستثمار الأجنبي وخلق سمعة سلبية تجاه البلد

- عدم وجود لائحة تنظم إجراءات التحكيم والوساطة مما يصعب عمل المحكمين والوسطاء بحيث يكون هناك تماطل في النتائج في الإجراءات العرفية التي يقومون بها.

- إهمال الوسائل البديلة للقضاء مثل التحكيم والوساطة لحل منازعات الاستثمار الأجنبي ينفر المستثمرين الأجانب من البلد، مما يؤدي ذلك سلبا على اقتصادها.

والتوصيات كالآتي:

- إن إقرار الطرق البديلة يهدف بالأساس إلى تخفيف العبء على جهاز القضاء فالأجدر أن تتم خارج ساحات المحاكم .

- وضع لائحة تراقب سلوك الوسطاء والمحكمين أثناء عملهم وذلك تفاديا لأي تماطل يحدث من قبلهم مما يعرقل فعالية الإجراء الذي يقومون به .

- دراسة فهم هذه الطرق البديلة في الجامعات وذلك للتعريف بها وذلك من خلال إبراز الإيجابيات التي تتم بها مما يزيد اللجوء إليها ويحفف من كثرة القضايا المعروضة على القضاء .

- لإنجاح نظام الطرق البديلة يجب على الخصمان أن يحسنا الظن بهذه الطرق ويتيقنون بأنها تسعى إلى إيجاد حل لنزاعهم بطرق ودية، وذلك باتفاق الأطراف على إسناد مهمة تسوية النزاع بتدخل طرف ثالث يقوم بعمله على أحسن وجه.

قائمة المصادر والمراجع:

1. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، 2008، الطبعة الأولى.
2. فؤاد محمد أبو طالب، التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.
3. عبد الحميد الأحنب، التحكيم في البلاد العربية، الجزء الأول، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1998.
4. ماهر محمد صالح عبدالفتاح، التحكيم في البلاد العربية، الجزء الأول، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1998.
5. مجد الدين يعقوب الفيروز بادي، القاموس المحيط، ج4 مطبعة فن الطباعة القاهرة.
6. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 2000.
7. أحمد محمد شتا، نطاق تطبيق قانون التحكيم في مصر، رسالة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 2002.
8. محمود مختار أحمد بري، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة، الطبعة الرابعة، 2007.
9. عبدالله بن حمد بن سليمان الفارسي، اتفاق التحكيم وفقا للقانون العماني: دراسة تحليلية تفصيلية لأحكام قانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية العماني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 97/47، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، كلية الحقوق، 2007.
10. عصمت الشيخ، التحكيم في عقود الدولة ذات الطابع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة.
11. جورج شفيق ساري - التحكيم اللجوء إليه لفض المنازعات في مجال العقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة.
12. على أبو عطيه هيكل، الوجيز في قانون التحكيم العماني، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2019.
13. محمد علي محمد بني مقداد، قانون التحكيم التجاري الدولي، دار اليازوري.

14. حفيظة السيد حداد، الاتجاهات المعاصرة بشأن اتفاق التحكيم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2001م.
15. أبو زيد رضوان، الأسس العامة في التحكيم التجاري الدولي، الفكر العربي، سنة 1981.
16. ناريمان عبدالقادر، اتفاق التحكيم وفقا لقانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية رقم 72 سنة 1994، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية.
17. فتحي والي: قانون التحكيم في النظرية والتطبيق، 2007، الطبعة الأولى، منشأة المعارف.
18. أنس بن خميس بن سعيد العفاري، الوساطة كوسيلة بديله لفض المنازعات المدنية وتطبيقها في السلطنة، رسالة ماجستير، جامعة السلطان قابوس، كلية الحقوق، 2020.
19. محمد موسى عيسى، الوسائل البديلة عن القضاء في حل النزاعات، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، 2022، الطبعة الأولى.
20. فيصل سليم إبراهيم عريفج، الوساطة كوسيلة لفض النزاعات المدنية في القانون الأردني، رسالة ماجستير، جامعة جرش، الأردن، 2013م.
21. كريستوفر مور، عملية الوساطة، استراتيجيات عملية لحل النزاع، ترجمة فؤاد السروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية الأولى، 2007م.
22. محمد أحمد محمد القطاونه، دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة لتسوية النزاعات المدنية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2008.
23. علي محمود الرشدان، الوساطة لتسوية النزاعات بين النظرية والتطبيق، دار النشر اليازوري، سنة 2016.
24. نهار الجبور، بسام، الوساطة القضائية في الشريعة الإسلامية والقانون، دراسة مقارنة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، ط1، 2015.
25. عبدالله فواز حمادة، ورقة عمل حول الوساطة البديلة لحل المنازعات المدنية، قاضي وساطة محكمة عُمان الابتدائية، عُمان قصر العدل.

26. دريدي شنيقي، الوساطة القضائية شرح ومقارنة في ضوء ق.إ.م.و.إ. رقم 09/08 المؤرخ في 18 صفر 1429 الموافق ل27 فبراير 2008 دار جيطلي ، الجزائر.



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

ISSN 2410-3926 - DOI Prefix: 10.33685/1411

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي